

تأليف

جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي

المتوفى ٩٧٢ هـ

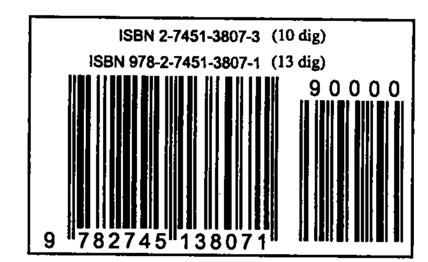
اعتنى به وعلق عليه

محمود نصار



Title : **Kašf al-niqāb ʿan muḥaddarāt Mulḥat al-ʾIʿrāb**
classification: *Syntax*
Author : ʿAbdullah ben Aḥmad al-Fākihi
Editor : Maḥmūd Naṣṣār
Publisher : Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Pages : 232
Year : 2008
Printed in : Lebanon
Edition : 1st

الكتاب : كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب
التصنيف : نحو
المؤلف : جمال الدين عبدالله بن أحمد الفاكهي
المحقق : محمود نصّار
الناشر : دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات: 232
سنة الطباعة : 2008
بلد الطباعة : لبنان
الطبعة : الأولى


ISBN 2-7451-3807-3 (10 dig)
ISBN 978-2-7451-3807-1 (13 dig)
9 782745 138071 90000



دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان




الطبعة الأولى
٢٠٠٨م - ١٤٢٩ هـ


دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax:+961 5 804813
P.o.Box:11-9424 Beirut-lebanon
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون ، القبة
مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ١٢/١١/٨١٠ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨١٣ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى أهله وصحابته أجمعين، رحم الله مشايخنا ووالدينا وأمواتنا وأموات المسلمين أجمعين.

كان رسول الله ﷺ أفصح العرب، وكان قومه أرباب البلاغة، فأنزل الله عليه قُرآنا يتلى إلى يوم الدين، فيه نبأ من قبلنا، وخبر من بعدنا، وحكم ما بين أيدينا- قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ﴾.

تحدى رسول الله ﷺ العرب والعجم بهذا الكتاب المبين: «إن الوقوف أمام شخصية سيدنا رسول الله ﷺ دراسة وتحليلا، تحتاج إلى أقلام عديدة، وعقول ذات رؤى سديدة، وفهم صائب»[1].

من هنا كانت فصاحة رسول الله ﷺ مثار اهتمام العلماء، والبلغاء، وهو خير من نطق بالضاد.

والنحو: هو ذلك العلم الذي يعصم اللسان والذهن عن الخطأ، وهو في الكلام كالملح في الطعام، والنحو أخذ بمنطق العرب الذي صانه القرآن الكريم وعصمهم عن الخطأ؛ فالقرآن دستور الأمة، وكلام رسول الله ﷺ، والشعر ديوان العرب، كانت تلك الروافد الثلاثة هي الأعمدة الأساسية التي نشأت عليها القواعد النحوية، وألفت كتب النحو فيها، وكشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب. واحد منها.

المحقق

محمود محمد محمود حسن نصار

المشهور بمحمود نصار

---

(١) جامع الروايات في تحقق نبوءات النبي ﷺ (ص: ٥)، تأليف محمود محمد محمود حسن نصار نشر دار الكتب العلمية بيروت سنة ٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ.

ترجمة الحريري

مؤلف مُلْحة الإعراب:

العلامة البارع، ذو البلاغتين، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحرامي الحريري، صاحب المقامات.

مولده: ولد بقرية المشان من أعمال البصرة.

سماعاته: سمع من أبي تمام محمد بن الحسن بن موسى، وأبي القاسم الفضل القضباني، وتخرج به في الأدب.

قراءاته: قال ابن افتخار: قدم الحريري بغداد. وقرأ عَلَى عليّ بن فضال المُجاشعي، وقرأ الفرائض على الخَبْريِّ.

تفقهه: تفقه علي بن الصَّباغ، وأبي إسحاق الشيرازي.

رحيله إلى بغداد: قدم بغداد سنة خمسمائة.

تحديثه: حدَّث ببغداد بجزء من حديثه، وبمقاماته.

نقد ابن الخشاب له: انتقده عبد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر، البغدادي، النحوي، اللغوي المتوفى سنة ٥٦٧ هـــ.

أخذ عن علي الحريري أوهامًا يسيرة اعتذر عنها ابن بري.

املاءاته: أملى بالبصرة مجالس.

مؤلفاته: عمل:

١- درة الغواص في أوهام الخواص.

٢- ملحة الإعراب. وشرحها.

٣- ديوان في الترسُّل..

٤- المقامات... وقد اشتهرت. خضع لنثره ونظمه البلغاء.

قيل: اشتهرت المقامات، وأعجبت وزير المسترشد شرف الدين أنوشروان القشاني، فأشار عليه بإتمامها.

وهو القائل في الخطبة:

فأشار في إشاراته حُكم، وطاعته غُنمُ، وقال ابن خلكان، في وفيات الأعيان (٦٤/٤). وجدت في عدة تواريخ أن الحريري صنَّف المقامات بإشارة أنوشروان إلى أن رأيت

بالقاهرة نسخة بخطب المصنف.

وقد كتب أنه صنفها للوزير جلال الدين أبي علي بن صدقة، وزير المسترشد.

فهذا أصحُّ لأنه بخط المصنف.

الرواية عنه:

كان الحريري علامة في اللغة لذا توافد عليه الطلاب.

ومن هؤلاء:

١- ابن أبي القاسم عبد الله.

٢- والوزير علي بن طراد.

٣- وقوام الدين علي بن صدقة.

٤- والحافظ ابن ناصر.

٥- وأبو العباس المندائي.

٦- أبو بكر بن النَّقُّور.

٧- ومحمد بن أسعد العراقي.

٨- والمبارك بن أحمد الأزجي.

٩- وعلي بن المظفر الظهيري.

١١- وأحمد بن الناعم.

١١- ومنوجهر بن تُركانشاه.

١٢- وأبو الكرام الكرابيسي.

١٣- وأبو علي بن المتوكل...، وآخرون.

مصادر ترجمة الحريري:

١- الأنساب ٤/٩٥، ١٢١.

٢- سير أعلام النبلاء ٤٦٠ رقم ٢٩٨.

٣- معجم البلدان ٢/٢٣٥.

٤- معجم الأدباء ١٦/٢٦١- ٢٩٣.

٥- اللباب ٣٥٢- ٣٥٣- ٣٦٠.

٦- الكامل لابن الأثير. ١٠/٥٩٦.

٧- إنباه الرواة ٣/٢٣- ٢٧.

٨- وفيات الأعيان ٤/٦٣- ٦٨.

٩- مرآة الجنان ٣/٢١٣، ٢٢١.

١٠- تلخيص ابن مكتوم ١٩٤.

١١- معاهد التنصيص ٣/٢٧٠- ٢٧٧.

١٢- النجوم الزاهرة ٥/٢٣٥.

١٣- خزانة الأدب ٣/١١٧.

١٤- مفتاح السعادة ١/٢٢٣.

١٥- الفلاكة والمفلكون ١١٨- ١١٩.

١٦- روضات الجنات ٥٢٧- ٥٢٨.

١٧- شذرات الذهب ٤/٥٠- ٥٣.

١٨- طبقات الشافعية للسبكي ٧/٢٦٦- ٢٧٠.

١٩- بغية الوعاة ٢/٢٥٧- ٢٥٩.

٢٠- وفيات ابن قنفد ٢٦٩، ٢٧٠.

٢١- عيون التواريخ ١٣/٤٠٦- ٤١٤.

٢٢- دول الإسلام ٢/٤٣.

٢٣- مختصر دول الإسلام لابن الصيمري ٢/٣٠.

٢٤- البداية والنهاية ١٢/١٩١- ١٩٢.

٢٥- كشف الظنون ٥٠٧- ٧٨٩.

٢٦- تذكرة الحفاظ ٤/١٢٥٧.

٢٧- تتمة المختصر ٢/٢٧- ٤٩.

ترجمة المصنف صاحب الشرح

هو عبد الله بن أحمد الفاكهي، المكي، الشافعي، جمال الدين، نحوي مشارك في أنواع من العلوم. ١٨٩٩هـ ٩٧٢ هـ - ١٤٩٤م ١٥٦٥م.

من تصانيفه:

١- شرح قطر الندى لابن هشام وسماه مجيب الندا «في غاية الحسن». صنفه سنة ٩١٦ هـ، وكان عمره ١٨ سنة.

٢- حدود النحو.

٣- الفواكه الجنية على متممة الأحرومية للرعيني الخطاب.

٤- شرح على الأجرومية.

٥- شرح الملحة. كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب، وهو كتابنا هذا.

مولده:

سنة تسع وتسعين وثمانمائة.

مصادر ترجمته:

١- شذرات الذهب ٣٦٦/٨، ٣٦٧، ٥٣٦/١٠.

٢- كشف الظنون ١٣٥٢.

٣- هدية العارفين ٤٧٢.

٤- إيضاح المكنون ٣٩٦/١، ٢٠٢/٢.

٥- النور السافر للعيدروس ٣٧٨.

٦- الأعلام ٦٩/٤.

٧- معجم المؤلفين ٢٨/٦.

ثناء العلماء عليه:

قال العلامة عبد القادر بن عبد الله العيدروس في كتابه: النور السافر عن أخبار القرن العاشر ص ٣٧٨ طبع دار صادر بيروت عنه: لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان فيه آية من آيات الله حتى قيل: إنه سيبويه عصره، رحمه الله.

وحكى أنه حضر في الجامع الأزهر، وقارئ يقرأ «شرح القطر» على بعض المشايخ؛ فأشكل عليهم بعض العبارات فيه، فحلها المذكور، وذكر أنه هو الشارح فلم يصدقوه، حتى أقام البينة على ذلك.

وشهد له من كان هناك من أهل مكة.

النسخ المخطوطة لكشف النقاب[1]:

١- هامبورج OR SEM ٥٩- ١٣١- ٣٤.

٢- ليدن ١٩٦٠.

٣- المدينة ٥١٣.

٤- المتحف البريطاني ثان ٩٢٤.

٥- القاهرة أول ٤/٨٩، ثان ٢/٢٥٦.

٦- باتافيا ثان ٧٥٣.

(شرح ملحة الإعراب)

شرح ملحة الإعراب عدد من العلماء هم:

١- شرح محمد بن محمد بن مالك بدر الدين الفاتيكان ثالث ٣٢٠- برلين ٦٥١٠ (قطب منه بلا نسبة)، جونا ٢٢٩ رقم (٢).

٢- شرح علي بن محمد بن أحمد بن سعيد الحفص المرادي المقدسي الحنبلي: ألفه سنة ٨٤٩ هـ/١٤٤٥ م - القاهرة ثان. ٢/١٣٧.

٣- شرح علي بن محمد بن علي القرشي القلصاوي (الفلصاوي: فهارس كشف الظنون ٧١٠١) المتوفي سنة ٨٩١ هـ/١٤٨٦م الإسكوريال ثان ١٢١/رقم ١.

٤- شرح للسيوطي المتوفي سنة ٩١١ هـ/١٥٠٥ م: باريس ٣٢٩ هـ القاهرة ثان ٢/١٣٧.

٥- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب. لجمال الدين محمد بن عمر بحرق الحضرمي (المتوفي سنة ٩٣٠ هـ/١٥٢٤م). برلين ٦٥١١، ليدن ١٥٩، المتحف البريطاني ثان ٩٢٤ وطبع في القاهرة ١٢٩٦ هـ، ١٣٠هـ، ١٣٠٦هـ، ١٣٠٨هـ، ١٣١٩هـ.

٦- شرح لعبد الحميد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن عمرو بن المعافي ألفه في الثاني والعشرين من ربيع الأول ١٢٠٦ هـ/٣١ مارس ١٦١٦ م: الأمبروزيانات ٦٧ (RSO ١١٧٠).

٧- منحة الملك الوهاب، لعبد الملك عسنس (المتوفي سنة ١٠٠٦ هـ). ١٥٩٧م، انظر: JEM NO, ٢٩.WEST الأمبروزيانا B ٢١، آصفته ٢/١٦٥٨ رقم ٣٨.

٨- مفتاح الألباب، لإسماعيل بن أحمد بن عبد المحلاوي الأمبروزيانا، ICI ٣ انظر: ROSOVI ١٣٥٤.

---

(١) تاريخ الأدب العربي (٥/١٥٣) كارل بروكلمان طبع دار المعارف طبعة ثالثة.

٩- مفتاح الألباب، لإسماعيل بن أحمد بن عبد القادر المحلاوي. الأمبروزيانا: CI ٣، انظر ١٣٤٥، SVIOR).

١٠- شرح لمصطفى بن محمد بن محيي الدين: الظاهرية بدمشق ٦٨، ١٥٧، الموصل ٨٣، ٣.

١١- شرح حسين والي بن إبراهيم الأزهري المتوفي سنة ١٣٠٦ هـ ـ ١٨٨٨م. طبع بالقاهرة سنة ١٢٩٣هـ ـ نفحة الآداب. انظر الأسكندرية ٦٤ نحو.

١٢- كشف الطرة في الغرة لمحمود الألوسي "المتوفي سنة ١٢٧٠ هـ/١٨٥٣م" نشره: عبد القادر نبهان "مع ترجمة للمؤلف في دمشق سنة ١٣٠١هـ.

١٣- شرح لأحمد بن حسين بن رسلان الرملي "المتوفي سنة ١٨٤٤هـ ـ ١٤٤٠م" مكتبة جمعية المستشرقين الألمانية ٩، ٨٣.

١٤- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب. لعبد الله بن محمد بن أحمد الفاكهي توفي سنة ٩٧٢ هـ ـ ١٥٦٤ م. وهو كتابنا هذا وسوف نفرد له دراسة إن شاء الله تعالى.

ومن الملحة مختصر منظوم لمحمد بن أحمد بن جابر المتوفي سنة ٧٨٠ هـ/١٣٧٨م): باريس ٤٤٥٢ رقم ٤ ويسمى: المنحة، وشرح المؤلف: القاهرة أول ٧٧/٤، ثان ٣٧/٢، وهناك شرح مجهول لأحد المختصرات: القاهرة ثان ١٥٤/٣.

منهج الفاكهي في الشرح

كان كتاب أبي القاسم الحريري "ملحة الإعراب" كتابا تعليميا بالدرجة الأولى، وهو مختصر وضع فيه مبادئ النحو العربي دون الفحص في التفريعات والتعليلات من المسائل النحوية.

وجاء الفاكهي ليفك معميات هذه الملحة في ثوب يرتديه العلماء والطلاب فيناسب فكر العلماء من خلال التفريعات، ويناسبه الطلاب من خلال التلميح دون التصريح والاختصار دون التطويل في جزئيات المسائل النحوية وبذلك حقق هذا الشرح الهدف منه.

لقد عايشت شرح الشيخ عبد الله بن أحمد الفاكهي الشافعي المولود سنة ٨٩٩هـ ـ ١٤١٤ م. والمتوفي في سنة ٩٧٢ هـ ـ ١٥٦٥م.

في كتابه شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية فوجدت أسلوبه رائق، وتوضيحه سهل دون الغوص في التعليلات والتفريعات. من المسائل النحوية.

نقولات الفاكهي

١- ينقل عن الخليل وسيبويه والأخفش فهو يقول: اختلف في آلة التعريف فمذهبا الخليل وسيبويه أن أل بجملتها للتعريف، لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. وسيبويه يرى أن الهمزة همزة وصل فهي زائدة، لكنها معتدة بها في الوضع.

ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي اللام فقط، وضعت ساكنة، واجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام ونسب هذا لسيبويه."

٢- عند الحديث عن الإضافة المعنوية فهو يقول: "صح الأخبار بالمضاف وعند أبي تمام هذا مذهب الجمهور.

وقال الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك: وقد تكون بمعنى في وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفا للأول كون ﴿**بل مكر الليل والنهار**﴾، و﴿**تربص أربعة أشهر**﴾.

٣- وينقل عن ابن الشجري في أماليه. فيقول: «ولدي لا تكون إلا ظرفا للأعيان خاصة، قاله ابن الشجري في أماليه...».

٤- ذكر آراء البصريين ويمثلهم سيبويه والكوفيون فهو يقول:

«إن تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الاسم كما مثل اختيار عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم، وإن لم يتقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو: بشر ما كنت في فناء الدار».

٥- الاستشهاد بالشعر:

لاسيما الأبيات التي بها شواهد شعرية مثل: قول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

وقول الشاعر:

علفتها تبنًا وماءً باردًا

وقول الآخر:

دويهية تصفر فيها الأنامل

وقول الآخر:

وليس بذي سيف وليس بنبال

وقول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

وقول الشاعر:

قهـــرناكم حـــتى الكمـــأة فأنـــتم هابونـــنا حـــتى بنيـــنا الأصـــاغرا

وقول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

إنه حينما يستشهد بهذه الأبيات فإن ذلك يكون انطلاقا من قول القائل: الشعر ديوان العرب.

٦- الاستشهاد بالآيات القرآنية:

وذلك واضح في تعليقات على الآيات الآتية:

قوله تعالى: ﴿مِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾، ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾، ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ﴾ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾.

وهو في تعليقاته يكون بسيط الأسلوب، موصل جيد للطلاب بحيث يستطيعون فهم مرامي الآيات قبل وجود القواعد النحوية والصرفية فيها.

عملي في التحقيق

بعد أن منَّ الله عز وجل عليَّ بنسخ الكتاب قمت بالآتي:

١- تخريج الآيات القرآنية بعزوها إلى اسم السورة ورقم الآية.

٢- تخريج الأحاديث النبوية. من كتب السنة.

٣- تخريج الأقوال والأمثال من كتب الأمثال واللغة. "الأدب والشواهد اللغوية.

٤- وثقت الشواهد الشعرية. بالتعريف بالبحر، وقائل الشاهد، ومعاني مفردات الشاهد، وبيان موضع الشاهد ثم مصادر الشاهد وما لم أقف عليه كتب ذلك.

٥- عرفت بالأعلام ما تيسر إلى ذلك سبيلا.

٦- وضعت عناوين تقرب وتوضح موضوعات الكتب.

٧- كتبت مقدمات للكتاب بينت فيها ترجمة المؤلف والشارح وشارح الشرح.

٨- في النسخ المطبوعة قديمًا نقلت بعض الحواشي منها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك.

وبعد: فهذا تعليق وجيز[1] على المقدمة[2] الموضوعة في علم العربية المسماة بملحة الإعراب كافل بحل مبانيها وتوضيح معانيها وتفكيك نظامها وتعليل أحكامها. وسميته:

(كشف النقاب[3] عن مخدرات ملحة الإعراب)

سألنيه بعض الفقهاء الأصفياء المتقدمين الأولياء فأجبت سؤاله وحققت آماله، وقلت مستمدًا من الله التوفيق والهداية إلى واضح الطريق:

قال ناطقها رحمه الله تعالى:

١- أَقُــوُل مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ   بِحَمْدِ ذي الطَّوْلِ الشَّديدِ الْحَوْلِ

افتتح قوله بحمد الله الصادق بالصيغة الشائعة للحمد وبغيرها مما يفهم الحمد تأسيا بقوله عليه الصلاة والسلام: «**كُلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لا يبدأُ فيْه بحَمْد الله فَهُوَ أَقْطعُ**»[4].

ولا ينافيه رواية: «**لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم**»[5] لأن المقصود الافتتاح بما يدل على الثناء على الله سبحانه وتعالى لا أن لفظ الحمدلة والبسملة متعين كما يدل

---

(١) وجيز: الإيجاز هو تجريد المعنى من غير رعاية لفظ الأصل بلفظ يسير بخلاف الاختصار فهو تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى.

(٢) المقدمة «بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم أو بفتحها بمقدمة الكتاب أو العلم لأنها يستعان بها على غيرها من كتب هذا الفن المطولة. ا هـ».

(٣) النقاب: بكسر النون، وجمعه نقب ككتاب وكتب، وانتقبت وتنقبت غطت وجهها بالنقاب، وهو شيء تستر به المرأة وجهها.

(٤) أخرجه أبو داود (١٧٢/٥) ٣٥- كتاب: الأدب. ٢١- باب: الهدى في الكلام (٤٨٤٠)، النسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٣٤٥) رقم (٤٩٤)، ابن ماجه (٤٤٢/٢) بتحقيقي) ٩- كتاب: النكاح ٩- باب: خطبة النكاح (١٨٩٤)، الدار قطني (٢٢٩/١) كتاب: الصلاة في أوله، البيهقي (٢٠٨/٣، ٢٠٩)، أحمد في المسند (٣٥٩/٢)، ابن حبان (١٧٣/١) الأصناف رقم (١)، والطبراني (٧٢/١٩).

(٥) أخرجه عبد القادر الرهاوي في الأربعين أبي هريرة. (كنز العمال (٥٥٥/١) رقم (٢٤٩١).

لذلك رواية: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله**»(١) ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن اقرأ باسم ربك والطول الفشل والسعة، والحول القوة وأوصافة الشديد إليه، من باب إضافة الصفة إلى موصوفها أي ذي الحول الشديد، وعقب الثناء على الله بالثناء على الله بالثناء على النبي عليه الصلاة والسلام في قوله: كما يوجد في بعض النسخ.

٢- وَبَعْــدَه فَأَفْــضَلُ الــسَّلامُ عَلَــى الــنَّبي سَــيِّدِ(٢) الأَنامِ(٣)

٣- وَآلِــهِ الأطهــارِ خَيْــرِ آلِ فــاحْفَظْ كَلامِــيَ واستَمِعْ مَقَالِي

والضمير في «بعده» عائد إلى الحمد والمعنى أنه يقول كذا مما سيأتي بعد افتتاح القول بالحمد وبهذا اللفظ وهو بعده فأفضل السلام الخ وبعد منصوب على الظرفية والعامل فيه أما المحذوفية تخفيفا لكثرة استعمالها وجوابها قوله فأفضل السلام والنبي إنسان أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمر به فرسول أيضا فالنبي أعم فكل رسول نبي ولا عكس(٤).

والأنام الخلق على المشهور، ودل على أن نبينا محمد ﷺ سيدهم أي أفضلهم قوله تعالى: ﴿**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾(٥)؛ لأن خيرية الأمة بحسب كمالها في دينها وذلك تابع لكمال نبيها واستغنى الناظم بهذا الوصف النبي ﷺ عن التصريح بذكر اسمه العلم تعظيما لشأنه وتفخيما لقدره لما فيه من الإشارة إلى انفراده وعدم مشارك له فيه فلا ينصرف الذهن عند سماعه إلى غيره واستعمال السيد في غير الله شائع كثير يشهد له

---

(١) لم أقف عليها هذه الرواية.

(٢) «سيد» أصله سيود بكسر الواو فقلبت ياء لتحركها، واجتماعها مع الياء الساكنة السابقة عليها، والجمع سادة، وهو من ساد أي حصلت له السيادة، والعلو في قومه بسبب كرم أو علم أو جاه مثله.

(٣) «الأنام» كسحاب قبل من أتم، وقيل أصله وتام من ونم، إذا صوت من نفسه كإنا، ووناء، وقبل: فيه أثام مثل ساباط.

وقال الليث: يجوز في الشعر الأنيم مثل أمير، وهو الخلق أو كل من يعتريه النوم أو الجن والإنس أو جميع ما على وجه الأرض من الخلق. في الملحة المطبوعة بدلا من فاحفظ. فافهم.

(٤) فكل رسول نبي ولا عكس، فبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان في نبي ورسول محمد عليه الصلاة والسلام، ونفرد النبي في الخضر مثلا.

(٥) سورة آل عمران آية ١١٠.

الكتاب[١] والسنة[٢]، وحكي عن الإمام مالك الكراهة وفي أذكار النووي عن ابن النحاس جواز إطلاقه على غير الله إلا أن يعرف بأل ثم قال: «والأظهر جوازه معها»، وإفراد الصلاة عن السلام مكروه، وكذا بالعكس.

وقد يجاب عن الناظم باحتمال أنه جمع بينهما لفظا وذلك كاف أو أن محل الكراهة فمن اتخذه عادة كما قيل، وآل النبي ﷺ أقاربه المؤمنون من بني هاشم[٣] والمطلب وإضافته إلى الضمير كما هنا[٤] جائز على الصحيح وإن كان الأولى إضافته إلى الظاهر، والأطهار جمع طاهر ووصفهم بذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[٥] وخير اسم تفضيل حذفت ألفه لكثرة الاستعمال، وقوله: «فاحفظ كلامي» الخ أمر للطالب بحفظ كلامه والإصغاء إلى مقاله وهما متقاربا المعنى، وأشار إلى مقول القول بقوله:

٤- يَا سَائلي عَنِ الْكَلامِ الْمُنْتظِمْ   حَدًّا وَنَوْعًا وَإِلَى كَمْ يَنْقَسِمْ
٥- اسْمَعْ هُدِيتَ الرُّشْدَ مَا أَقُولُ   وَافْهَمْهُ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

أي أقول يا سائلي عن حد الكلام في اصطلاح النحاة، وعن أنواعه كم هي عندهم، وعن أقسام كل نوع فحدًّا ونوعا منصوبان على التمييز ويا سائلي إلى آخر المنظومة مقول القول وقوله: «هُديتَ الرُّشْدَ» جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله وعائد ما محذوف وقوله: «من له معقول» أي من له عقل كقوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[٦] أي الفتنة وهي صفة يميز بها بين الحسن والقبيح ثم بين حد الكلام المسؤول عنه بقوله:

---

(١) الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥] ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩].

(٢) والسنة، كقوله عليه الصلاة والسلام: «أنا سيد ولد آدم» أخرجه أبو داود (٤٦٧٣)، وأحمد (٢/٥٤٠)، والحاكم (٣/١٢٤)، البخاري في التاريخ الكبير (٧/٤٠٠)، وابن أبي شيبة (١١/٤٧٧)، (١٤/٩٦، ١٢٨)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/٣٧٠).

(٣) «من بني هاشم» أي وبنائه ففيه تغليب، وتعال: مثله في بني المطلب، ولا يشكل بأولاد بناتهم حيث لم يكونوا من الآل، لأنهم ينسبون لآبائهم اهـ.

(٤) «جائز» وحجة المانع أن الظاهر أشرف في الضمير، ولا شك أن الآل أشرف. اهـ.

(٥) سورة الأحزاب آية (٣٣).

(٦) سورة القلم آية (٦).

«**حد الكلام ما أفاد المستمع**»[1] أي أقول أفاد المستمع بأن أفهم معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر تحصل به الفائدة فلا حاجة لذكر المركب إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه ومن ثم استظهر رأي من جنح إلى أن قول ابن مالك في ألفيته كاستقم مثال لا تتميم للحد، والقول هو: اللفظ الدال على معنى مفردا كان أو مركبا مفيدًا أم لا فهو إذا بمعنى القول[2] مصدر بمعنى اسم المفعول كقولهم: هذا ضرب الأمر بمعنى مضروبه، واللفظ ما يتلفظ به الإنسان مهملا[3] كان أو مستعملا فالقول أخص منه فكل قول لفظ ولا عكس[4] واحترز بالقول المعبر عنه بما عن الخط والإشارة ونحوها مما ليس بقول وهو مفيد فإنه لا يسمى كلاما في الاصطلاح، وقوله: «أفاد المستمع ما لا فائدة فيه» بالمعنى المذكور كالمركب الإضافي نحو عبد الله والمزجي نحو بعلبك، والإسنادي المسمى به نحو شاب قرناها، ودخل في حد الكلام بالمعنى المذكور للمفيد ما علم ثبوته أو نفيه للسامع نحو الكل أعظم من الجزء، والضدان لا يجتمعان نعم إن أريد بالمفيد وأفاد ما لم يكن عند السامع فلا واعتبر بعضهم في حد الكلام كونه مقصودا لذاته لإخراج غير المقصود وما قصد لغيره فالأول كالصادر من النائم مما هو لفظ مفيد والثاني كجملة الصلة في نحو جاء الذي قام أبوه فإنها مقصودة لإيضاح معناه، وأما اتحاد الناطق فلا يعتبر[5] في الكلام، وصححه ابن مالك وأبو حيان قالا كما

---

(١) علل النحو للوراق ص١٨١ بتحقيقي.

(٢) بمعنى القول: الظاهر أنه مجاز إذا لم يشتهر إطلاق المصدر هنا، وإرادة اسم المفعول، بخلاف اللفظ على الملفوظ به، فإنه حقيقة عرفية. اهـ.

(٣) «مهملا». وهو ما لم يوضع لمعنى من أهمله أي تركه.

(٤) «ولا عكس» أي لغوي، وهو عكس الكلية الموجبة بنفسها كعكس المترادفين نحو كل إنسان بشر، وكل بشر إنسان والمساويين كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، وأما العكس المنطقي، وهو عكس الكلية الموجبة موجبة جزئية نحو: كل قول لفظ، وبعض اللفظ قول، اهـ حريري.

فائدة: مدلول اللفظ من حيث يقصد باللفظ يسمى معنى، ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما. ومن حيث وضع له اسم يسمى مسمى. «سمر قندي».

(٥) «فلا يعتبر» وتوضيح ذلك أن بعضهم زاد في حد الكلام من ناطق واحد احترازًا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا أو مبتدأ مثلا والآخر فاعلا، أو خبراء.

وأجاب ابن مالك بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لوجهين أحدهما أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاما كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطًا، والثاني: أن كل واحد من المصطلحين

أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطا.

٦- حَــدُّ الْكَــلامِ مَا أَفَادَ الْمُستَمِعْ   نَحْــوُ سَــعَى زَيْــدٌ وَعَمْــرٌ مُتَّــبِعْ

والحدُّ لغة: المنع، **واصطلاحا:** بمعنى المعرّف وهو ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا لأفراد والمحدود مانعا من دخول غيرها فيه وأشار بقوله:

«**نحو: سعى زيد وعمرو متبع**» إلى أن الكلام يتألف من اسمين نحو: عمرو متبع وتسمى جملة اسمية ومن فعل واسم نحو: سعى زيد وتسمى جملة فعلية وهذا هو أقل ائتلافه.

وقد يتألف من أكثر ولا يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من فعل وحرف ولا من اسم وحرف لأن الكلام لا يحصل بدون إسناد[١] والإسناد يقتضي مسندًا ومسندًا إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يتحققان إلا في اسمين أو اسم وفعل وأما نحو يا زيد فأصله أدعو زيدًا فهو مؤلف من فعل واسم خلافا لأبي علي[٢] فلا يشترط في جزأي الكلام أن يلفظ بهما معا كما مثل فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر كاستقم، والكلام أخص من الجملة لاشتراط الفائدة فيه بخلافها لأنها عبارة عن اللفظ المركب الإسنادي أفاد أم لا فكل كلام جملة ولا عكس وليسا بمترادفين خلافا للزمخشري وصاحب اللباب واختاره ناظر الجيش، ثم إن صدرت الجملة باسم فاسمية أو بفعل ففعلية، والمراد بالمصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليه من الحروف وإن غير الإعراب والمعنى فنحو: إن زيدا قائم جملة اسمية والمعتبر بما هو مصدر في الأصل فنحو أجزاء الكلام: زيدا ضربت جملة فعلية.

أجزاء الكلام الذي يتألف منه

٧- وَنَــوْعُهُ الَّــذي عَلَــيْهِ يُبْنَى   إِسْــمٌ وَفِعْــلٌ ثُــمَّ حَرْفٌ مَعْنَى

لما فرع من حد الكلام أشار إلى بيان أجزائه التي يتألف منها أي من مجموعها لا جميعها فذكر أنها ثلاثة[٣] اسم وفعل وحرف لا رابع لها كما دل على ذلك الإجماع

=

متكلم بكلام، وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالأخرى.

(١) «بدون إسناد» والإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه أو طلب بمطلوب منه.

(٢) أبو علي الفارسي.

(٣) «ثلاثة» أي ولا التفات إلى من زاد رابعًا، وسماه خالفه، وعني بذلك اسم الفعل نحو: صه، فإنه خلف عن اسكت، أي خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيده.

والاستقراء فإن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها فلو كان ثمَّ غيرها لعثروا عليه.

وقيد الحرف بكونه لمعنى لإخراج حرف التهجي[١] إذ لا يكون جزءًا للكلام على أن في جعله حرف المعنى جزءًا للكلام تجوّزا أو جريا على مقالة ضعيفة، واحترز بنوعه الذي عليه يبنى من نوعه الذي ينقسم إليه كالجملة الاسمية والفعلية والصغرى والكبرى[٢] وقد يقال: إن الناظم رحمه الله تعالى قسم الكلام إلى غير أقسامه لأن هذه الثلاثة أقسام للكلمة لا للكلام لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام ويجاب بأن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه. وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه في تقسيم الكلي إلى جزئياته[٣] والناظم لم يقصد ذلك والكلمة قول مفرد، وقد مر معنى القول، والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد، والكلمة واحده الكلم، وهو إذا أخذ بفيد التركيب ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أم لا كإن قام زيد وثم في كلام الناظم بمعنى الواو وليست على بابها لأنا إذا قسمنا شيئا إلى أشياء فنسبة كل واحدة من الأقسام إلى الشيء المقسوم نسبة واحدة.

واعلم أن لكل واحد من هذه الأقسام علامات وكذا حدود يعرف ويتميز بها من قسيمية[٤] والناظم آثر التمييز بالعلامة على الحد[٥] وإن كان هو أضبط

---

(١) «حرف التهجي» والفرق بين حرف المعنى، وحرف التهجي أن حرف المعنى كلمة بذاتها، وحرف التهجي جزء من الكلمة.

(٢) «والصغرى والكبرى» لأن الجملة الصغرى هي ما وقعت خبرًا عن غيرها، والكبرى ما وقع الخبر فيها جملة، وذلك كزيد قام أبوه. وأما إذا كان الخبر مفردًا نحو زيد قائم فلا يقال للجملة فيه صغرى، ولا كبرى.

(٣) «في تقسيم الكلي إلى جزئياته» أراد أن الكلمة كلية، وأن الاسم والفعل والحرف جزئيات لها، وكون الكلمة كلية لأنها مأخوذة في مفهوم كل من الاسم، والفعل والحرف، أخذ الحيوان في مفهوم كل من الإنسان والفرس والبقر. فإن مفهوم الاسم مثلا كلمة دلت على معنى في نفسها.. الخ فصارت الكلمة جزءًا من هذه المفاهيم، وصار المفهوم كلاًّ فنسبت إليه، والمنسوب إلى الكلي كلي فصارت كلية، وكون الاسم وقسيميه جزئيات لاندراجهن تحت الكلية اندراج الإنسان والفرس والبقر تحت الحيوان فنسبت إليها، وقد ذكرنا أنها جزءٌ من مفاهيمهن، والمنسوب إلى الجزء جزئي فصارت جزئيات، ومن هنا قيل: الكلي جزء، والجزء كلي. [التسهيل].

(٤) «عن قسيمية...» قسيم الشيء ما هو داخل معه تحت شيء آخر كالاسم مع الفعل والحرف، فإنه قسيم لهما لكونه داخلا معهما تحت شيء آخر، وهو الكلمة وأما قسم الشيء فهو أخص تحت أعم كالاسم مع الكلمة فإنه أخص أي أقل اشتراكا منه، وداخل تحتها.

(٥) «على الحد» الحد يشترط فيه الإطراد والانعكاس والإطراد أن يوجد المحدود كلما وجد الحد، وهو المانع، والانعكاس: أن يوجد الحد كلما وجد المحدود وهو الجامع.

لاطراده[1] وانعكاسه بخلافه إذ لا تنعكس[2] تسهيلا على المبتدئ فقال:

٨- فَالاسْـــمُ مَـــا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَى ... أَوْ كَـــانَ مَجْـــرُورًا بِحَتَّى وَعَلَى

٩- مِـــثَالُهُ زَيْـــدٌ وَخَـــيْلٌ وَغَنَمْ ... وَذَا وَتِلْـــكَ وَالَّـــذِي وَمَنْ وَكَمْ

الاسم لغة[3]: مشتق من السمو وهو العلو في رأي بصري أو من السمة وهي العلامة في رأي كوفي.

واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ومنعًا[4] ولم يذكر الناظم مما يعرف به الاسم ويتميز به إلا حرف الجر وحروفه كثيرة اقتصر منها هنا على أربعة فكل كلمة صلحت لأن يدخل عليها حرف من حروف الجر، أو كانت مجرورة به فهي اسم نحو: أخذت من ذا ونظرت إلى تلك وركبت على الخيل وسلام هي حتى مطلع الفجر فهذه أسماء لدخول حرف الجر عليها إذ لا يدخل إلا على اسم صريح أو ما في تأويله.

وأما قولهم: ما هي بنعم الولد، وعلى بئس العير، فعلى حذف الموصوف وصفته[5] كما يتميز الاسم بدخول حرف الجر يتميز بالجر الذي هو أثره وهو عبارة عن الكسرة

---

(١) «لاطراده» أي كلما وجد المعرف، وجد التعريف فلا يدخل فيه شيء من غير إفراد والمحدود فيكون مانعا.

(٢) «لا تنعكس» أي العلامة، لأنه قد يوجد المعلم بدون علامة وذلك كقولك: الإنسان كاتب بالفعل، فإنه كلما وجد الكاتب بالفعل وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان، وما قالوه من أن العلامة لا تنعكس إنما هو في العلامة الغير اللازمة كالكاتب، بالقوة مع الإنسان منعكسة أبدا كالحد.

(٣) «لغة» منصوب على التمييز أي من جهة اللغة لا على نزع الخافض لأنه سماعي إلا أن يقال إن المؤلفين أجروه مجرى القياس لكثرته في كلامهم.

ولا يصح أن يكون حالا، لأن مجيء الحال من المبتدأ لا يجوز عند الجمهور، وأيضا مجيء المصدر حالا سماعي.

(٤) «وضعًا» إنما قيد الاقتران بقوله: «وضعًا» لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان، التزاما كاسم الفاعل نحو زيد ضارب غدًا.

وإخراج بعض الأفعال غير المقترنة بالزمان نحو: نعم، وبئس، وليس، فإنها لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي تجردت عنه.

(٥) فعلى حذف الموصوف وصفته والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم السير على غير مقول فيه بئس العير بفتح العين المهملة، ويطلق على الحمار الوحشي، والأهلي، والجمع أعيار مثل ثوب واثواب، وعيورة أيضا والأنثى عيرة اهـــ [مصباح].

التي يحدثها العامل سواء كان العامل حرفا أم مضافا ولا جر لغيرهما على الصحيح، ومما يتميز به الاسم أيضا التنوين وهو نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة عنه الضبط بالقلم كرجل وصه ومسلمات وحينئذ وكذا الإسناد إليه وهو أنفع علاماته إذ به تعرف اسمية التاء من ضرب وما في: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ﴾(١) و﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾(٢) ولا فرق فيه بين المعنوي واللفظي كما حققه بعضهم؛ وأما: تسمعُ بالمُعيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ(٣).

فعلى حذف أن أو إقامة الفعل مقام المصدر، ولما فرغ مما يعرف به الاسم أخذ في بيان ما يعرف به مطلق الفعل ويتميز عن قسيميه فقال:

---

(١) سورة الجمعة آية (١١).

(٢) سورة النحل آية (٩٦).

(٣) قال أبو عبيد: كان الكسائي يدخل فيه «أن»، والعامة لا تذكر «أنْ»، ووجه الكلام ما قال الكسائي، وكان يرى التشديد في الدال فيقول: «المُعيدِّيّ» وقال: إنما هو تصغير رجل منسوب إلى معدٍّ. قال أبو عبيد: ولم أسمع هذا من غيره.

انظر: قصة هذا المثل في الأمثال ص٩٧ رقم (٢٢٩) لأبي عبيد القاسم بن سلام جمهرة الأمثال للعسكري ٢٦٦/١، مجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١، المستقصي للزمخشري ٣٧٠/١، اللسان: معدا، والفاخر للضبي ٤٩، ٦٥.

بَابُ الفعل

١٠- والفعلُ مـاَ يدْخُلُ قَدْ والسَّين عَلَيْهِ مِثْل بَانَ أَوْ يبينُ

١١- أَوْ لحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يحُدِّثُ كَقَولِهم فِي لَيسَ لَسْتُ أنفتُ

١٢- أَوْ كَانَ أَمْرا ذَا اشْتِقَاقٍ نَحْوَ قُلْ وَمِثْلُهُ ادْخُلْ وَانْبَسَطَ وَاشْرَبْ وَكُلْ

الفعل لغة: الحدث نفسه الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما.

واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعًا وله علامات كثيرة ذكر منها أربع علامات:

العلامة الأولى: قد أي الحرفية وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي لإفادة تحقيقه أو توقعه أو تقريب زمنه من الحال وعلى المضارع لإفادة التقليل أو التوقع نحو[1]: قد بان زيد وقد يبين ولا تدخل على الأمر أصلا.

وأما الاسمية: فتكون بمعنى حسب نحو: قد، زيد، درهم، ويتصل بها ياء المتكلم مجرورة بالإضافة ويلحقها نون الوقاية جوازًا، وقد تكون اسم فعل بمعنى اكفف، وإذا اتصل بها الياء كانت في محل نصب على المفعولية ولزمتها نون الوقاية.

العلامة الثانية: السين[2] أي سين الاستقبال وهيَ حرف تنفيس مختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال بعد أن كان للحال أو احتملال وللاستقبال ومثلها سوف لكنها أكثر منها تنفسا إذ كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى.

العلامة الثالثة: تاء الفاعل وهو المراد بقوله من يحدث سواء كانت لمتكلم أو مخاطب ويختص بها الماضي وبها يتبين لك أن ليس وعسى فعلان لقبولهما إياها في نحو: ﴿**وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ**﴾[3] ﴿**فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ**﴾[4] خلافا لمن زعم أن ليس حرف نفي كما النافية، وعسى: حرف ترج كلعل ومثل تاء الفاعل، تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل وهي خاصة بالماضي أيضا وتلحقه متصرفا كان أو جامدًا، ما لم يلتزم تذكير فاعله

---

(١) قد: أي الحرفية؛ لأنها المفهومة عند الإطلاق، وهي في كلامه اسم لكونها فاعل يدخل.

(٢) «والسين» أل للعهد الذهني، أي السين المعهودة عند النحاة التي معناها التنفيس فخرجت الهجائية وغيرها كسين الصيرورة في نحو: استحجر الطين، أي صار حجرا.

(٣) سورة الأنعام آية ١٠٧.

(٤) سورة محمد آية ٢٢.

وبها يتبين لك أيضا أن نعم وبئس فعلان لقبولهما إياها ففي الحديث: «**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ**»[١]. وفيه أيضا: «**وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة**»[٢].

خلافا لمن زعم أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما تقدم.

العلامة الرابعة: دلالة الكلمة على الأمر بما اشتق منه وهو المصدر كما مثل به من نحو: قل؛ فإنه يدل على الأمر بما اشتق منه وهو القول، ومثله ادخل وانبسط واشرب وكل بخلاف صه؛ فإنه وإن دلَّ على الأمر بالسكوت ليس فعل أمر لعدم اشتقاقه بما يدل عليه ومثله مه[٣] وإيه[٤] وقضية كلامه أن نزالِ، ودراك فعلا أمر لدلالتهما على الأمر بما اشتقا منه فإن نزال مشتق من النزول، ودراك مشتق من الإدراك، وليس كذلك بل هما اسما فعل أمر وأن وهلم[٥] وهات وتعال[٦] ليست أفعال أمر والذي صححه ابن هشام أن

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٥١/١)١- كتاب: الطهارة. ١٣٠ - باب: في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة (٣٥٤) والترمذي ٢- كتاب: الصلاة، ٣٥٧- باب: ماجاء في الوضوء يوم الجمعة (٤٩٧) وقال: حديث: حسن، والنسائي: كتاب: الجمعة رقم (١٣٨١)، ابن ماجه (٢١/٢ بتحقيقي) ٥- كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها ٨١- باب: ما جاء في الرخصة في ذلك (١٠٩١) عن أنس بن مالك، الطبراني ٢٤٠/٧، ٢٦٩، والبيهقي ٢٩٥/١، ٢٩٦، ١٩٠/٣، عبد الرزاق (٥٣١)، الخطيب (٣٥٢/٢)، أبو نعيم في الحلية (٣٠٧/٦)، أحمد في المسند (١٥/٥، ٢٢،١٦)، الطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٩/١).
ونعمت: أي بالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء، قاله ابن عصفور، ففيه حذف التمييز، والمخصوص أيضًا، وهو على رأي من يجيز حذف التمييز كالناظم.

(٢) أخرجه أبو داود (١٩١/٢)، ٢- كتاب: الصلاة (٣٦٧)- باب: في الاستعاذة (٥٤٧١)، بتحقيقي، النسائي (٢٦٣/٨) كتاب: الاستعاذة (٥٤٧١)، ابن ماجه (٥٦/٣) ٢٩- كتاب: الأطعمة، ٥٣- باب: التعوذ من الجوع (٣٣٥٤)، وابن حبان (٢٤٤٤، موارد)،عبد الرازق في مصنفه (١٩٦٣٦).

(٣) «مه» أي انكففت عنا.

(٤) «إيه» بكسر الهاء وتنوينها أي زدنا حديثا، أو له امض في حديثك، أو زد منه.

(٥) «هلم» هو عند الحجازيين اسم فعل بمعنى أحضر، وأقبل، وعند بني تميم فعل أمر، ومذهب البصريين أن هلم مركبة من هاء التنبيه، ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لمَّ الله شفته أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا. وقال الخليل: ركب قبل الإدغام فحذفت همزة الدرج إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت.
وقال الفراء: مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم. وقيل: إنها ليست مركبة.

(٦) «وهات وفعال» اعلم أن آخر هات مكسور أبدًا إلا إذا كان لجماعة المذكر فإنه يضم. تقول: هات يا

هات وتعال فعلا أمر والمشهور بين النحاة أن علامة الأمر دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة فإن دلت كلمة عليه و لم تقبل الياء فهي اسم فعل كصه أو قبلتها و لم تدل عليه ففعل مضارع وقد استبان لك أن الفعل ثلاثة أقسام:

(أ) ماض: وعلامته المختصة به تاء الفاعل ومثلها تاء التأنيث الساكنة.

(ب) ومضارع: وعلامته المختصة به السين ومثلها سوف،..

(ج) وأمر: وعلامته المختصة به عنده إفهامه الأمر بما اشتق منه، وأن قد علامة مشتركة بين الماضي والمضارع.

١٣- والحَـرْفُ مَـا لَيْسَتْ لَهُ عَلامَةٌ فَقِـسْ عَلَـىَ قَوْلِـي تَكُـنْ عَلاَمَهْ

١٤- مِـثَالُهُ حَتَّـىَ وَلاَ وَثِمَّـا وَهَـلْ وَبَـلْ وَلَـوْ وَلَـمْ وَلَمَّـاَ

الحرف لغة: طرف الشيء كحرف الجبل، التنـزيل: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ**﴾[1] أي على طرف وجانب من الدين.

واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في غيرها فقط[2] وليس لها علامة وجودية وهذا هو المراد بقوله: ما ليست له علامة بل علامته التي امتاز بها عن قسيميه عدمية وهي أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل فحينئذ يمتنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا[3] إذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء فإذا

=

زيد، وهات يا هند، وهاتيا يا زيدان، ويا هندان، وهاتين يا هندات كل ذلك بكسر التاء كما تقول: هاتوا يا قوم بضمها قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ السورة: البقرة آية (١١)، الأنبياء آية (٢٤)، النمل آية (٦٤).

وأن آخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تقول: تعال يا زيد، وتعال يا هند، وتعاليا يا زيدان، ويا هندان، وتعالين يا هندات، وتعالوا يا زيدون، وكل ذلك بالفتح قال تعالى. ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [سورة الأنعام آية: ١٥١]، ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾[سورة الأحزاب: آية ٢٨].

(١) سورة الحج الآية (١١).

(٢) «فقط» فصل ثان زاده تبعًا لبعض منهم الجزولي لإخراج بعض الأسماء كأسماء الشرط، والاستفهام، فإن كل واحد منهما بدل بسبب تضمنه معنى الحرف على معنى في غيره مع دلالة الذي وضع له. فإذا قلت: من يقم أقم معه، فقد دلّت على شخص عاقل الوضع، ودلّت مع ذلك على معنى هو ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط فلذلك زاد فقط في الحد

(٣) حد الحرف: ما دلّ على معنى في غيره.

=

عرضت عليك مثلا كلمة وسئلت منها أهي اسم أو فعل أو حرف فاعرض عيها علامات الاسم أولا فإن قبلت شيئا منها فاسم وإلا فاعرض عليها علامات الفعل فإن قبلت شيئا منها ففعل وإلا فاحكم بحرفيتها.

[أقسام الحرف]:

والحرف ثلاثة أقسام كما أفهمه تعداد المثال في النظم:

(أ) مختص بالاسم كفى وحتى الجارة.

(ب) ومختصّ بالفعل كلم و لم ولو الشرطية.

(ج) ومشترك بينهما كهل وبل وثم ولا غير الناهية.

والأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به ما لم ينزل منزلة الجزء كأل والسين، وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل.

=

انظر: علل النحو للوراق ص ١٩٤ بتحقيقي، علل البناء والإعراب (١/٥٠) لأبي البقاء العكبري، المقتصد (١/٨٤) الكتاب لسيبويه (١/١٢)، الإيضاح للزجاجي ص ٥٤، شرح جمل الزجاجي.

باب المعْرِفَةِ وَالْنَّكِرَةِ

الباب: ما يتوصل به إلى الشيء وهو حقيقة في الأجسام كباب المسجد مجاز في المعاني كهذا الباب الذي نحن بصدده، ونشير فيه إلى بيان حقيقة النكرة والمعرفة.

أقسام الاسم:

١٥- وَالاِسْــمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَهْ وَالآخَـــرُ الْمُعْـــرِفَةُ الْمُـــشْتَهِرةْ

قسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى نكرة ومعرفة فالنكرة ما شاع في جنس وجود كرجل أو مقدر كشمس[١] والمعرفة ما وضع ليستعمل في معين والنكرة هي الأصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولهذا بدأ بها الناظم فقال:

علامة النكرة:

١٦- وَكُــلُّ مَــا رُبَّ عَلَــيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّـــهُ مُنكَّـــرٌ يَــــا رَجُــــلُ

١٧- نَحْــوُ غُــلاَمٍ وَكِــتَابًا وَطَبَقْ كَقَــوْلِهِمُ رُبَّ غُـــلامٍ لِي أَبَـــقْ

يعني أن علامة النكرة جواز دخول رب عليها لأن رب لا تدخل إلا على النكرة فكلما وجدت هذه العلامة وجدت النكرة نحو: رب غلام لي أبق ورب طبق أهدى إليّ وبها استدل على أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله:

رُبَّ مَــنْ أنــضجْتُ غيظًا صدرُه قـــد تمنَّـــى لي مـــوتًا لم يُطَـــعِ[٢]

---

(١) «كشمس» فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ وجوده ظهور الليل.

(٢) البحر: الرمل.

قائله: سويد بن كاهل اليشكري.

الشاهد فيه: على أنَّ جملة «أنضجت» في موضع بجرّ على أنها صفة لمن، لأنها نكرة بمعنى إنسان بدليل دخول رُبَّ عليها.

أورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلا آَتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [سورة: مريم آية (٩٣)] على أن من فيها نكرة موصوفة بالظرف، لأنها وقعت بعد كلّ لوقوعها بعد رُبَّ في البيت.

وقال ابن هشام في «مغني اللبيب»: زعم الكسائي أن من لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات.

البيت من قصيدة طويلة، عدها مائة بيت وثمانية أبيات.

وقول الآخر:

رُبَّمـــا تكْـــرَهُ النُّفوسُ من الأمْــ ـــــرِ لـــه فَرْجَةٌ كحلِّ العِقَالِ(١)

وقد تدخل رُبَّ على ضمير غيبة كقوله:

=

مسطورة في المفضليات مطلعها:

بـــــسطت رابعـــةُ الحـــبل لـــــنا فوصـــلنا الحـــبل مـــنها مـــا اتسَّعْ

مصادر البيت: أمالي ابن الشجري (١٦٩/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١١/٤)، شرح شواهد المغني (٢٥٢)، شذور الذهب (١٣١)، خزانة الأدب (١٢٣/٦) رقم (٤٣٩)، المفضليات (١٩٨)، الاشموني (٥٤/١).

(١) البحر: الخفيف.

قائله: نسب إلى: أمية بن أبي الصلت وقيل غيره.

الشاهد فيه: على أن «ما» نكرةٌ موصوفة بجملة تكره النفوس، فحكم على كونها نكرة بدخول رُبّ عليها، وحكم بالجملة صفة على قياس نكرة رُبّ، من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلا بد أن يكون الجنس موصوفا حتى تحصل النوعية.

وقد أورده سيبويه في كتابه مرتين قال: «ربَّ لا يكون بعدها إلا نكرة» وأنشده. قال الأعلم الشنتمري: استشهد به على أن ما نكرةٌ بتأويل شيء، ولذلك دخلت عليها رُبَّ، لانها لا تعمل إلا في نكرة، ولا تكون «ما» هنا كافة، لأنّ في «تكره» ضميرا عائدا عليها، ولا يضمر إلا الاسم، وكذلك الضمير في له عائد عليها.

المعنى: رُبَّ شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة، وله فرجة تعقب الضيق والشدة، كحلّ عقال المقيد، والفَرجة بالفتح في الأمر، وبالضم في الحائط نحو.

الفرجة: الخلاص من الشدة.

«ربما تكره»: جملة تكره صفة لا صلة، لأن رُبَّ مختصة بالنكرة، ومن الأمر بيان لأوله، فرجة خبرها، وأما جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف، هو مفعول تكره، ومن الأمر بيان له أي قد تكره النفوس حالا من الأمر له فرجة.. إلخ فيرده أن الموصوف بالجملة لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور من أوفى نحو: منا ظعن، ومنا أقام، وفينا سلم، وفينا هلك.

المصادر: كتاب سيبويه ٢٧٠/١، ٣٦٢، المقتضب ٤٢/١، مجالس العلماء للزجاجي ١٦٦، أمالي ابن الشجري ٢٣٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤، ٣٠/٨، همع الهوامع ٨/١، ٩٢، ديوان أمية بن ابي الصلت ٥٠، الأشموني ١٥٤/١، خزانة الأدب (١٠٨/٦) رقم ٤٣٧، لسان العرب: «فرج».

رُبَّــهُ فِتْــيَةً دَعَــوْتُ إلىَ مَــا يُــورِثُ المَجْــدَ دَائبًا فأجَابُوا[(١)]

فإن قلت: هل هو حينئذ معرفة أو نكرة كما هو قضية النظم؟

قلت: قد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى نكرة على ثلاثة مذاهب.

ثالثها: إن كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة كجاءني رجل فأكرمته أو واجبة فنكرة نحـو: رُبَّ رجـل وأخيه، وكالبيت المذكور، ثم إن النكرات تتفاوت في نفسها كالمعـارف فبعضها أنكر من بعض فأنكرها شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان، ثم مـاش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجـل، ولـذلك ضابط[(٢)] ذكرته في شرحي على

---

(١) البحر: الخفيف.

لم يعرف قائله.

اللغة: فتية: جمع فتى. دائبا: ملحًا، وهو اسم فاعل من قولهم: دأب على الأمر يدأب دابا - بفتح الدال والهمزة - ودؤوبًا، إذا لزمه وثابر على فعله.

الإعراب: ربه: رب حرف شبيه بالزائد، والضمير في محل جر بُرب، وفي محل رفع بالابتداء، فتية: تمييز للضمير،منصوب بالفتحة الظاهرة.

دعوت: فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

«إلى» حرف جر. «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بدعا.

«يورث»: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى «ما»: وهو فاعل. «المجد»: مفعول به ليورث.

والجملة من الفعل المضارع، وفاعله المستتر فيه، ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

«فأجابوا»: الفاء عاطفة، أجابوا: فعل وفاعل، والجملة في محل رفع معطوفة بالفاء على جملة دعوت.

الشاهد فيه: قوله: «ربة فتية» حيث دخلت رُبَّ على الضمير، فدل ظاهر ذلك على أن قولنا: إن رب لا تجر إلا النكرات. غير صحيح لأن الضمير معرفة، بل هو أعرف المعارف، وقد دخلت عليه رُبَّ.

انظر الشاهد: شرح شذور الذهب ص ١٧٥ رقم ٦٥، أوضح المسالك، الشاهد رقم ٢٩٣، التصريح على التوضيح، ٤/٢، همع الهوامع ٢٧/٢، الدرر اللوامع ٢٠/٢، الأشموني ٦٠/٢، ٢٠٨، العيني ٢٥٩/٣.

(٢) «ولذلك ضابط» والضابط أي النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة أي بالنسبة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص وأقسامها في الأعمية عشرة كل واحد منها أعم مما بعده، وأخص مما فوقه، وهي مذكور، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم عاقل، ثم رجل، ثم عالم.

فمذكور يشمل الموجود والمعدوم فهو أعم من موجود، وموجود يشمل القديم، والحادث فهو أعم من محدث، ومحدث يشمل الجسم، والعرض فهو أعم من جسم، وجسم يشمل النامي وغير النامي فهو أعم

«القطر»[١].

حد المعرفة:

١٨- وَمَـــا عَـــدَا ذَلِـــكَ فَهُوَ مَعْرِفَهْ لا يَمْتَـــرِي فِـــيهِ الـــصَّحِيحُ الْمعْرِفَهْ

أي: ما لا يجوز دخول رب عليه فهو معرفة لا يشك فيه ذو المعرفة الصحيحة أي: التامة كالأمثلة الآتية في النظم، فلا يجوز دخول رب عليها لكن من الكلمات ما لا تدخل رب عليه، ومع ذلك فهو نكرة كأين، ومتى، وكيف وعريت وديار، فالأولى ذكر المعارف بالعدّ لانحصارها ثم يقال وما عدا ذلك فهو نكرة.

أقسام المعارف:

والمعارف على ما هنا ستة: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، وذو الأداة، والمضاف إلى واد منها إضافة محضة[٢]، وهي متفاوتة في التعريف أشار إليها بتعداد المثال حسب ما اتفق له في قوله:

الضمير أعرف المعارف:

١٩- مِـــثَالُهُ الـــدَّارُ وَزَيْـــدٌ وَأَنَـــا وَذَا وَتِلْـــكَ وَالـــذِّ وَ ذَوَ الْغِـــنَا

حد الضمير:

فأعرفها الضمير: «وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب كأنا وأنت وهو».

حد العلم:

ثم العلم وهو ما عين مسماه بغير قيد[٣] كزيد ومكة ثم اسم الإشارة وهو ما وضع

=

من نام، ونام يشمل الحيوان وغيره فهو أعم من حيوان، وحيوان يشمل الإنسان وغيره فهو أعم من إنسان، وإنسان يشمل العاقل وغيره فهو أعم من عاقل، وعاقل يشمل الرجل وغيره، فهو أعم من رجل، ورجل يشمل العالم وغيره فهو أعم من عالم..

(١) قطر الندى وبل الصدى لجمال الدين بن هشام.

(٢) «إضافة محضة» أي خاصة من شائبة الانفصال.

(٣) «بغير قيد» أي من غير قرينة خارجية كنفيه المعارف، فإنها إنما تعين مسماها بقرينة خارجية عن ذات الاسم، إما لفظية كأل والصلة أو معنوية كالحضور، أي في ضميري المتكلم والمخاطب كأنا وأنت، والغيبة كهو. [هاشم].

لمسمى وإشارة إليه كذا وتلك ثم الموصول وهو ما افتقر إلى صلة وعائد[(١)] كالذي والتي ثم ذو الأداة كالرجل والدار وسيأتي الكلام عليها أو ما المضاف هو في التعريف بحسب ما يضاف إليه كغلام زيد وخاتم هذا وذو الغنا إلا المضاف إلى الضمير فهو في رتبة[(٢)] العلم كغلامي وغلامك و لم يذكر المنادى المقصود نحو: يا رجل لمعين مع أنه من المعارف ولعلة إنما تركه لأنه يرى أنه داخل كما: قبل في المعرف بأل أو في اسم الإشارة.

المُعَرّفُ بالألفِ واللاّمِ

أداة التعريف:

٢٠- وَآلَــةِ التَّعْــرِيفِ أَلْ فَمَنْ يُرِدْ ... تَعْــرِيفَ كَــبْدٍ مُــبْهَمٍ قَالَ الْكَبِدْ

٢١- وَقَــالَ قَــوْمٌ إِنَّهــا اللاَمُ فَقَطْ ... إِذْ أَلِــفُ الْوَصْلِ مَتَى يَدْرُجْ سَقَطْ

اختلف في آلة التعريف:

١- فمذهب الخليل وسيبويه أن أل بجملتها للتعريف.

٢- لكن الخليل[(٣)] عنده الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه يرى أن الهمزة همزة وصل فهي زائدة لكنها معتد بها في الوضع

٣- ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي اللام فقط وضعت ساكنة واجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام ونسب هذا لسيبويه أيضا فقد ظهر لك أن حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف على أنه يحكى عن المبرد أن الهمزة للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فإذا عرفت ذلك وأردت تعريف اسم نكرة كرجل وكبدأ دخل عليه أل فقل الرجل والكبد.

---

(١) «وعائد» خرج الموصول الحرفي فإنه لا يحتاج إلى عائد بل إلى صلة، وهو أنّ وأن، وما، وكي، ولو، وزاد بعضهم الذي نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [سورة التوبة آية: ٦٩] أي كخوضهم قالوا، وال فيه زائدة، ودخلت على الحرف، ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته، وحذف عائدة، وموصوفة أي كالخوض الذي خاضوا، أو أصله الذين حذفت نونه على لغة، أو المراد كالفريق الذي خاضوا فجمع العائد نظرًا للمعنى. [خضري].

(٢) في رتبة العلم وإلا لما صحَّ نحو: مررت بزيد صاحبك، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وقيل: إنما أضيف إلى معرفة فهو في مرتبة ما تحتها. اهـــ.

(٣) شرح التصريح على التوضيح (١/٩١- ٩٥).

أقسام أل:

واعلم أن أل المذكورة قسمان عهدية، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام.

أقسام أل العهدة:

لأن العهد:

إما ذكري نحو: في زجاجة الزجاجة[(١)].

أو ذهني نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾[(٢)]

أو حضوري نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[(٣)].

أقسام أل الجنسية: وأل التي للجنس[(٤)] إما أن تكون لاستغراق أفراده.

حدها: وهي التي يخلفها كل حقيقة ويصح الاستثناء من مدخولها نحو: **﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾**[(٥)].

أي كل فرد من أفراد الإنسان أو لاستغراق صفاته وهي التي يخلفها[(٦)] كل مجازا نحو: أنت الرجل. علما أي أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحمودة أو لبيان نفس الحقيقة من حيث هي هي[(٧)] وهي التي لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجاز نحو: **﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾**[(٨)] أي من حقيقة الماء لا من كل شيء اسمه ماء قال في المغني[(٩)]: ومن ذلك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب ولهذا يقع الحنث بواحد.

---

(١) نحو: ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]. وفائدتها التنبيه على أن مصحوبها هو الأوّل إذ فوجئ به منكرا لتوهم إنه غيره

(٢) سورة التوبة آية (٤٠).

(٣) سورة المائدة آية (٣).

(٤) مغني اللبيب (٤٩/١).

(٥) سورة النساء آية (٢٨).

(٦) «لا يخلفها كل» أي وإلا للزم جعل كل شيء حي من كل فرد من أفراد الماء، وذلك باطل.

(٧) «من حيث هي هي» الضميران للماهية الأولى باعتبار ذاتها، والثاني باعتبار صفتها، أي من حيث كونها موصوفة بماهية الجنس.

(٨) «لا يخلفها كل» أي وإلا للزم جعل كل شيء حي من كل فرد من أفراد الماء، وذلك باطل.

(٩) مغني اللبيب (٤٧/١) وما بعدها.

بابُ قِسْمَةِ الأَفْعَالِ

٢٢- وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَةَ الأَفْعَالِ ... لِينجَلِي عَنْكَ صَدَا الإِشْكَالِ

٢٣- فَهْيَ ثَلاثٌ مَالَهُنَّ رَابِعُ ... مَاضٍ وَفِعْلُ الأَمْرِ وَالمُضَارِعُ

أي إذا أردت معرفة أقسام مطلق الفعل وتمييز كل قسم عن أخويه لتزول عنك غباوة الاشتباه والالتباس فهي ثلاثة ماض ومضارع وأمر لا رابع لها وسيأتي ما يتميز به كل قسم وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الأزمنة كذلك[1] إذ الفعل إما متقدم عن زمن الإخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال وما ذهب إليه الناظم من أن الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع إذ أصل أفعل لتفعل كأمر الغائب لكن لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال فهو عندهم معرب وانتصر لهم ابن هشام في «المغني» والراجح ما في النظم.

ولما فرغ من تقسيم الفعل شرع في بيان ما يتميز به كل قسم عن أخويه وبدأ بالماضي لأنه جاء على الأصل إذ هو متفق على بنائه فقال:

علامة الفعل الماضي:

٢٤- فَكُلُّ مَا يَصْلُحُ فيهِ أَمْسِ ... فإِنَّهُ مَاضٍ[2] بغيرِ لَبْسِ

يعني أن علامة الماضي التي يتميز بها عن غيره أن يصلح معه أمس كقام واستخرج ما لم يمنع مانع وقد سبق أن علامته المختصة به تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة والتمييز

---

(١) «لأن الأزمنة كذلك» ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [سورة فصلت: آية ٢٥]. قول الشاعر:

وأعلمُ ما في اليوم والأمس ... ولكني عَنْ علم ما في غَد عمي

معاهد التنصيص للعباس (١٠٩/١).

(٢) «ماض» أي لفظ يوصف بذلك فخرج لفظ ماض، لأنه اسم سمي بذلك لمضي معناه حالة التكلم بحسب الوضع.

بذلك أولى من هذا العدم اطرادها[١] مع الماضي كعسى وليس ولصلاحيتها مع المضارع المنفي بلم نحو: لم يقم أمس ورسموه بأنه ما دل على زمان قبل زمانك الذي أنت فيه وأشار إلى بيان حكمه بقوله:

إعراب الفعل الماضي

٢٥- وَحُكْمُهُ فَتْحُ الأَخِيرِ[٢] مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ سَارَ وَبَانَ عَنْهُ

يعني أن حكم الماضي أنْ يبني آخره على الفتح لفظا أو تقديرا ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيا أو سداسيا نحو: ضرب وضربت وضربت وضربك وضربا ونحو: رَمَيَ وعفا أصلهما رَمَيَ وعفو تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة على الألف ومحل ما ذكره من بنائه على الفتح ما لم يتصل به الضمير المرفوع المتحرك؛ فإن اتصل به، بني آخره على السكون كضربْتُ وضربت كراهية[٣] توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة[٤] وإذا اتصل به واو الجماعة كضربوا ضم آخره للمجانسة والفتحة مقدرة وإنما لم يبن على الضم حينئذ لأن الضم لا يدخل الفعل وأما نحو: ﴿اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[٥]، و﴿دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾[٦]؛ فأصلهما اشتريوا بياء مضمومة ودعووا بواوين أولهما مضمومة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

ولما فرغ من الماضي أخذ في بيان حكم فعل الأمر وقد مر أنه يتميز بدلالته على الطلب[٧] مع قبول ياء المخاطبة، وقدمه على المضارع لأنه قد يكون مجردًا بخلاف المضارع

---

(١) «لعدم اطرادها» أي لعدم كونها مانعًا من دخول غيرها وجامعا لأفراد المحدود.

(٢) «فتح الأخير منه» أي مبني على فتح آخره، أما بناؤه فعلى الأصل، وأما كونه على حركة فلمشابهته للاسم في وقوعه صفة، وصلة، وشرطا، وحالا، وخبرًا، لئلا يلقى ساكنان في نحو ضربا، وكانت فتحة لخفتها مع ثقل الفعل.

(٣) «كراهية.. إلخ» ولئلا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو ضربنا.

(٤) «كالكلمة» عبر بكل كلمة لعدم كونه كلمة. بل هو كلام كضربت، لأنه فعل وفاعل.

(٥) سورة التوبة آية ٩.

(٦) سورة الفرقان آية ١٣.

(٧) «بدلالته على الطلب» خرج بها ما لم يدل على الطلب كفعل التعجب، لأن معناه الخبر، وصيغته كذلك، وإن كانت على صورة الأمر، وخرج ضرب زيدًا بمعنى اضرب، وكلا بمعنى الزجر والردع.

والمزيد فيه فرع عن المجرد.

إعراب الفعل الأمر

٢٦- وَالأَمْــرُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ[1] مِــثَالُهُ احْــذَرْ صَــفْقَةَ الْغَــبُونِ

وأشار إلى أن حكمه أن يبنى آخره على السكون وهذا محله إذا كان صحيح الآخر كاضرب فإن مضارعه علامة جزمه سكون آخره فإن كان المضارع علامة جزمه حذف آخره وهو حرف العلة بني الأمر منه على حذف آخره نحو أغز واخش وارم وإن كان المضارع علامة جزمه حذف النون بني الأمر منه على حذف النون كاضربا واضربوا واضرب والأحسن أن يقال والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه.

٢٧- وإِنْ تَــلاهُ أَلِــفٌ ولاَمٌ فاكــسر وقُــلْ لِــيقُمِ الغُــلاَمُ

يعني أن فعل الأمر المبني على السكون إذا اتصل آخره بأل نحو: صمِ النهار واعتكفِ الليل حرك آخره بالكسرة فرارا من التقاء الساكنين وذلك لأن همزة الوصل تسقط في الدرج فيلتقي ساكنان فلا يمكن النطق إلا بتحريك آخره، وإنما يحرك بالكسرة لأنها الأصل[2] في التخلص من الساكنين وهكذا كلما التقى ساكنان فإنه يحرك بالكسرة، وربما حرك بالفتح نحو ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ كراهية أن تتوالى كسرتان في كلمة على حرفين وهي من لكن تمثيل الناظم بقوله: «ليقم الغلام» غير مطابق إذ الكلام في أمر الحاضر الذي هو قسيم

=

ومه منونًا بمعنى انكفف لأنها لم توضع للطلب،وخرج نحو لتضرب، لأن دلالته على الطلب بغير الصيغة، وخرج بقوله: وقبل ياء المخاطبة سواء قلنا إنها من تعريفه كما هو ظاهر كلامه، أو قلنا: إنها علامة، وهو الأصح اسم الفعل ونحوه، وكلا إن قلنا إنها موضوعة للطلب بمعنى انتهى.

(١) «مبني على السكون» ويقال: مبني على ما يجزم به مضارعه، وهو مبني على الراجح، وهو مذهب البصريين إلا أنه أجرى في بنائه مجرى المضارع المجزوم، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم، واستدلوا بإعطائه حكم المضارع المجزوم من حذف الحركة في الصحيح، وحذف الآخر في المعتل، وحذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة كافعلا، وافعلوا، وافعلي، وعندهم أن الجازم له لام حرف الجر في» غير موجود في الملحة المطبوعة ص ٥.

(٢) «لأنها الأصل... الخ» وإنما كانت الكسرة أصلا في التخلص من التقاء الساكنين لما بين الكسرة والسكون من المناسبة، وذلك أن الجر مخصوص بالاسم والجزم مخصوص بالفعل، والكسرة من الجر والسكون من الجزم فهما متناقضان، وبين النقيض مناسبة لتلازم حضورهما في الذهن، ولذا قد نرى النقيض يحمل على النقيض كما يحمل النظير على النظير.

المضارع لا في المضارع المقرون بلام الأمر وإن كان الحكم صحيحا فيه أيضا.

صَوْغُ الأَمْرِ مِنَ المُعتلِ الآخرِ

٢٨- إِنْ أُمِــرْتَ مِنْ سَعَى وَمِنْ غَدا   فَأَسْــقِطِ الْحَــرْفَ الأَخِــيرَ أَبَــدَا

٢٩- تَقُــولُ يَا زَيْدُ اغْدُ فِي يَوْمِ الأَحَدْ   وَاسْــعَ إِلى الْخَيْــرَاتِ لُقِيتَ الرَّشَدْ

٣٠- وَهَكَــذَا قَوْلُكَ فِي ارْمِ مِنْ رَمَى   فَاحْــذُ عَلَــى ذَلِــكَ فِــيمَا اسْتُبْهِمَا

يعني إذا أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخر كمضارع سعى وغدا ورمى فاحذف الحرف الأخير منه وهو حرف العلة ليكون مبنيا على حذفه نيابة عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر، لتدل على المحذوف فتقول: يا زيد اسع، واغْدُ، وارمِ، وقسْ على ذلك وهذا تقييد لقوله: أولا، والأمر مبني على السكون، وقد علم مما مر فقوله: من سعى ومن غدا ومن رمى من مجاز الحذف أي من مضارع ما ذكر لأن الأمر مأخوذ منه:

صوغ الأمر من المضارع الأجوف

٣١- والأَمْــرُ مِنْ خَافَ خَفْ الْعِقَابَا   وَمِــنْ أَجَــادَ أَجِــدِ الجَــوَابَا

٣٢- وَإِنْ يَكُــنْ أَمْــرُكَ لِلْمُــؤَنَّثِ   فَقُــلْ لَهَــا خَافِــي رِجَالَ الْعَبَثِ

أي إذا أردت صيغة الأمر من المضارع الأجوف وهو ما عينه حرف علة كمضارع خاف وأجاد فاسكن الوسط أي حرف العلة لملاقاته ساكنا وهو آخر الفعل فتقول: خف، وأجد، وقل، وبع، كما يحذف إذا أسند الأمر من ذلك إلى نون النسوة كخفن، وقلن، وبعن بخلاف ما إذا أسند إلى ضمير المؤنثة المخاطبة كخافي رجال العبث فإنه لا يحذف لانتفاء العلة كما لا يحذف إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع كخافا وخافوا وقولا وبيعا.

بَابُ الْفِعلُ الْمُضَارِعِ

٣٣- وَإِنْ وَجَدْتَ هَمْزَةً أَوْ تَاءَ   أَوْ نُونَ جَمْعٍ مُخْبِرًا أَوْ يَاءَ

٣٤- قَدْ أُلْحِقَتْ أَوَّلَ كُلِّ فِعْلِ   فَإِنَّهُ الْمُضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي

ولما فرغ من الماضي والأمر أخذ يتكلم على المضارع فذكر أنه ما ألحق بأوله إحدى الزوائد الأربع المذكورة لكن يشترط أن تكون الهمزة للمتكلم[1] وحده والنون له ومن معه أو للمعظم نفسه[2] ولو ادعاء[3] والياء للغائب المذكر مفردًا أو مثنى أو مجموعا ولجمع الإناث الغائبات والتاء للمخاطب مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا وللغائبة المفردة ولمثناها.

قال بعضهم: وتمييز المضارع بهذه الأحرف أولى من التمييز بلَمْ لعدم انفكاكها[4] عنه ولاتصالها به وللتنصيص على جميع أمثلته بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في «التسهيل» ويعلم مما قررناه أن نحو أكرم ونرجس ويرنأ[5] وتعلم ليست أفعالا مضارعة لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعان المتقدمة بل هي أفعال ماضية.

٣٥- وَلَيْسَ فِي الأَفعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ   سِوَاهُ وَالتَّمْثِيلُ فِيهِ يَضْرِبُ

أشار إلى أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف ويجزم بحذف حركة أو حرف هذا ما لم يتصل به ما لم يقتضِ بناؤه من نون تأكيد أو إناث وسمي مضارعًا لأنه لما شابه الاسم في مشاركته له

---

(١) «للمتكلم» أي لتكلم المتكلم، لأن هذه الحروف موضوعة للتكلم والخطاب والغيبة بخلاف الضمائر.

(٢) «أو المعظم نفسه» أي الذي يأتي بها على وجه التعظيم بإقامة نفسه مقام جماعة، وإن لم يكن في الواقع كذلك، واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد.

(٣) «ولو ادعاء» كقول فرعون: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ [الشعراء: ١٨]

(٤) «لعدم انفكاكها» أي لفظا، وأما نحوك ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ [عبس: ٦] و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤] و﴿تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ﴾ [القدر: ٤].

(٥) «نرجس ويرنأ». نرجس - بفتح النون، وسكون الراء، وفتح الجيم - تقول: نرجس زيد الدواء، إذ جعل فيه النرجس - بكسر النون وفتحها وكسر الجيم لا غير، وهو نبت ذو رائحة طيبة و «يرنأ» بفتح الياء، وسكون الراء تقول: يرنأ زيد الشيب، ويرنأته إذا خضبته باليرنأ، وهو الحناء

في الإعراب باعتوار المعاني[1] المختلفة عليه سما على قسيميه بذلك كما أشار إليه بقوله:

أولا: فإنه المضارع المستعلي.

والمضارعة لغة: المشابهة مأخوذة من الضرع كأن كلام من المشتبهين ارتضعا من ثدي واحد فهما إخوان رضاعا.

٣٦- وَالأَحْـرُفُ الأَرْبَعَـةُ الْمُـتَابَعَهْ مُـسَمَّيَاتٌ أَحْـرُفَ الْمُـضَارَعَهْ

٣٧- وَسِـمْطُهَا الْحَـاوِي لَهَا نَأَيْتُ فَاسْـمَعْ وَعِ الْقَـوْلَ كَمَـا وَعَيْتُ

يعني أن الزوائد الأربعة المتقدمة تسمى أحرف المضارعة ويجمعها قولك: «نأيت» أي بعدت لكن يؤخذ مما قدمناه أن التعبير بأنيت أنسب بالنسبة التضعيفية من نأيت والسمط الخيط الذي ينتظم فيه الخرز فشبه الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة باجتماع الخرز المنتظم في خيط وقوله: فاسمع الخ أي اسمع ما أقول لك وع للقول أي احفظه حفظا كحفظي.

٣٨- وَضَـمُّهَا مِـنْ أَصْلِهَا الرُّبَاعِي مِـثْلُ يُجِـيبُ عَـنْ أَجَابَ الدَّاعِي

٣٩- وَمَـا سِـواهُ فَهِـيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ وَلاَ تُـبَلْ أَخَـفَّ وَزْنًـا أَمْ رَجَـعْ

٤٠- مِـثَالُهُ يَـذْهَبُ زَيْـدٌ وَيَجِـي وَيَـسْتَجِيشُ تَـارَةً وَيَلْتَجِـي

ولما فرغ من تمييزه أخذ في بيان حكمه باعتبار أوله فذكر أن حرف المضارعة منه يضم إن كان أصله الذي هو الماضي رباعيا سواء كان كل حروفه أصولا كيدحرج أم

---

(١) «باعتوار المعاني» واختلف في معناه. فقيل:جريانه على لفظ الاسم في حركاته وسكناته كتصاريفه.

وقيل: وجود الإبهام، والتخصيص فيه.

وقيل: قبوله اللام الابتداء.

وقيل: تعاور معان عليه لا تمييز إلا بالإعراب في نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن».

واعتمد هذا ابن مالك، ورد ما قبله بوجود مثله في الماضي مع أنه مبني اتفاقا.

فالأول: نحو فرح فهو فرح وشره فهو شره.

والثاني: نحو أقام زيد فإنه مبهم في الزمان الماضي نحو: صام زيد، واعتكف فإنه يحتمل نفيهما معًا، ونفي الأول منهما، ونفي اجتماعهما.

قال بعضهم: ولا حاجة لهذا كله، لأنه ليس واحد منه سببا في إعراب الاسم حقيقة، وإلا لما بني الاسم إذا لم يشبه الحرف. وإنما هي مناسبات لا يلزم اطرادها، ولعل تخصيص المضارع بوجود المشابهات كلها فيه في تركيب واحد غالبا فتأمل.

بعضها زائدًا كيجيب، ويفتح فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي سواء أخف وزنه أي قلت حروفه بأن كان ثلاثيا كيذهب أم رجع أي كثرت أحرفه بأن كان خماسيا كيلتجي أو سداسيا كيستجيش وقوله وضمها يحتمل أن يكون فعل أمر وأن يكون مبتدأ خبره ما بعده والضمير المتصل به لأحرف المضارعة، وفي أصلها للأفعال وقوله ولا تبل أصله قبل دخول الجازم تبالي حذف آخره لدخول الجازم ثم عومل معاملة الصحيح طلبا للتخفيف لكثرة استعماله بأن سكنت اللام فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

بابُ الإعْرَابِ [١]

٤١- وَإِنْ تَــرِدْ أَنْ تَعْــرِفْ الإِعْرَابَا لِتَقْتفِــي فِــي نُطْقِــكَ الــصَّوَابَا

٤٢- فَإِنَّــهُ بالــرَّفْعِ ثُــمَّ الْجَــرِّ وَالنَّــصْبِ وَالْجَــزْمِ جَمِــيعًا يَجْرِي

الإعراب مصدر أعرب يجيء:

(أ) **لغة**: لمعان منها:

١- الإبانة. ٢- والتحسين.

٣- والتغيير والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة.

(ب) **وأما اصطلاحا**: فهو عند البصريين أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة كزيد أو حكما كيد[٢] فهو عندهم لفظي وهو ظاهر قوله فإنه بالرفع ثم الجر الخ إذ كون الرفع وما عطف عليه أنواعا للإعراب حقيقة إنما يتمشى عليه.

وعند الكوفيين: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا[٣] فهو عندهم معنوي وعليه يتضح أن يقال للرفع مثلا علامات وللنصب كذلك بخلاف الأول إذ هي هو وثم في كلامه بمعنى الواو. وهذه الأنواع السابقة أعني الرفع والنصب

(١) الإعراب هو:

(أ) في اللغة: له معان المناسب منها: الإبانة، والتغيير، لظهور نقله.

وفي الاصطلاح عنهما، لأن الكلمة إذا أعربت ظهرمعناها، وبان وتغيرت عن حالة الوقف.

(ب) وأما في الاصطلاح: ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه لفظي، أي نفس الحركات، والسكون، وما ينوب عنهما، وعليه.

فحده: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، أي شيء جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ويقابله البناء فحده ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، ويقابله البناء فحده ما جيء به لبيان مقضتى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، ولا نقلا، ولا إتباعا، ولا تخلصا من سكونين.

والثاني: أنه معنوي، أو الحركات دلائل عليه، وعليه.

فحدثه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا.

ويقابله: البناء فحده: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل، ولا اعتلال.

(٢) «كيد» أصله يدي بسكون الدال، فحذفت الياء اعتباطًا أي لا لعلة، وجعل الإعراب على الدال ما لمحذوف منه لام الكلمة.

(٣) «أو تقديرًا» نحو: بكم درهم اشتريت،إذ التقدير بكم من درهم.

والجر والجزم تنقسم باعتبار محالها إلى ثلاثة أقسام:

أقسام الإعراب

القسم الأوَّل:

٤٣- فالرَّفْعُ[١] وَالنَّصْبُ[٢] بِلاَ مُمانِعِ قَـدْ دَخَـلاَ فِي الأسْـمِ والُمـضَارِعِ

قسم منها يدخل على الاسم والفعل وهو المشار إليه بقوله: أي قد دخل كل منهما في الاسم المتمكن وهو الذي لا يشبه الحرف شبها قويا بحيث يدنيه منه.

وفي الفعل المضارع إذا عري من نون الإناث ومن نون التأكيد المباشرة لفظا وتقديرا نحو: زيد يقوم، وإن زيدًا لن يقوم.

القسم الثاني:

٤٤- وَالجَـرُّ يَـسْتَأْثِرُ بالأَسْـمَاءِ ....

وقسم منها ما لا يدخل إلا على الاسم وهو المشار إليه بقوله:

«والجر[٣] يستأثر بالأسماء» أي يختص بها كمررت بزيد لخفته[٤] ولأن كل مجرور مخبر عنه في المغنى والمخبر عنه لا يكون إلا اسمًا.

القسم الثالث:

.... وَالْجَـزْمُ فِـي الْفِعْـلِ[٥] بلا امْتِراء

وقسم منها ما لا يدخل إلا على الفعل وهو المشار إليه بقوله:

---

(١) «فالرفع» هو لغة: العلو، والارتفاع. واصطلاحا: على أن الإعراب لفظي نفس الضمة، وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة، وما ناب عنها.

(٢) «والنصب» هو لغة: الاستقامة، والاستواء، واصطلاحا: على أن الإعراب لفظي نفس الفتحة، وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة، وما ناب عنها.

(٣) في الملحة المطبوعة ص ٦ بدلاً من في الفعل. بالفعل.

(٤) لخفته: ولأن الجر عامل غير مستقل، فلا يحمل غيره أي غير الجر عليه، أي على الجر بخلاف الرفع، والنصب لقوة عملهما بالاستقلال، فجعل المضارع مشاركا للاسم فيها بطريق الحمل، والفرعية، واختص الاسم بالجر لضعفه عن أن يحمل عليه غيره.

(٥) «والجر» هو اصطلاحا على أن الإعراب لفظي نفس الكسرة، وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص، وعلامته الكسرة، وما ناب عنها.

«والجزم في الفعل بلا امتراء»: أي يختص به لثقله ويكون به لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر لما فاته من المشاركة فيه فتحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب ولا يعرب من الكلمات سواهما.

واعلم أن لهذه الأنواع الأربعة علامات أصولا وعلامات فروعًا ومجموعها أربع عشرة علامة منها أربعة أصول والبقية نائبة عنها.

وقد أشار إلى الأصول بقوله:

أصول الإعراب:

٤٥- فالـرَّفْعُ ضَـمَّ آخِـرِ الحُرُوفِ والنَّـصْبُ بِالْفَـتْحِ بِـلاَ وُقُـوفِ

٤٦- وَالجَـرُّ بِالْكَـسْرَةِ لِلتَّبْـيِينِ والْجَـزْمُ فِي الـسَّالِمِ بِالتَّـسْكِينِ

يعني أن أصل الإعراب أن يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة.

والجزم[1] بالسكون إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما.

قيل: وكان القياس أن يقال برفعه ونصبه وجره لأن الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم أطلقوا ذلك توسعا وقوله: «آخر الحروف» إشارة إلى أن الرفع محله آخر الكلمة ومثله:النصب والجر والجزم إذ لا فرق ففي عبارته حذف من الثاني لدلالة الأول وقوله: «بلا وقوف» إشارة إلى أن الحركات إنما تظهر في حالة الوصل دون الوقف وقوله: «للتبيين» إشارة إلى أن الإعراب جيء به لتبيين المعنى وإيضاحه؛ إذ من الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة؛ فلولا الإعراب لالتبس بعضها ببعض.

فإذا قلت: ما أحسن زيدًا بالنصب فهم الأول أو ما أحسن زيد بالرفع فهم الثاني أو ما أحسن زيد بالخفض مع ضم النون فهم الثالث وقوله: «والجزم في السا لم» أي في الفعل السا لم من اعتلال آخره لإخراج المعتل الآخر فإن جزمه بحذف آخره كما سيأتي إن شاء الله.

(١) «الجزم» هو لغة: القطع. واصطلاحًا: على أن الإعراب لفظي نفس السكون وما ناب عنه، وعلى أنه معنوي تغير مخصوص علامته السكون، وما ناب عنه.

بابٌ في الاسْمِ[1] المُنْصَرِفِ

الاسم ينقسم بعد التركيب إلى: معرب ومبن. فالمعرب هو الاسم المتمكن كما تقدم، والمبني ما أشبه الحرف في الوضع[2] أو المعنى[3] أو في الاستعمال[4] وقيل ما أشبه مبني الأصل ثم المعرب منصرف وغير منصرف فغير المنصرف ما أشبه الفعل بوجود علتين فيه من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما وسيأتي الكلام على ذلك وأما المنصرف فهو بخلافه وإليه أشار بقوله:

التنوين من خواص الاسم المنصرف:

٤٧- وَنَـوِّنِ الاسْمِ الْفرِيدَ المنْصرِفْ إذَا انْـدَرجتْ[5] قَـائلاً ولم تقـف

قد تقدم[6] أن التنوين من خواصّ الاسم وهو مصدر نونته أي أدخلته نونًا فسمي ما به ينون الشيء أعني النون تنوينا إشعارًا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ومراد الناظم رحمه الله أن الاسم إذا أعرب بالحركة ألحق بآخره التنوين للدلالة على أمكنيته في باب الاسمية أي كونه لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف ولا الحرف فيبنى لكن يشترط كونه مفردًا منصرفا مجردًا من أل والإضافة نحو: جاء زيد ورأيت زيدا ومررت

---

(١) في ملحة الإعراب المطبوعة (ص ٦): «الاسم المفرد» بزيادة كلمة المفرد.

(٢) «في الوضع». وضابطه: أن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد، أو على حرفين ثانيهما لئن كالتاء، ونا في جئتنا، والثاني أشبه ما النافية.

(٣) «أو في المعنى» وضابطه: أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف كمتى؛ فإنها تستعمل شرطًا نحو: متىتقم أقم. اهـ.

(٤) «أو في الاستعمال» وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وضابطه: أن يلزم الاسم طرقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني في معناه، وعمله، ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا، أو متأصلا، فالأول كهيهات، وصه، وأوه. فإنها نائبة عن بعد.. بضم العين.. واسكت وأتوجع، ولا يصح أن يُدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به، فأشبهت من الحروف: ليت، ولعل مثلا.
ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى. والثاني: وهو الذي يفتقر افتقارا متأصلا إلى جملة كإذ، وإذا.
ألا ترى أنك تقول: جئتك إذ فلا يتم معنى إذ حتى تقول: جاء زيد، ونحوه من الجمل، وكذلك الباقي من الظروف والموصولة. اهـ [التصريح].

(٥) في ملحة الإعراب المطبوعة (ص ٦) بدلا من «اندرجت». «درجت».

(٦) «كما تقدم» أي بقوله: وهو الذي لايشبه الحرف.

بزيد واحترز بالفريد أي المفرد عن المثنى والمجموع على حده[1] فلا ينونان إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد وبالمنصرف من غيره فلا ينون إلحاقا له بالفعل وأشار بقوله إذا اندرجت قائلا و لم تقف إلى أن محل إلحاق التنوين إنما هو في الحال عدم الوقف.

الوقف بالألف على الاسم المنصوب:

فأما إذا وقف عليه فقد أشار إلى حكمه بقوله:

٤٨- وَقِــفْ عَلَــى الْمَنْــصُوبِ مِنْهُ كَمِــثْلِ مَــا تَكْتُــبُهُ لا يَخْــتَلِفْ

يعني أن الاسم المفرد المنصرف المنون يوقف عليه في حالة النصب بالألف أي بإبدال تنوينه ألفا كما يثبت ذلك خطا.

تابعة الوقف للخط:

٤٩- تقُــولُ عَمْــرُ وقَدْ أضَافَ زَيْدًا صَــاد الغــداة صــيدًا

لأن الوقف تابع للخط غالبا ولهذا وقف على نحو رحمة بالهاء لأن كتابته كذلك، وأما في حالة الرفع والجر فإنه إذا وقف عليه حذف منه التنوين وسكن آخره نحو: هذا زيد، ومررت بزيد كما يحذف منه للإضافة أو دخول أل وإلى ذلك أشار بقوله:

إسقاط التنوين عند الإضافة:

٥٠- وتُــسْقِطُ التَــنْوِينَ إِنْ أَضَــفْتَهُ أَوْ إِنْ تَكُــنْ بِــاللاَمِ قَــدْ عَــرَّفْتَهُ

وفي أن التنوين قد يعرض له ما يسقطه فإذا أضفت الاسم المنون حذفت تنوينه.

٥١- مِــثَالُهُ جَــاءَ غُــلامُ الْــوَالِي وَأَقْــبَلَ الْغُــلامُ كالْغَــزالِ

(مثاله جاء غلام الوالي)؛ وذلك لأن التنوين يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملا ناقصا وكذلك إذا أدخلت عليه اللام وإن لم تفد تعريفا نحو: جاء الحارث (وأقَبَل الغلام كالغزال) استثقالا للجمع بينهما إذ كل من لام التعريف والتنوين زائد وكلامه هنا صريح في أن آلة التعريف هي اللام.

---

(١) «على حدّه» أي على حد المثنى؛ وطريقته في إعراب بالحرف وسلامة واحدة، واختتامه بنون زائدة بحذف الإضافة [التصريح].

بَابُ[1] الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ المُعْتَلَة[2]

٥٢- وَسِــتَّةٌ تَــرفعُها[3] بالــوَاوِ ... في قَــولِ كُــلِّ عَــالِمٍ وَرَاوِي
٥٣- والنَّــصْبُ فيهَا يَا أُخَيَّ بالأَلفْ ... وَجَــرُّها بِالْــيَاءِ فاعْــرِفْ واعْتَرِفْ
٥٤- وَهِــيَ أخــوكَ وَأَبُــو عِمْرَانَا ... وَذُو وفُــوكَ وَحُمُــو عُــثْمَانَا
٥٥- ثُــمَّ هُــنُوكَ ســادِسُ الأَسْماءَ ... فــاحْفَظ مَقَالِــي حَفْــظ ذِي الذَّكاءِ

قد تقدم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكر وتسمى أبواب النيابة لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل فمنها هذه الأسماء الستة ناب فيها حرف عن حركة وحكمها أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[4] وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة نحو: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[5] وتجر بالياء نيابة عن الكسر نحو: ﴿ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ﴾[6] وشرط إعرابها بما ذكر أن تكون مفردة فلو ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى[7] وذلك

(١) في المطبوعة من ملحة الإعراب ص ٧ فصل بدلا من الباب.

(٢) في المطبوعة من ملحة الإعراب ص ٧ بعد كلمة المعتلة كلمة «المضافة».

(٣) «ترفعها بالواو... الخ» قال بعضهم: وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف، وإن كانت فرعا عن الحركات إلا أنها أقوى منها، لأن كل حرف علة كحركتين فكرة استبداد المثنى، والجمع الفرعيين عن المفرد بالإعراب، واختاروا هذه الأسماء؛ فأعربوها بالحروف ليكون في المفرد بالإعراب بالحروف الأقوى، وبالأصل، وهو الحركة.

وخصوا هذه الأسماء لشبهها بالمثنى والجمع في أن في آخرها حرف علة يصلح للإعراب، ولأن آخرها يستلزم ذاتا أخرى كالأخ للأخ، والابن للأب، وكالستة لأن إعراب الجمع ثلاثة، والمثنى كذلك؛ فكان المفرد كذلك.

وخصوا ما ذكر بحال «إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة، وفصلت عن المثنى، والجمع في استيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد. انتهى. [من شرح الخراشي على الأجرومية].

(٤) سورة القصص الآية: ٢٣.

(٥) سورة يوسف الآية: ٨.

(٦) سورة يوسف الآية ٨١.

(٧) «أعربت إعراب المثنى». فترفع بالألف نحو: جاء أبواك، وتنصب وتجر بالياء نحو: رأيت أبويك، ومررت بأبويك.

المجموع[١] وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديرا بأن تضاف لظاهر أو ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم غير الياء فلو أضيفت إليها أعربت بحركات مقدرة وسيأتي في الإضافة أن «ذو» لا تضاف إلا إلى اسم جنس واستغنى الناظم في التصريح بذكر هذه الشروط فيها لنطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وتقييد فو بالخلو عن الميم فإن لم يخل منها أعرب بحركات ظاهرة[٢] منقوصا وبحركات مقدرة مقصورًا والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة كما مثل الناظم، والهن كناية عما يستقبح التصريح باسمه وقيل عن الفرج خاصة وأنكر بعضهم إعرابه بالحروف ضد الأسماء خمسة وهو محجوج بالسماع وإعرابه منقوصا كإعراب غد أفصح فهذا هنك أفصح من هذا هنوك وما ذكره الناظم من أن هذه الأسماء معربة بالحروف هو المشهور من أقوال كثيرة والذي صححه جمع ونسب إلى سيبويه أنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة وأتبع فيها[٣] ما قبل الآخر للآخر رفعا وجرا وقول الناظم في قول كل عالم وراوٍ فيه نظر إذ مقتضى كلامه أن هذه الأحرف هي الإعراب في كل قول:

---

(١) «وذلك المجموع». فإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاء آباؤك، وإخوتك، أو جمع الصحيح أعربت بالحروف نحو: جاء أبون، وأخوون، ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ، والحم، وإن نازع في هذا الأخير البهوتي.

ويشترط أيضا أن لا تكون منسوبة، فلو نسبتها نحو: هذا أبوي وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة. اهـ.

(٢) «بحركات ظاهرة» نحو: جاءني أبيك، ورأيت أبيك، ومررت بأبيك. اهـ (إملاء).

(٣) الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة، والألف التي قبلها فتحة تسمى حروف العلة، وحروف المد واللين.

بابُ حُروفِ العلّةِ

٥٦- والــوَاوُ وَالــياءُ جَمِيعًا وَالأَلِف هُــنَّ حُــروفُ الأعــتِلاَلِ الْمُكْتَنِفْ

أشار إلى أن هذه الأحرف التي جعلت علامة للإعراب تسمى أحرف العلة[1] وسميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وتسمى أيضا أحرف مد ولين لما فيها من الامتداد فإن كان حركة ما قبلها ليس من جنسها[2] سميت أحرف لين لا مد هذا في الواو والياء وأما الألف فحرف مد أبدا وسماها مكتنفة لسكونها إلى جانب حرف سابق لها وكنف الشيء جانبه أو لكونها مكتنفة للحركات المقدرة فيكون فيها إيماء إلى القول بأن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة لأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الأحرف ليست زوائد وإنما هي أصلية.

---

(١) واتبع فيها.. إلخ" فأصل قام أبوك فتح الباء، وضم الواو فضمت الباء لإتباع ضمة الواو، ثم استثقلت الضمة على الواو، فحذفت، وأصل مررت بأبيك بأبوك" - بفتح الباء، وكسر الواو - فكسر الباء اتباعًا لكسرة الواو، وحذفت كسرة الواو استثقالا، فقلبت الواو لسكونها، وانكسار ما قبلها وأما ما رأيت أباك، فإن الشارح رأى أن فتحة الباء أصلية، وليست للإتباع، لأن الأصل أبوك بفتحتين، ولهذا اقتصر على الرفع والجر، ولا يبعد أن يقال: إن فتحة الأصل حذفت، والموجودة عاضة للإتباع ليطرد الباب، وهو الذي في شرح التسهيل للدماميني، وهو ظاهر عبارة الرضي، وعوملت معاملة أصلية في إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها، وهو الواو ألفا. [كردي].

(٢) "ليس من جنسها" نحو: خوف، وعين، واخشيني، وفرعون، وغرنيق والأصل أن يكون ما قبل الواو مضمومًا، وما قبل الياء مكسورًا.

بَابُ[(١)] في الاسْمِ المَنْقُوصِ[(٢)]

٥٧- والْيَاءُ فِي الْقَاضِي وفِي الْمُسْتَشْرِي ... سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا والْجَرِّ

٥٨- وتُفْتَحُ الْيَاءُ إذا مَا نُصِبَا ... نَحْوُ لَقِيتُ القَاضِيَ المُهَذَّبَا

علامة الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الاسم والفعل المعتل.

أقسام الاسم:

والاسم قسمان: ١- مقصور وسيأتي.

حد المنقوص:

٢- ومنقوص: «وهو كل اسم[(٣)] معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة كالقاضي».

سبب تسميته بالاسم المنقوص:

وسمي منقوصًا: لأنه يحذف آخره للتنوين كداعٍ ومرتقٍ أو؛ لأنه نقص منه بعض الحركات.

وحكمه: أن ياءه ساكنة رفعًا وجرًا إن كان معرفة والضمة والكسرة مقدرتان عليها سواء كان معرفا بأل كجاء القاضي والمستشري ومررت بالقاضي والمستشري أو بالإضافة كجاء قاضي مكة ومررت بقاضي طيبة وإنماقدرتا لاستثقالهما على الياء المنكسر ما قبلها.

إعرابه:

وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة عليها للخفة كما مثل به ومنه نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[(٤)] ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾[(٥)] فإن كان نكرة فقد أشارإليه بقوله:

---

(١) في ملحة الإعراب المطبوعة ص ٧: إعراب بدلا من «باب في».

(٢) الاسم المنقوص، وهو الذي آخر ياء قبلها كسرة. يرفع، ويجر بحركات مقدرة على الياء، وينصب بالفتحة الظاهرة.

(٣) «كل اسم» خرج عن الفعل نحو: يرمي، والحرف نحو في .

(٤) سورة العلق الآية (١٨).

(٥) سورة الأحقاف الآية (٣١).

أحوال إعراب المنقوص إذا كان نكرة:

٥٩- وَنَـــوِّنِ المُنَكَّـــرَ الْمَنْقُوصَـــا ... فِي رَفْعِـــهِ وَجُـــرِّه خُـــصُوصا[١]

يعني أن المنقوص إذا كان نكرة بأن خلا من أل والإضافة دخله التنوين أي تنوين التمكين في حالة رفعه وجره ووجب حينئذ حذف يائه لالتقاء الساكنين وإبقاء ما قبلها مكسورًا ليدل عليها، مثاله:

٦٠- تَقُـــولُ: هَـــذَا مُـــشْتَرٍ مُخَادِعُ ... وَاَفْـــزَعْ إلى حَـــامٍ حِمَـــاهُ مَانِـــعُ

فمشتر أصله مشتري بالتنوين حذفت الضمة للاستثقال والياء لالتقاء الساكنين فصار مشتر.

رفعه: فرفعه بضمة مقدرة على الياء كذلك فصار حام فجره بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة.

وأما نصبه: فترد فيه الياء وينصب منونًا نحو: لَمْ أَكُنْ قَاضِيا ومنه قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا﴾[٢].

حكم الاسم المعرب الذي آخره الياء

٦١- وهَكَـــذَا تَفْعَـــلُ فِي يَاءِ الشَّجِي ... وَكُـــلِّ يَـــاءٍ بَعْـــدَ مَكْـــسُورٍ تَجِي[٣]

٦٢- هَـــذَا إِذَا مَـــا وَرَدَتْ مُخَفَّفَـــهْ ... فافْهَمَـــهُ عَنِـــي فَهْـــم صَافِي الْمَعْرِفَهْ

يعني به: أنك تفعل مثل ما تقدم في الماضي والمستشري في ياء الشجي وشبهه من كل اسم معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة كالداعي والجاني فما كان معرفة أبقيت ياءه ساكنة رفعًا وجرًا وفتحتها نصبًا، وما كان نكرة نونته وحذفت ياءه رفعا وجرا، وأثبتها مفتوحة نصبًا بخلاف ما آخره ياء مشددة أو ساكن ما قبلها نحو: كرسي، وظبي فإنه، يجري مجرى الصحيح في الإعراب تقول: هذا كرسي وظبي، ورأيت كرسيا وظبيا، ومررت بكرسي وظبي.

---

(١) بحذف ياء المنقوص، وينون في حالتي الرفع والجر إذا نكر نحو مشتر، وحام، وتثبت في حالة النصب نحو رأيت مشتريًا.

(٢) سورة الدخان الآية (٣١).

(٣) الياء المشددة في آخر الاسم إذا خففت أعربت إعراب المنقوص نحو الشجى.

بابُ الاسْمِ المقْصُور

٦٣- وَلَـيْسَ للإِعْرَابِ فِيمَا قَدْ قُصِرْ ... مِـنَ الأسَـامِي أَثَـرٌ إِذَا ذُكِـرَ

٦٤- مِـثَالُهُ يَحْيَـى وَمُوسَى والعصَا ... أَوْ كَرَحَـى أَوْ كَحَـيا أَوْ كَحَـصَى

٦٥- فَهَـذِه آخِـرُها لا يَخْـتلِفْ ... عَلَـى تَـصَارِيف الكَـلامِ المُؤتلِـفْ

حد المقصور:

المقصور: «كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة» كالأمثلة المذكورة.

سبب تسميته بالمقصور:

وسمي مقصورًا؛ لأنه منع المد أو لأنه قصر عن ظهور الحركات.

والقصر لغة: المنع

وحكمه: أن الإعراب جميعه يقدر فيه أعني: الضمة، والفتحة، والكسرة؛ لتعذر النطق بها على الألف، كجاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى؛ فيكون آخره على حالة واحدة لا يختلف لفظا على تصاريف الكلام رفعا وجرا ونصبا؛ لكن محل تقدير جميع الحركات فيه إذا كان منصرفًا.

أما **غير المنصرف**: منه كموسى، ويحيى؛ فتقدر فيه الضمة، والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه.

وقيل: بتقديرها فيه أيضا لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف؛ كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير.

الفائدة من تعدد الأمثلة:

وأفاد بتعداد المثال أنه لا فرق في المقصور بين أن يكون معرفة، أو نكرة مفردًا، أو جمعًا، وإذا كان نكرة لحقه التنوين، ووجب حينئذ حذف ألفه؛ لالتقاء الساكنين، وقدر الإعراب على ألف المحذوفة.

فإذا قلت: رأيت فتى مثلا ففتى منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المقصورة.

بابٌ في الاسم المُثنى (١)

٦٦- وَرَفْـعُ مَـا ثنيـته(٢) بالألـف كَقَـوْلِكَ الـزَّيْدَان كَانَـا مألفـي
٦٧- وَنَـصْبُهُ وَجَـرُّهُ بالْـياءِ بِغَيْـرِ إشْـكَالٍ ولا مِـرَاءِ

قد تقدم أن الأسماء الستة من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل وهذا هو الباب الثاني منها وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضا.

تعريف المثنى:

والمثنى: «ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره، صالحا للتجريد، وعطف مثله عليه كالزيدان والهندان».

وأما **التثنية** فهي: جعل الاسم الواحد دليلا على اثنين بزيادة في آخره.

وحكم المثنى: أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة نحو: الزيدان كانا مألفي أي محل ألفي ومنه نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾(٣).

ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة مثاله:

٦٨- تَقُـولُ زَيْـدٌ لابِـسٌ بُرديْنِ(٤) وخَالِـدٌ مُـنْطَلِقُ الْـيدَيْنِ

---

(١) المثنى وهو ما دلّ على اثنين، وأغني عن المتعاطفين يرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة والكسرة والنون فيه عوض عن التنوين في المفرد.

(٢) «ما ثنيته.. الخ» واختص المثنى في الرفع بالألف، والمجموع فيه بالواو، ولأن المثنى أكثر دورانا في الكلمة من الجمع، والألف خفيفة، والواو ثقيلة بالنسبة إليها، فجعل الخفيف في الكثير، والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفونه، ويقل ما يستثقلون. قال في [شرح الفصول]، وحرك ما بعد علامة التثنية المزيدة لدفع توهم إضافة أو إفراد فرارا من التقاء الساكنين الأصلية.

(٣) سورة المائدة الآية (٢٣).

(٤) «بردين» وإنما فتح ما قبل ياء الجمع لوجهين:

أحدهما: أن المثنى أكثر من الجمع، وخص بالفتحة، لأنها أخف من الكسرة بخلاف الجمع.

الثاني: أن نون المثنى كسرت على الأصل لالتقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها، وكسرة، ما قبل الياء فرارا من ثقل كسرتين، وبينهما ياء كسروا ذلك في الجمع ليحصل من ثقل كسرتين، وبينهما ياء كسروا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى، والجمع، ليعتدل اللفظ فيصير في واحدة منهما ياء بين فتحة، =

ومنه: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلانَا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ﴾، ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾[1]، وجعلت الياء علامة للنصب، والجر فيه، وفي الجمع الذي على حده حملا للنصب على الجر لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنًى عنها، وما ذهب إليه من أن الألف والياء علامة الإعراب في المثنى هو المشهور.

ومن العرب من يستعمل المثنى بالألف دائمًا ويعربه بحركات مقدرة على الألف كقوله:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً ....[2]

وقوله:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاها[3]

وكسرة. قاله [أبو البقاء].

(١) سورة فصلت الآية (٢٩).

(٢) هذا صدر بيت عجزه:

دَعَتْهُ إلى هابِي التُّراب عَقيمُ

قائله: هَوْبَرٌ الحارثيُّ.

قبله: البيت التالي كما في (لسان العرب [٤/٤٣٣] صرع].

بِمَصْرَعِنا النُّعْمانَ يَوْمَ تأَلَّبَتْ عَلَيْنا تَميمٌ مِنْ شَظًى وَصَميمِ

قال ابن منظور: المصْرَعُ: موضع ومصدر.

الشاهد فيه: على أن لزوم الألف المثنى في الأحوال الثلاثة لغة بني الحارث بن كعب، فإنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا.

يقولون: أخذت الدرهمان، واشتريت ثوبان، والسلام علاكم.

قاله أبو حاتم والأخفش. [في شرح نوادر أبي زيد]، وقال ابن جني في كتابه "سِرِّ صناعة الإعراب": من العرب من لا يخاف اللبس، ويجري الباب على أصل قياسه، فيدعُ الألف ثابتة في الأحوال فيقول: قام الزيدان، وضربت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهم بنو الحارث، وبطن من ربيعة. وأنشدوا: الشاهد. [خزانة الأدب (٧/٤٥٣)].

(٣) قائله: نسبت قوم هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج، ونسبه آخرون منهم للسيد مرتضي الزبيدي شارح القاموس لأبي النجم الفصل بن قدامة العجلي، ونسب أبو زيد أبياتا يذكر النحاة في ضمنها بيت الشاهد إلى بعض أهل اليمن، ولكن أبا زيد لم يرو هذا البيت فيما رواه:

البحر: الشاهد من بحر: الرجز.

وقد خرّج على هذه اللغة قراءة: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1].

واعلـم أنـه يـشترط في كـل مـا يثنى ثمانية شروط وهي الإفراد[2] والإعراب

=

الإعراب: إن: حرف توكيد ونَصْبٍ أباها: أبا اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وأبا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه. وأبا: الواو عاطفة، أبا: معطوف على اسم إن، وهو مضاف، وأبا من أباها" مضاف إليه.

«قد» حرف تحقيق «بلغا». فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، مبني على السكون في محل رفع. «في المجد». جار ومجرور متعلق ببلغ «غايتاها» غايتا: مفعول به، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف، والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه:

قوله: «غايتاها» فإنه مثنى غاية، والمثنى في لغة أكثر العرب ينصب بالياء، وفي لغة من ذكرهم ابن هشام في شذور الذهب (ص ٦٨ شرح) ينصب ويرفع وخفض بحركات مقدرة على الألف، وهذه الكلمة قد وقعت هنا في موضع المنصوب، لأنها مفعول به، ولو أنه أجراها على اللغة المشهورة لقال: «قد بلغا غايتيها».

وفي قوله: «وأبا أباها». شاهد آخر، وهو أن أباها: مضاف إليه وهو من الأسماء الست التي ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفض بالياء في لغة جمهرة العرب، فكان حقه أن يقول: فكان حقه أن يقول: «أبا أبيها» إلا أن قومامن العرب يلزمون الأسماء الستة الالف في الأحوال الثلاثة، ويرفعونها، وينصبونها، ويخفضونها بحركات مقدرة على الألف.

وهذا الراجز قد جاء في هذه الكلمة على هذه اللغة فافهم ذلك.

(١) سورة طه آية: (٦٣).

قال الباقولي في كشف المشكلات وإيضاح المفصلات (٨٣٢) ولم: «هذين» جريا على القياس الذي يقتضيه باب التثنية من إقرار الألف في موضع النصب والجر. انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٨، معاني القرآن للفراء ١٨٢/٢- ١٨٤، وللزجاج (٢٠/٢)، الحجة (١/٢) (٤٦٤/٤) مجمع البيان (١٥/٤- ١٧)، البحر المحيط (٢٥٥/٦)، المسائل المنثورة (٣٢)، والمسائل الجلبيات (٢٦٢)، والخصائص (٦٥/٣)، السبعة (٤١٩)، النشر (٢٢٠/٢)، حجة القراءات (٤٥٦).

(٢) «وهي الإفراد» فلا يجوز تثنية المثنى، والمجموع على حده كزيدان، وزيدون، ولا الجمع على مفاعل ومفاعيل لاجتماع إعرابين في الأولين، وإفراط الثقل في الثالث.

واختلف في الجمع على غير مفاعل ومفاعيل. فذهب ابن مالك إلى جواز تثنيته، واستدل بقول الشاعر:

تبقلت في أول التبقل — بين رماحي مالكٍ ونهشل

قائله: أبي النجم العجلي. خزانة الأدب ٣٩٠/٣ عند ذكر الشاهد رقم (١٤٨) وانظره: الطرائف الأدبية

=

والتنكير[١].

وعدم التركيب[٢]، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، ووجود ثان له في الخارج، وأن لا يستغنى بتثنية غيره من تثنية.

إلحاق النون بآخر الاسم عند التثنية:

٦٩- وَتَلْحَقُ النُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّي مِنَ الْمَقَادِيرِ[٣] لِجَبْرِ الْوَهْنِ

يعني آنك إذا ثنيت الاسم ألحقته نونًا مكسورة بعد علامة التثنية والإعراب عوضًا عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد لجبر الوهن أي الضعف الذي لحقه بفوات التنوين وقد تفتح النون مع الياء كقوله:

عَلَى أحْوَذَين اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلا لَمحَةٌ وَتَغِيبُ[٤]

وهي لغة بني أسد، وسيأتي أنها تحذف للإضافة.

الملحق بالمثنى:

(تتمة): ألحق بالمثنى في إعرابه اثنان واثنتان من غير شرط، وكلا وكلتا، بشرط الإضافة إلى ضمير وما سمي به منه كزيدان علما، وكل من هذه الأسماء ترفع بالألف وتجر وتنصب بالياء حملا على المثنى لفقد ما اعتبر فيه منها.

٥٥- ٧١، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٩/٧٤.

(١) «والتنكير». فلا يثني العلم باقيا على علميته، بل ينكر، ثم يثنى. اهـ [كردي].

(٢) «وعدم التركيب» أما المركب الإسنادي،فلا يثنى إجماعًا. وفي المزجي خلاف، وأما الإضافي فيستغنى بتثنية المضاف عن المضاف إليه اهـ [كردي].

(٣) في ملحة الإعراب المطبوعة ص ٩: «المغاريد» بدلا من المقادير.

(٤) الحوذ: السوق السريع. يقال حُذْتُ بالإبلَ أَحُوذُها حَوْذًا، وأَحْوَذْتُها مثله..

وقال يصف جناحي قطاه..... وذكره. [لسان العرب (٢/١٠٤٠) حوذ].

بابٌ في الْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ

٧٠- وَكُلُّ جَمْعٍ صَحَّ[١] فِيْهِ وَاحِدُه ... ثُمَّ أَتَى بَعْدَ التَّنَاهِي زَائِدُه

٧١- فَرَفْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ تَبَعْ ... مِثْلُ شَجَانِي الخَاطِبُونَ فِي الْجَمْعْ

٧٢- وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالْيَاءِ ... عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ الْعَرْبَاءِ

٧٣- تَقُولُ حَيِّ النَّازِلِينَ فِي مِنَى ... وَسَلْ عَنِ الزَّيْدِينَ هَلْ كانوا هُنا

وتنصب بالياء حملاً على المثنى لفقد ما اعْتُبِرَ فيه منها.

معنى النيابة في الإعراب:

هذا هو الباب الثالث من أبواب النيابة وهو: «ما ناب فيه حرف عن حركة أيضا».

حد جمع المذكر السالم:

وهو: «ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده كالزيدون والمسلمون.

وحكمه: أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة مثل: شَجَانِي الخَاطِبُونَ في الجمع أي أطربوني وأحزنوني فالواو علامة الرفع ومنه نحو: ﴿**وقَالَ الظَّالِمُونَ**﴾[٢]، ﴿**سَيَقُولُ المخَلَّفُونَ**﴾[٣]، وينصب ويجر بالياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة

---

(١) «وكل جمع فيه.. إلخ» هذا الجمع مقيس في خمسة أمور:

الأول: ما فيه تاء التأنيث مطلقا.

الثاني: ما فيه ألف التأنيث كذلك.

الثالث: مفسر مذكر ما لا يعقل كدريهم.

الرابع: علم مؤنث لا علامة فيه كزينب.

الخامس: وصف غير العاقل ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾[البقرة: ٢٠٣].

ونظمها الشاطبي فقال:

وقِسْهُ في ذي التَّا وَنَحْوِ ذِكْرى ... وَدِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَحْرا وَزَيْنَب

ووصفُ غَيْرِ العاقِلِ ... وَغَيْرِ ذَا مُسْلَم للنَّاقِلِ

(٢) سورة الفرقان الآية (٨).

(٣) سورة الفتح الآية (١١).

والكسرة مثاله:

(تقول: حيِّ النَّازِلِينَ في مِنَى) أي سلم عليهم.

(وَسَلْ عنِ الزَّيدينَ هَلْ كانوا هُنا) فالياء المكسورة ما قبلها فيهما علامة النصب والجر والواو والياء هما المراد بقوله زائدة؛ فإنهما يلحقان الجمع بعد انتهاء حروف واحدة والعرب العرباء هم سكان البادية فلم يختلفوا في إعرابه الإعراب المذكور كما اختلفوا في إعراب المثنى على ما تقدم ويعتبر فيه ما اعتبر في المثنى وزيادة على ذلك أن يكون مفرده على المذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث أو صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لهذا أو دالة على التفضيل وتلحقه نون بعد علاقة الجمع والإعراب كالمثنى عوضا عما فاته من التنوين، وأشار إلى الفرق بين النونين بقوله:

٧٤- وَنُـــونُهُ مَفْـــتُوحَةٌ إنْ تُذكَـــرُ   والـــنُّونُ في كُـــلِّ مُثَنًّـــى تُكْـــسَرُ

يعني أن حركة نون الجمع مفتوحة في الرفع والنصب والجر وحركة نون المثنى مكسورة كذلك الفرق بينهما وقد يكسر نون الجمع للضرورة كقوله:

..................[1]   وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعينِ

---

(١) قائله سحيم:

البحر: الوافر.

صدره:

وَمَاذَا تَبْتَغي الشُّعَرَاءُ مِنّي   ....

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح (٢٥٩/١): «الرواية بكسر النون، على أنها كسرة إعراب»، وبه قال الأخفش الأصغر - على بن سليمان- ، ولم يفرق بين العقود وغيرها، وجعله بمنـــزلة الجمع المكسر، وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في قتيان، وقال الأعلم يوسف الشنتمري أبو الحجاج: هو في السنين جمع العقود أمثل منه في المسلمين ونحوه، لأنه لفظ مخترع للعقود، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه.

انظر النحاة إلى موضع الشاهد، وهو «حد الأربعين» بكسر النون، فذهب قوم إلى أن الكسرة إعراب، وأن أسماء العقود من العشرين إلى التسعين يجوز أن تعرب إعراب «غسلين» في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون، وممن ذهب إلى هذا الأخفش الأصغر، والأعلم الشنتمري.

وابن هشام أورد البيت ليعتبر عن هذا المذهب، ومن العلماء من ذهب إلى هذه الكلمة «الأربعين»: معربة إعراب جمع المذكر السالم؛ فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة، لأنه ملحق بجمع المذكر، أما كسرة النون فهي للتخلص من الساكنين وهما الياء والنون، وممن ذهب إلى هذا الرأي ابن جني في سر صناعة =

٧٥- وتَسقُطُ النّونَانِ فِي الإضَافَةْ نَحْوُ رَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَهْ

ثم أشار إلى ما اشتركا فيه بقوله:

(وتَسْقُطُ النَّونَانِ فِي الإضَافَةْ) أي: إذا أضيف المثنى والجمع إلى ما بعده حذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة كما يحذف التنوين للإضافة لما تقدم من أنهما بدل عن التنوين في المفرد.

٧٦- وَقَد لَقِيتُ صَاحِبَيْ أخِينَا فَاعْلَمُهُ في حَذفِهَما يَقِينَا

«نَحُو: رَأَيْتُ سَاكِنِي الرَّصَافَهْ» مثال: لحذف نون المثنى والضمير في حذفهما النونين، وكان مقتضى القياس حذفهما أيضا مع أل.

الملحق بجمع المذكر السالم:

(تنبيه): ألحق به في إعرابه بالواو والياء، أُولو، وعَالمون، وعشرون، وأخواته، وأهلون وإبلون، وأرضون، وسنون، وبابه وما سمي به منه كزيدون علما لكل من هذه الأسماء ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء حملا عليه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط فيها:

=

الإعراب ص ٦٢٧.

فهو يقول: فأما قول سحيم، وقد جاوزت حدَّ الأربعينِ فليست النون حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، وكسرت على أصل حركة التقاء الساكنين، ولم يفتح نون الجمع، لأن الشاعر اضطر إلى ذلك لئلا تختلف حركة الرويِّ في سائر الأبيات، وتبعه ابن عصفور في كتاب الضرائر ص ٢١٩، ٢٢٠، وممن أورده للمذهبين على التساوي ابن مالك في شرحه على التسهيل (٨٦/١)، إذ قال: فتكون الكسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة.

وممن أورد للمذهبين ورأى أن الحق أن النون ليست حرف إعراب ولا الكسرة فيه علامة الجر، وإنما هي حركة التقاء الساكنين. شرح المفصل لابن يعيش (١٣/٥).

مصادر الشاهد:

- لسان العرب (ر، ب، ع)، العيني (١٩١/١) بهامش الخزانة، الدرر اللوامع (٢٢/١)، خزانة الأدب (١٢٦/١، ٤١٤/٣)، شرح ابن عقيل (٧٠/١)، المقتضب (٣٣٢/٣، ٣٧/٤)، مجالس ثعلب (١٧٦/٢)، الهمع (١٦٥/١)، الرضي (١٨٥/٢).

بَابٌ في الْجَمعِ بِألفٍ وَتَاءٍ مزيدتين

جَمْعُ المُؤَنَّث

٧٧- وكُلُّ جَمْعٍ فِيهِ تاءٌ زَائِدَة نَحْوُ كَفَيْتَ المُسْلِمَاتِ شَرّى

نيابة حركة عن حركة:

هذا هو الباب الرابع من أبواب النيابة وهو مما ناب فيه حركة عن جركة، وتعبيرهم بجمع المؤنث السالم جرى على الغالب إذ لا فرق بين ما مفرده مؤنث كهندات، ومذكر كحمامات، وما سلم فيه بناء واحدة، كما مثلنا، وما تغير كسجدات[1] وحبليات.

وحكمه: أنه يرفع بالضمة كمفردة تقول: جاءت مسلمات وحامدات، كما تقول: جاءت مسلمة، وحامدة، وينصب ويجر بالكسرة، حملاً للنصب على الجر، قياسًا على أصله، وهو جمع المذكر السالم، نحو: رأيت مسلمات وحامدات ومررتُ بمسلمات، وحامدات وفي التنزيل: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾[2]، ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾[3] وقضية كلام الناظم أنه ينصب بالكسرة وإن كان محذوف اللام كلغات وثبات وهو الغالب وقد ينصب بالفتحة على لغة إن كان محذوف اللام ولم ترد إليه في الجمع كسمعت لغاهم جبرًا لما فاته من ردّ لامه واشتراط كون التاء مزيدة وكذا الألف وإن لم ينبه على هذا في النظم لإخراج نحو أبيات وقضاة فإن التاء في الأول والألف في الثاني أصليتان فينصبان بالفتحة على الأصل.

الملحق بجمع المؤنث السالم:

(تتمة): حمل على هذا الجمع في إعرابه:

١- أولات.

٢- وما سمي به منه: كأذرعات، وعرفات وقد بقي مما خرج عن الأصل ثلاثة أبواب ذكرها الناظم في آخر المنظومة فمن الأسماء باب ما لا ينصرف وهو مما ناب فيه

---

(١) «كسجدات» وكبنات وأخوات، وركعات، وغرفات، لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد اهـ [خضري].

(٢) سورة العنكبوت الآية (٤٤).

(٣) سورة هود الآية (١١٤).

حركة عن حركة أيضا.

وحكمه: أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب نحو: مررت بأفضل إلا إذا أضيف أو دخلته أل كما سيأتي، وأما رفعه، ونصبه فعلى الأصل، ومن الأفعال بابان:

أحدهما: باب الأمثلة الخمسة وهو ما ناب فيه جرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون وحكمها أنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو ﴿**عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ**﴾[1] ﴿**وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ**﴾[2] ﴿**فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا**﴾[3].

وثانيهما: باب الفعل المعتل الآخر وهو: «ما ناب فيه حذف حرف عن سكون فيجزم بحذف آخره».

نحو: ﴿**فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ**﴾[4]، وسيأتي الكلام على جميع ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة الرحمن: الآية (٥٠).

(٢) سورة آل عمران: الآية (٧٠).

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٤).

(٤) سورة العلق الآية: (٨).

باب جمع التكسير

٧٨- وكُـلُّ مـا كُـسِرَ في الجُموعِ كالأسـدِ والأُبْيَـاتِ والـرُّبوعِ

٧٩- فَهُـوَ نَظِـيرُ الفَرْدِ في الإعْرَاب فاسْـمَعْ مَقَالِـي وَاتَّـبْع صَـوَابي

حد جمع التكسير:

جمع التكسير: «ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة أو نقص أو تبديل لغير إعلال، ولا فرق في التغيير بين أن يكون تحقيقًا أو تقديرًا».

كما في نحو: فلك، مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة فالضمة فيه إذا كان مفردًا ضمة فقل؛ فإذا كان جمعا فهي ضمة أسد، وهو ستة أقسام، كما يؤخذ من حده؛ لأن مفرده، إما أن يتغير بزيادة فقط، كصنو، وصنوان، أو بنقص فقط، كتخمة، وتخم، أو بتبديل شكل فقط كأسد، وأسد، أو بزادة وتبديل شكل بأبيات وربوع أو بنقص وبتبديل شكل كرسول ورسل أو بالجميع كغلام وغلمان، وحكمه أن يعرب بالحركات الثلاث كما يعرب الاسم المفرد إن كان منصرفا نحو: جاء الرجال والأسارى، وغلماني، ورأيت الرجال، والأسارى، وغلماني، ومررت بالرجال والأسارى، وغلماني، وإلا فبحركتين الضمة، والفتحة نحو: هذه مساجد ورأيت مساجد، واعتكفت بمساجد.

أقسام جمع التكسير:

وهو على قسمين:

١- جمع قلة.

٢- وجمع كثرة، ولكل منهما أوزان تخصه العلم بهما مهم جدًا ومحلها علم التصريف، ولقد أنصف الناظم حيث أمر باستماع مقاله واتباع الصواب منه.

باب في حُرُوفِ الجَرِّ

وهي عشرون حرفا أشار الناظم إلى ما اشتهر منها بقوله:

٨٠- والجَــرُّ فِي الاسْــمِ الــصَّحِيحِ بأحْــرُفِ هُــنَّ إذَا مَــا قِــيلَ صِفْ

الجر عبارة البصريين[(١)] والخفض[(٢)] عبارة الكوفيين ومؤداهما واحد ولا مشاحة في ذلك ومنها «في» تكون للظرفية حقيقة أو مجازًا نحو: الدراهم في الكيس وزيد في البرية، وللسببية نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾[(٣)] وللمصاحبة نحو: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾[(٤)] ولغير الاصطلاح ومقصود الناظم أن الجر بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا جر بأحد حروف الجر التي من جملتها ما في النظم بخلاف الاسم المعتل منه منقوصًا كان أو مقصورًا فإن الجر فيه مقدر كما مر بخلاف ما لا ينصرف فإن جره بالفتحة كما قدمنا.

٨١- مِــنْ وَإِلى وَفِــي وَحَتَّى وَعَلَى وَعَــنْ وَمُــنْذُ ثُــمَّ حَاشَــا وَخَــلاَ

فمن حروف الجر: «من»[(٥)] تكون لابتداء الغاية مكانا أو زمانا أو غيرهما نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[(٦)] ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[(٧)] ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾[(٨)]، أو لبيان الجنس نحو:

---

(١) قال ابن السراج: «حروف الجر، تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم، والفعل بالاسم، ولا يدخل حروف الجر إلا على الأسماء» الأصول (٤٠٨/١). وانظر: علل النحو للوراق ص ٢٩٠ بتحقيقي.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي (٦٨/١) باب: حروف الخفض وقال سيبويه: هذا باب الجر رد والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف ولا بشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا» [الكتاب: (٢٠٩/١)]. وانظر: علل النحو للوراق ص ٢٩٠ بتحقيقي.

(٣) سورة النور الآية (١٤).

(٤) سورة الأعراف الآية: (٣٨).

(٥) انظر المقتضب (١٣٦/٤)، معاني الحروف للرماني ص (٩٧)، المالقي في رصف المباني ص ٣٢٢، الأزهية ص ٢٣٢، الجنى الداني ص (١٢٣)، شرح المفصل (١٠/٤، ١٠/٨، ١٣٧)، علل النحو للوراق ص (٢٩٤) بتحقيقي.

(٦) سورة الإسراء الآية (١).

(٧) سورة التوبة الآية (١٠٨).

(٨) سورة النمل الآية (٣٠).

﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[١]، والتبعيض نحو: أخذت من الدراهم، والتوكيد بعد نفي أو شبهه نحو: ما جاءني من أحد، ولغير ذلك:

ومنها «إلى»[٢] وتكون لانتهاء الغاية مطلقا نحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾[٣]، ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[٤] وللمصاحبة نحو: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[٥] ولغير ذلك. ومنها «حتى»[٦] في بعض المواضع وهي:

– لانتهاء الغاية مطلقا ولا تكون جارة إلا آخرها نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو متصلا بالآخر نحو: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٧].

ومنها «على»[٨] وتكون للاستعلاء أي العلو نحو: ﴿عَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[٩] وللتعليل نحو ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[١٠] وللظرفية نحو: ﴿عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[١١] ولغير ذلك.

ومنها «عن»[١٢] وتكون للمجاوزة كسِرْتُ عن البلد، وللاستعلاء نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ

---

(١) سورة الحج الآية (٣٠).

(٢) سورة الإسراء الآية (١).

(٣) سورة البقرة الآية (١٨٧).

(٤) سورة النساء الآية (٢).

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/٣٧٣)، الجنى الداني ص (١٥٤)، همع الهوامع (٢/٢٠)، رصف المباني ص (٨٠)، علل النحو للوراق ص (٢٩٦) بتحقيقي.

(٦) انظر:الكتاب لسيبويه (٣/١٦)، الأصول لابن السراج (١/٤٢٤)، المقتضب (٢/٣٨)، حروف المعاني (ص ٦٤)، الجنى الداني (ص ٥٤٢)، علل النحو للوراق (ص ٤٣٧)، بتحقيقي، شرح جمل الزجاجي (١/٥١٣)، (٢/١٦٥).

(٧) سورة القدر الآية (٥).

(٨) انظر: الكتاب (١/٣٧٣)، المقتضب (١/٤٦٠)، الجنى الداني (٤٤١)، الأزهية (٢٠٢)، علل النحو للوراق ص (٢٩٧).

(٩) سورة المؤمنون الآية (٢٢).

(١٠) سورة البقرة الآية (١٨٥).

(١١) سورة البقرة الآية (١٠٢).

(١٢) انظر عن معنى «عن»: الجنى الداني (ص ٩٦)، رصف المباني (ص ٣٣٦)، المخصص (١٤/١٥٤)، همع الهوامع (٢/٢٩)، الجنى الداني (ص ٩٦).

عَنْ نَفْسِهِ﴾[١] وللبعدية نحو: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[٢] ولغير ذلك.

ومنها «منذ» و «مذ» ويختصان بالزمن المعين ولا يكون ذلك المعين إلا ماضيا وهما فيه لابتداء الغاية نحو: مارأيته منذ أو مذ يوم الجمعة، أو حاضرًا وهما فيه للظرفية نحو: ما رأيته منذ أو مذ يومنا، ولا يدخلان على زمن مبهم، ولا مستقبل فلا تقول: ما رأيته منذ أومذ وقت ولا أراه منذ أو مذ غد لكن ظاهر كلام الناظم أو مذ لا تدخل إلا على الزمن الحاضر كما يومئ إليه قوله: دون ما منه أي دون ما من الزمن مض وهو بغين معجمة ويمكن حمل كلامه على ما قلنا بأن يراد بقوله غبر أي بقي و لم يقع بعد ويكون قوله فيما حضر من الزمان شاملا لماحضر ولما وقع بالفعل و لم ينقطع.

ومنها «حاشا» وكذا «خلا» و «عدا» إن تجردا عن ما نحو قام القوم حاشا زيد وخلا بكر وعدا عمرو، فإن اتصلا بما نصب الاسم بعدهما نحو: قام القوم ما خلا زيدا أو ما عدا عمرا وما حاشا بكرا وذلك نصب الاسم بعدهن على تقدير كونهن أفعالا جامدة.

٨٢- والْـبَاءُ وَالْكَـافُ إِذَا مَا زِيدَا وَالـلاَّمُ فاحْظَهَـا تَكُـنْ رَشِـيدا

ومنها: «الباء» إذا كانت زائدة على نفس الكلمة تكون للإلصاق نحو: بقلبي غرام أي لصق به، وللاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وللظرفية نحو: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ * نِعْمَةً﴾[٣] وللسببية نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[٤] ولغير ذلك.

ومنها: «الكاف»[٥] الزائدة أيضًا وتكون للتشبيه نحو: زيد كالبدر وللتعليل نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[٦] وللتأكيد نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٧] ولغير ذلك.

ومنها: «اللام»[٨] أي الزائدة وتكون للملك نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي

---

(١) سورة محمد الآية (٣٨).

(٢) سورة الانشقاق الآية (١٠٩).

(٣) سورة القمر الآية: (٣٤).

(٤) سورة النساء الآية: (١٥٥).

(٥) «انظر عن الكاف»: المخصص (٤٩/١٤)، الجني الداني (ص ٢٦٠)، وصف المباني (١٩٥)، علل النحو للوراق ص٢٩٦.

(٦) سورة البقرة: الآية (١٩٨).

(٧) سورة الشورى: الآية (١١).

(٨) انظر عن معاني اللام: المقتضب (٣٩/١)، (٧/٢، ٤٤)، المخصص (٥٠/١٤- ٥٢)، معاني الحروف =

السَّمَاوَاتِ﴾(١)، وللاختصاص نحو: الجنة للمؤمنين، وللاستحقاق نحو:

وللتعليل نحو:

وَإِنِّـــي لَتَعْرُونِـــي لِذِكْـــرَاكِ هَـــزَّةٌ كَمَـــا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ(٢)

=

للرماني (ص٥١)، الكتاب (٢١٧/٤)، علل النحو للوراق ص (٢٩٦)، رصف المباني (ص ٣٥).

(١) سورة النساء: الآية (١٣١).

(٢) قائله: أبو ذؤيب الهذلي:

البحر: الطويل.

اللغة: «تعروني» تنـــزل بي وتصيبني.

«ذكراك» الذكرى - بكسر الذال، التذكر والخطر بالبال.

«هزة» بكسر الهاء أو فتحها - حركة واضطراب.

«انتفض» تحرك واضطرب. «القطر» المطر.

الإعراب:

«إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «لتعرون» اللام هي اللام المزحلقة، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقلن والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به.

«لذكراك» اللام جارة، ذكرى مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بتعرون وذكرى مضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وفاعل المصدر محذوف، وأصل الكلام لذكرى إياك.

«هزة» فاعل تعرو «كما» الكاف حرف جر، وما مصدرية.

«انتفض» فعل ماض، «العصفور» فاعل تعرو. «كما» الكاف حرف جر، وما مصدرية، «انتفض» فعل ماض.

«العصفور» فاعله، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، وتقدير الكلام هزة كائنة كانتفاض العصفور.

«بلله» بلل فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد على العصفور مفعول بهز

«القطر» فاعل بلل، والجملة من الفعل والمفعول والفاعل في محل نصب حال، والكثير في مثلها أن تكون مقترنة بقد.

فتقول: كما انتفض العصفور قد بلله القطر. أو بقد، والواو جميعًا، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ﴾ من سورة الرعد من الآية(٩).

ونحو قوله جل ذكره ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي﴾ من سورة الأحقاف أيضا الآية (٥١)، أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ من سورة آل عمران من الآية (١٦٨).

الشاهد فيه: قوله: «لذكراك» فإن اللام حرف دال على التعليل، وقد وجب على الشاعر أن يجر به

=

ولغير ذلك:

٨٣- وَرُبَّ أَيْضًا ثُمَّ مُذْ فِيمَا حَضَرْ ... مِنَ الزَّمَانِ دُونَ مَا مِنْهُ غَبر

٨٤- تَقُولُ مَا رأيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا ... وَرُبَّ عَبْدٍ كَيِّس مَرَّ بِنَا

ومنها: «رُبَّ» وهي موضوعة لإنشاء التقليل نحو: رب عبد كَيِّسٍ مر بنا، ومنه قوله: «أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ»[1].

ويستعمل للتكثير نحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[2].

ومنه: قوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنيا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيامَةِ»[3].

=

الذكرى، لما اختلف فاعل الذكرى، وفاعل العامل، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر، وهو علة بعد واو الهمزة، لكن فاعل الذكرى هو المتكلم، وفاعل الضرورة الذي هو العامل هو قوله همزة، فلما اختلف فاعل المصدر الذي هو علة، وفاعل المعلل وجب أن يجره بحرف دال على التعليل، و لم يجز له أن ينصبه مفعولا لأجله وهكذا فعل.

(١) سورة الحجر الآية (٢).

(٢) هذا صدر بيت عجز هو:

.... وَذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدهُ أَبَوان

وَذي شَامَةٍ غَرَّاء في حَرِّ وَجْهِه ... مُجَلَّلَة لا تَنْقَضِي لأوَان

وَيَكْمُل في تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ ... وَيَهْرَمُ في سَبْعٍ مَعًا وَثَمَان

وقال ابن هشام في مغني اللبيب (١١٩/١) بعد ذكر هذه الأبيات تعقيبا على الشاهد: أراد عيسى، وآدم عليهما السلام. هو القمر.

قال الشيخ محمد الأمير رحمه الله في تعليقه على مغني اللبب. قوله: «يلده» بسكون اللام، وأصله بكسرها، فلما خففت اللام بالسكون، وحملا على كتف إلتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح للخفة، ويجوز ضمها اتباعًا للهاء.

«والشامة» نكتة مخالفة للون الجسم. «وحر الوجه» ما بدا من الوجنة، وهي ما ارتفع من الخدّ. وقوله: معا. مقدمة من تأخرز. الخ.

(٣) الحديث: صحيح.

أخرجه البخاري: كتاب: التهجد. باب: تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، وطرق النب ج فاطمة وعليا عليهما السلام ليلة للصلاة.

والترمذي ٣٤ - كتاب: الفتن. ٣٠- باب: ما جاء ستكون فتن كقطع الليل المظلم رقم (٢١٩٦) عن أم سلمة، وقال: هذا حديث حسن صحيح، تحفة الاشراف (١٨٢٩٠).

وأشار الناظم إلى ما انفردت به رب عن سائر أخواتها بقوله:

أحكام رُبَّ:

٨٥- وَرُبَّ تَأْتِي أَبَدًا مصدّرة ولا يَلِيهَا الاسْمُ إلاَّ نَكِرَةْ

٨٦- وَتَارَةً تُضْمَرُ بَعْدَ الْوَاوِ كَقْولِهِم وَرَاكِبٍ بِجَاوِي

يعني أن رُبَّ اختصت من بين حروف الجر بوجوب تصديرها في أول الكلام وبكون مجرورها لا يكون إلا نكرة وهذا علم مما مر والغالب وصفه بنكرة كما أن الغالب حذف عاملها ولا يكون إلا ماضيا نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته، وقد يجر بها ضمير غيبة كما تقدم فيجب إفراده، وتذكيره، وتفسيره بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمعنى نحو: ربه رجلا أو امرأة أو رجلين أو رجالا أو نساء، وكثيرا ما تحذف رُبَّ مع بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي[1]

---

(١) البحر: الطويل.

قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي، من معلقته.

اللغة:

قال أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني في مشرح في شرح المعلقات السبع ص ٨٠ طبع محمد على صبيح ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ كم.

شبه ظلام الليل في هو له وصعوبته، ونكارة أمره بأمواج البحر.

والسدول: الستور. الواحد منها يسدل.

والإرخاء: إرسال الستر وغيره، والابتلاء: الاختبار.

والهموم: جمع الهم بمعنى الحزن، وبمعنى الهمة.

والباء في قوله: بأنواع الهموم بمعنى مع.

المعنى: يقول: رُبَّ ليل يحاكي أمواج البحر في توحشه، وكاره أمره، وقد أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الأحزان، أو مع فنون الهم ليختبرني أأصبر على ضرر.

وكل الشدائد، وفنون النوائب أم أجزع منها؟ لما أمضي في التسيب في أول القصيدة إلى هنا والنقل منه إلى التمدح، والصبر، والجلد.

الشاهد فيه:

قوله: «وليل» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب»، وابقى عمله بعد الواو.

ومثله وراكب بجاوي أي رب راكب بجاوي أي بعيرا بجاويا أي منسوبا إلى بجاء بفتح الباء الموحدة، والجيم: قبيلة من العرب في بر سواكن، وبعد الفاء، قليل كقوله:

فَمِـثْلُكِ حُبْلَـى قَدْ مَرَقْتُ ومَرْضعٍ   فَأَلْهَيْـتُها عَـنْ ذِي تمـائمَ مُحولِ(١)

وبعد بَلْ أقل كقوله:

بَلْ بَلَدِ مِلْءِ الفجَاجِ قَتَمُهْ(٢)

=

المصادر:

شرح شذور الذهب ص ٣٨٩ رقم ١٩، وأوضح المسالك رقم (٣١٤)، والأشموني رقم (٥٧٨).

(١) قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي، من معلقته.

البحر: الطويل.

اللغة: «طرقت» جئت ليلا. «تمائم» جمع تميمة، وهي التعويذة التي توضع للصبي لتمنعه العين في زعمهم. «محول» اسم فاعل من قولهم: أحول الصبي إذ أتى على ولادته حول الإعراب: «فمثلك» الفاء حرف نائب عن رب، مثل: يروى هذا اللفظ منصوبا، ويروى مخفوضا، وعلى الروايتين جميعا يجوز أن يكون مفعولا مقدما على عامله، وهو قوله: «طرقت» الآلى فإن نصبته فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وإن خفضته فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيهبالزائد ومثل مضاف، وضمير المخاطبة مضاف إليه: «حبلى» يدل من مثلك أو نعت له.

«قد» حرف تحقيق: «طرقت» فعل وفاعل. ومرضع معطوف على حبلى، ونحو في رواية الجر وحدها أن يكون مثل مبتدأ «فروعا» بضمة مقدرة، ويجوز في رواية في محل رفع خبره، والرابط محذوف.

والتقدير:

قد طرقتها، وهذا الوجه أضعف وجوه الإعراب، لأن حذف الرابط مما اختلف النحاة في تجوزيه، «فألهيتها» الفاء حرف عطف، وما بعده فعل وفاعل ومفعول به «عن ذي» جار ومجرور متعلق بألهي.

وذي مضاف و «تمائم» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع. «محول» صفة لذي تمائم.

الشاهد فيه:

قوله: «فمثلك» حيث حذف حرف الجر، الذي هو رب، وأبقى عمله بعد الفاء، وهذا إنما يتم على رواية جر. مثل سواء أجعلت مثل مفعولا به تقدم على عامله، وهو الأرجح، أم جعلته مبتدأ خبره الجملة التي بعده، مع ما في هذا الوجه من الضعف على ما قدمنا بيانه.

(٢) قائله: رؤية بن العجاج.

البحر: الرجز.

اللغة: الفجاج، جمع فج، وهو الطريق الواسع. ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ «قتمة» أصلي

=

(تتمة) قد تتصل بها وما الكافة فتدخل على الجملة الاسمية نحو: ربما زيد قائم، وعلى الفعلية نحو: ربما قام زيد. وقد تكون ما غير كافية فيبقى عملها كقوله:

رُبَّمَــا ضَــرْبَةٍ بِــسيفٍ صَــقيلٍ   بَــيْنَ بُــصْرَى وطَعْــنةٍ نَجْــلاءِ[1]

=

قتامة. وخفف بحذف الألف. والقتام - بزنة سحاب- الغبار.

وبعد الشاهد قوله:

لا يُشتَرى كتّانُهُ وجَهْرَمُهُ

والكتان: معروف، والجهرم - بزنة جعفر - البساط.

الإعراب: «بل» حرف نائب عن رب. «بلد» مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الذي هو رُبَّ المحذوف، «ملء» مبتدأ ثان، وملء مضاف و«الفجاج» مضاف إليه.

«قتمة» قتم: خبر المبتدأ الثاني، ويجوز في هذه الجملة العكس فيكون مبتدأ.

و«ملء» خبره مقدما، وقتم مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صفة لبلد. «لا» نافية.

«يشترى» فعل مضارع مبني للمجهول «كتانه»: نائب فاعل يشتري، وكتاب مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل في بيت من أبيات القصيدة.

الشاهد فيه: قوله: «بل بلد» حيث حذف حرف الجر، الذي هو رب، وأبقى عمله بعد بل، وذلك قليل.

ومثله قول رؤبة: بل مهمة إثر مهمة.

انظر: شرح شذور الذهب ص٣٢٣ شاهد رقم ١٦٣. شرح ابن عقيل رقم٢١٩، والأشموني رقم ٥٧٤.

(١) البحر: الخفيف.

قائله: منسوب لعدي بن الرعلاء الغساني في التصريح (٣٢/٢).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٨٤/٣) رقم (٣٠٧).جر بِرب معاقترانها بــ «ما» وطعنة مجرور بالعطف على ضربة، ونجلاء - بالجيم والمد- الواسعة البينة الامتناع، صفة طعنة، وأضيف، بين إلى بصر - أي وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد - لاشتمالها على أماكن، أو على تقدير مضاف، أي: أماكن بصرى، وهي بضم الباء، بلدة بالشام كرسي حوران قاله العيني. [شرح الأشموني (٢٣١/٢) بالهامش]. وقال أبو حيان في ارتشاف الضرف (١٧٤٨/٣).

وتجيء «ما» زائدة بعد «رب» الجارة النكرة نحو قوله: وذكره.

المصادر: الدرر اللوامع ١٤٢/٢، ١٧، الاشتقاق لابن دريد ٤٨٦، معجم شواهد النحو ٢٧، ٢٦٣، الهمع (٣٨/٢)، الجنى الداني (٤٥٦)، شرح الكافية للرضي (٢٩٤/٤)، جواهر الأدب (٤٥٧)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٦٠/١)، الفترة لابن الدهان (٢٤٦/٣)، أوضح المسالك (٦٥/٣)، خزانة الادب (٥٨٢/٩)، جمهورة اللغة (٤٩٢/١)، التصريح (٢١/٢).

بابُ حُرُوفُ القَسَمْ

٨٧- وَقَــدْ يَجُــرُّ الاْسْمُ بَاءُ الْقَسَمِ   وَوَاوُهُ وَالــتَّاءُ اَيْــضًا فــاعْلَمِ

٨٨- ولَكِــنْ تَخُــص التَّاءَ باسْمِ اللهِ   إذاً تعَجَّــبتَ بِــلاَ اشْــتِبَاه

من حروف الجر أحرف القسم وهي ثلاثة:

١- الباء.   ٢- والواو.

٣- والتاء، وإنما أفردها بالذكر لدلالتها على القسم به، ولاختصاص القسم بأحكام، وفروع:

١- وأما الباء، فأصل أحرف القسم، ولهذا يجرها الظاهر، والمضمر، وإن كان الواو أكثر استعمالا منها نحو: بالله، وبه لأفعلن ويجمع بينها وبين فعل القسم نحو: «وأقسموا بالله جهد أيمانهم»[١] وتستعمل في السؤال نحو: بالله أخبرني.

٢- وأما الواو[٢]: فتختص بالظاهر نحو: ﴿يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾[٣] ولا يجمع بينها وبين الفعل فلا يقال: أقسم والله كما يقال: أقسم بالله فهي عوض عن الباء والفعل ولا تستعمل في السؤال؛ فلا يقال: والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني.

٣- وأما التاء[٤]: فهي كالواو ولا يجمع بينها وبين الفعل ولا تستعمل في السؤال وتختص بالظاهر، ولا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله عزوجل نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ﴾[٥] فلا تستعمل في غيره لنقصانها عن الواو الذي هو أنقص من الباء.

---

(١) سورة النور: الآية: (٥٣).

(٢) انظر: المقتضب (٣١٨/٢) هذا باب البقسم، علل النحو للوراق ص ٢٩٨ بتحقيق، المقتصد (٨٦٢/٢)، شرح جمل الزجاجي (٥٢٠/١)، مغني اللبيب (١٠٦/١).

(٣) سورة يس: الآية (٢).

(٤) انظر: مغني اللبيب (٣٠/٢)، وما بعدها.

(٥) سورة يوسف، الآية (٨٥).

باب في الإضافة [1]

٨٩- وَقَــدْ يُجَــرُّ الاسْــمُ بالإضَافَهْ كَقَـــــوْلِهِمْ دَارُ أَبي قُحَافَـــــهْ

الاسم كما يجر بالحروف يجر بإضافة اسم إلى اسم إما لقصد التعريف أو للتخصيص كما في الإضافة المحضة أو لمجرد التخفيف في اللفظ أو رفع القبح، ويسمى الأول من المتضايفين مضافا، والثاني مضافا إليه ويصيران بالإضافة كاسم واحد ومن ثم لم ينون الأول منها؛ فإذا أضفت اسما إلى اسم حذفت ما في الأول من تنوين أو نون تالية للإعراب وأعربته بحسب العوامل وجررت الثاني بالإضافة أو بالحرف المقدر أو بالمضاف وهو الراجح، وكلام الناظم فيما يأتي كالصريح فيه؛ كقولك في نحو: غلام لزيد، وثوبين لبكر غلام زيد وثوبا بكر.

أقسام الإضافة:

ثم الإضافة قسمان:

١- لفظية: وتسمى غير محضة.
٢- ومعنوية: وتسمى محضة.

- فاللفظية: «لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا بل مجرد تخفيف كإضافة الوصف إلى معموله». نحو: ضارب زيد الآن أو غدا؛ ألا ترى أنه أخف من ضارب زيدا.

أقسام الإضافة المعنوية:

٢- والمعنوية على قسمين أشارا إليها بقوله:

٩٠- فَــتَارَةً تَأْتِــي بِمَعْــنى الــلامِ نَحْـــوَ أَتَـــى عَـــبْدُ أَبي تَمَّـــامِ

٩١- وَتَــارَةً تَأْتِــي بِمَعْنَــى مِنْ إذ قُلْـــتَ مَـــنَا زَيْـــنٍ فَقِـــسْ ذَاكَ وَذا

الإضافة المعنوية: «ما أفادت تعريفا إن كان المضاف إليه معرفة كغلام زيد أو تخصيصا إن كان نكرة كغلام امرأة».

---

(١) الإضافة هي لغة: الإمالة، والإسناد. يقال: اضفت ظهري إلى الحائط، أي أملته وأسندته إليه، واصطلاحا: نسبة تقييدية بين شيئين الأول منهما جار للثاني لفظا أو محلا، وسمي الأول مضافا، والثاني: مضافا إليه، وقبل: العكس، ويطلق كل منهما على الآخر، وعمل الأول في الثاني لاقتضائه إياه كاقتضاء كل عامل معموله، أي مع تضمنه معنى من، أو في اللام. وقبل: لنيابته عن حرف جر. اهـ.

وهي على قسمين؛ لأن المضاف إن كان بعض المضاف إليه، وصح الإخبار بالمضاف إليه عنه كخاتم حديد، ومثله منا زيت.

١- فالإضافة بمعنى: «من».

٢- وإلا فهي بمعنى: «اللام» كدارِ أبي قُحَافة وعَبْدُ أبى تَمَّام هذا مذهب الجمهور.

وقال الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك.

٣- وقد تكون بمعنى: «في» وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفا للأول نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[1] و﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[2].

وفي الحديث: «فلا تجدونَ أَعْلَمُ مِنْ عَالِمِ المدينةِ».

الاستدراك على الناظم:

والناظم لم يتعرض لهذا القسم إما تبعا للجمهور أو لقلته وقوله: فقس ذاك أي عبد أبي تمام، وذا أي منا زيت. ومنا كعصا لغة في المن بالتشديد الذي هو رطلان، وأبو تمام شاعر مشهور، وأبو قحافة والد الصديق رضي الله عنهما.

مالا تجامعه الإضافة:

واعلم أن الإضافة لا تجامع تنوينا ولا نونا تالية للإعراب كما مر، ولا ما فيه أل إلا إذا كان المضاف وصفا معربا بالحروف نحو:

جاء الضاربا زيد، أو الضاربو زيد، أو وصفا مضافا لما فيه أل نحو: جاء الضارب الرجل، أو مضافا إلى مضاف لما هي فيه نحو: الضاربُ رأس الجاني أو لضمير عائد على ما هي فيه نحو: مررتُ بالرجل الضارب غلامه.

٩٢- وَفِــي الُمــضَافِ مــا يَجُرُّ أبدًا ... مِــثْلُ لَــدُنْ زَيْــدٍ وَإِنْ شِــئْتَ لَدَى

٩٣- وَمِــنْهُ سُــبْحَانَ وَذُو ومِــثْلُ ... وَمَــعْ وَعِــنْدَ وَأُولُــو وَكُــلُّ

٩٤- ثُــمَّ الْجِهَاتُ السِّتُّ فَوْقُ وَوَرَا ... وَيُمْــنَةٌ وَعَكْــسُهَا بِــلا مَــرا

٩٥- وَهَكَــذَا غَيْــرُ وَبَعْض وَسِوَى ... في كَلــمٍ شَــتَّى رَوَاهــا مَــنْ رَوَى

---

(١) سورة سبأ الآية (٣٣).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٢٦).

والأصل في الاسم أن يستعمل مضافا تارة، وغير مضاف أخرى، ومن الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافا لفظا، ومعنى، ومنها ماينفك عن الإضافة لفظا لا معنى؛ فمن الأول:

١- لدن. ٢- ولدى. ٣- وسبحان. ٤- وذو.

٥- ومع. ٦- وعند. ٧- وأولو.

أما لدن: فهي «اسم بمعنى عند إلا أنه مبني، وملازم لمبدأ الغايات من زمان أو مكان».

والغالب اقترانه بمن نحو: كان سيرك من لدن الجامع، أو من لدن صلاة العصر، وقد تضاف إلى الجمل نحو: ما رأيته من لدن زيد قائم، أو من لدن قام زيد.

وأما لدى، وعند فهما اسمان لمكان الحضور، وزمانه نحو: لقيته لدى الباب، وجلستُ عِنْدَهُ غير أن عند تستعمل نصبا على الظرفية، وخفضا بمن، ولدى لا تجر أصلا وعند تكون ظرفا للأعيان، والمعاني، ولدى لا تكون إلا ظرفا للأعيان خاصة. قاله ابن الشجري في أماليه.

وتقلب ألف لدى ياء مع الضمير لا الظاهر نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[1]، ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾[2].

وأما «سبحان»: فهو: «اسم مصدر بمعنى التسبيح ملازم للنصب، وقد يفرد في الشعر عن الإضافة منونا إن لم تنو الإضافة» كقوله: سبحانه، ثم سبحانا نعوذ به، وغير منون إن نويت كقوله:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ ....[3]

---

(١) سورة ق آية: (٣٥).

(٢) سورة آل عمران آية (٤٤).

(٣) البحر: السريع.

عجزه:

.... أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

قائله: الأعشى في علقمة بن علاثة.

الشاهد فيه: على أن ترك تنوين «سبحان» ليس لأنه غير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، بل لأجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا، والأصل: سبحان الله، فحذف المضاف إليه للضرورة، وهذا رد على سيبويه، ومن تبعه، في زعمه أن سبحان علم غير منصرف.

قال الراغب الأصفهاني في (المفردات ص ٢٠): قوله: سبحان من علقمه الفاخر. تقديره: سبحان علقمة =

أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله.

وأما «ذو»: فهي بمعنى صاحب ولا يضاف إلا إلى اسم جنس غير صفة، وقد يضاف إلى علم نحو: أنا والله ذو بكة[١]، أو جملة نحو: اذهب بذي تسلم[٢].

وأما «مع»: فهي اسم معرب، وهو لمكان الاجتماع أو زمانه نحو: زيد معك وجئتك مع العصر وفيها لغتان فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة، وإذا لقي الساكن ساكنًا جاز كسرها، وفتحها.

وقد تفرد عن الإضافة فتنون، وتكون بمعنى جميع فتنصب على الحال نحو: جاء الزيدان معا أي جميعا.

وأما «أولو» فهو: «اسم جمع لا واحد له من لفظه»، وقد مر أنه محمول على جمع المذكر السالم في إعرابه نحو: جاءني أولو العلم؛ أي أصحابه.

وأما القسم الثاني: فمنه: كل، وبعض، وغير، وسوى، وأي، وحسب، وأول، وقبل، وبعد، وأسماءالجهات الست وهي: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، ووراء، وأمام، تقول: جاءني كُلُّ القومِ فيكون مضافا لفظا، ومعنى، ولك قطعه عن الإضافة لفظا نحو: جاءني كل وهو منوي الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة، وسيأتي في آخر المنظومة أن لقبل وبعد أربع حالات، وقول الناظم ما يجر أبدا بفتح الياء أي ما يلزم الإضافة ولو قال ما يضاف أبدا لكان أجود لأن كل مضاف يجر أبدا وكلامه صريح في أن المضاف عامل في المضاف إليه، وهو الصحيح وقوله: «في كلام شتى» أي مع كلمات متفرقات ملازمة للإضافة لم أذكرها.

=

على التهكم، فزاد فيه من، ردًّا إلى أصله.

وقيل: أراد سبحان الله من أجل علقمة، فحذف المضاف إليه اهـ.. انظر: الكتاب لسيبويه (١٦٣/١)، ديوان الأعشى (١٠٦)، ابن يعيش (٣٧/١)، ابن الشجري (٣٤٧/١، ٢٥٠/٢)، مجالس ثعلب (٢٦١)، الخصائص (١٩٧/١، ٤٣٠، ٤٢/٣)، الهمع (١٩٠/١).

(١) قوله: «أنا والله ذوبكة» قالوا: إنه وجد قبل الإسلام مكتوبًا على حجر من أحجار الكعبة بخط قديم وبكة لغة في مكة، سميت بها لانها تَبُكّ أعناق الجبابرة اهـ.

(٢) قوله: «بذي تسلم» هو مسموع من العرب فقيل: معناه اذهب بوقت صاحب سلامة، أو في مذهب كذلك، وقيل: معناه في الوقت الذي تسلم فيه، أو في المذهب الذي تسلم فيه، فالباء بمعنى في، وذي على الاول نعت لنكرة محذوفة، وعلى الثاني موصولة اهـ.

بابُ كَمْ الْخَبَرِيَّةِ [(١)]

٩٦- وأَجْرُ رَبِّكَم مَا كُنت عَنْهُ مُخبِرَا مُعظِمًا لِقَدرِهِ مُكَبِّرا

٩٧- تَقُولُ كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي وَكَمْ إِمَاءٍ مَلَكْتُ وَأَعْبُدِ

أقسام كم:

كم في الكلام على قسمين:

١- استفهامية بمعنى أي عدد.

٢- وخبرية: بمعنى عدد كثير؛ فالاستفهامية ستأتي في باب التمييز.

كم الخبرية:

وأما الخبرية؛ فيقصد بها التعظيم، والتكثير، ولا يكون مميزها إلى مجرورها بإضافتها إليه حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد، ويكون مفردا، وهو الأكثر كتمييز المائة؛ فما فوقها نحو: كم مالٍ أفادته يدي.

حكم الواقع بعد كم

وتميم تجيز النصب حينئذ بها ويكون جمعا كتمييز العشرة فما دونها نحو: كم إماء ملكت وأعبد، والتاء في ملكت للتأنيث، وتختص كم بالماضي؛ فلا يقال: كم غلمان سأملكهم؛ لأن التكثير إنما يكون فيما عرف حده، والمستقبل مجهول، ولا تفارق صدر الكلام.

(١) انظر عن ((كم)) وأحكامها المراجع الآتية: الكتاب (١٥٧/٢)، المقتضب (٥٥/٣)، علل النحو للوراق ص ٥٤٨ بتحقيقي، الجنى الداني (ص ٢٧٥)، مغني اللبيب (١٥٧/١)، حروف المعاني (٦٠).

بابُ المُبْتَدَأ وَالْخَبَر

٩٨- وَإِنْ فَـتَحْتَ النُّطْقَ بِاسْمٍ مُبْتَدَأ فارْفَعْـهُ وَالإِخْـبَارُ مَـنْهُ أَبَـدَا

٩٩- تَقُـولُ مِـنْ ذَلِـكَ زَيْدٌ عَاقِلٌ والـصُّلْحُ خَيْـرٌ وَالأَمِـيرُ عَـادِلُ

حد المبتدأ[١] هو: «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية؛ غير الزائدة مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفى به».

حد الخبر: هو: «الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور».

وحكمها: أهما مرفوعان باتفاق كما مثل به الناظم.

الاختلاف على رافعهما:

وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها عند ابن مالك ونسب لسيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو جعلك الاسم أولا لتخبر عنه، والخبر مرفوع بالمبتدأ؛ فعامل الأول معنوي والثاني لفظي، وقد علم من حد المبتدأ أنه على قسمين مبتدأ له خبر كما في النظم، ومبتدأ لا خبر له؛ بل له مرفوع يغني عن الخبر وهو الوصف المسند إلى الفاعل نحو: أقائم الزيدان، أو نائبه نحو: ما مضروب العمران، واستغنى هذا القسم بمرفوعه عن الخبر لشدة شبهه بالفعل، ولهذا لا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل من استفهام أو نفي كما مثلنا والغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة إن حصلت فائدة، وهي في الغالب تحصل بمسوغ، والمسوغات للابتداء بالنكرة كثيرة، وأنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين. قال المرادي: وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص نحو: ﴿**كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ**﴾[٢] وما رجل في الدار، ﴿**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**﴾[٣] «**وخمس صلوات كتبهن الله**»[٤].

---

(١) قوله: «المبتدأ» سمي مبتدأ، لأنه من ابتدأت الشيء إذا جعلته أوّلا. اهـ.

(٢) سورة البقرة آية (١١٦)، سورة الروم آية: (٢٦).

(٣) سورة البقرة آية: (٢٢١).

(٤) أخرجه أبو داود (٢/١٣٠، ١٣١) ٢- كتاب: الصلاة. باب: في المحافظة على وقت الصلوات (٣٣٧)، والنسائي (١/١٨٦) ٥- كتاب: الصلاة ٦- باب: المحافظة على الصلوات الخمس (٤٦٢)، وابن ماجه (٢/١٨٢، ١٨٣ بتحقيقي) ٥- كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها ١٩٤- باب: ما جاء في فرض الصلوات الخمس، والمحافظة عليها (١٤٠١)، ومالك في الموطأ (١/١٢٣) ٧- كتاب: صلاة الليل ٣- باب: الأم بالوتر (١٤)، أحمد في المسند ٥/٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢)، تحفة الأشراف (٥١٢٢).

والأصل في المبتدأ أن يكون متقدما عن الخبر، وقد يتأخر نحو: في الدار زيد، وأين زيد؛ لكن عبارة النظم قد توهم أن من شرط المبتدأ أن يكون مقدما والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر، وقد يخبر عنه باثنين فأكثر، وإن اختلف الجنس نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[1]، ونحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[2] توقع كلها على الخبرية، ولهذا أبى الناظم بصيغة الجمع في قوله فارفعه، والأخبار عنه، ويجوز كسر الهمزة من الإخبار عنه، ومتى أخبر عن المبتدأ وجب مطابقة الخبر له إفرادا، أو تثنية أو جمعا تذكيرا، أو تأنيثا نحو: أنا قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، أو قائمتان، ونحن قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة وهما قائمان، أو قائمتان وهم قائمون، وهن قائمات.

١٠٠- وَلاَ يحُولُ حُكْمُهُ مَتَى دَخَلْ لَكِنْ عَلَى جُمْلَتِهِ وَهَلْ وَبَلْ

يعني أن المبتدأ لا يتغير حكمه من الرفع بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل على جملته أي على المبتدأ مع خبره، وإن غير المعنى: كلكن الخفيفة، وبل، وهل نحو: هل زيد قائم، وبل عمرو قاعد، ولكن خالد جالس، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات عاملة كإن وأخواتها؛ فإنها تنسح حكمه كما سيأتي.

فَصْلُ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ

١٠١- وَقَدِّمِ الأَخْبَارَ إِذْ تَسْتَفْهِمُ كَقَوْلِهِمْ أَيْنَ الْكَرِيمُ الْمُنْعِمُ

١٠٢- وَمِثْلُهُ كَيْفَ المرِيضُ الْمُدْنِفُ وَأَيُّهَا الْغَادِي مَتَى الْمُنْصَرَفُ

الأصل في الخبر: أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف، وقد يتقدم عليه

إما جوازا: وذلك حيث لم يعرض ما يمنع من تقديمه نحو: في الدار زيد، ومنه قولهم: تميمي أنا ومشنأ من يشنئوك.

وإما وجوبا: وذلك إذا عرض له ما يوجب ذلك فمن ذلك أن يكون متضمنة لما له صدر الكلام كالاستفهام نحو: أين الكريم؟ فأين خبر مقدم وجوبا لتضمنه الاستفهام؛ لأنه

(١) سورة طه: آية: (٢٠).

(٢) سورة البروج آية: (١٦).

سؤال عن المكان، ومثله: كيف المريض المدنف[1] ومتى المنصرف؛ فكيف خبر مقدم، وكذلك متى، وما بعدهما مبتدأ مؤخر، ووجب تقديمهما لتضمنهما الاستفهام إذ الأول سؤال عن الحال، والثاني عن الزمان، ومن ذلك أن يكون تقديمه مصححا للابتداء بالنكرة نحو في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل إذ لو أخر الخبر في هذه الأمثلة؛ لما صح الابتداء بالنكرة نحو: في الدار رجل، وعندك مالك وقصدك غلامه رجل إذ لو أخر الخبر في هذه الأمثلة لما صح الابتداء بالنكرة، ومن ذلك أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر أو على مضاف إليه الخبر نحو: على التمرة مثلها زيدا وقوله:

........................[2] عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

عدم جواز عود الضمير على المتأخر لفظًا ورتبة:

إذ لو أخر الخبر للزم عود الضمير على متأخر لفظا، ورتبة وهو لا يجوز و لم يتعرض الناظم لوجوب تأخير الخبر كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو شرط نحو: من في الدار ومن يقم أقم معه أو مقرونا بلام الابتداء نحو: من في الدار ومن يقم أقم معه أو مقرونا بلام الابتداء نحو: لزيد قائم، أو أخبر عنه بفعل مسند إلى ضمير نحو: زيد قام، أو كان

---

(١) المدنف: بكسر النون، وفتحها. يقال: أدنف المرض، وأدنف المريض إذا لازمه المرض، فهو يتعدى، ولا يتعدى. اهـ.

(٢) صدره:

أهَابُك اجْلالا وما بكَ قُدْرة ....

البحر: الطويل.

قائله: نصيب بن رباح، وهو عبد أسود لبني مروان يخاطب امرأة.

الإعراب:

«فملء» خبر مقدم. و «حبيبها» مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين، وقد أضيف إليها الخبر، وهو متأخر في الرتبة، وتسميتها بعض الخبر مجاز. وإنما الخبر لا غير.

وقول الخطيب التبريزي: إن المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد، وإلى ذلك أشار ابن مالك في قوله:

مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ

[شرح التصريح على التوضيح (١/١٧٦)]، وانظر: شرح الحماسة ١٣٦٣، العيني (١/٥٣٧)، الأشموني (١/٢١٣)، ديوان نصيب ٦٨.

المبتدأ والخبر متساويين تعريفا وتنكيرا، ولاقرينة نحو: أفضل منك أفضل مني إذ لو قدم الخبر لما علم المخبر عنه.

الرابط في جملة الخبر:

١٠٣- وَإنْ تَكُنْ بَعْدُ[1] الظُّرُوفِ الْخَبَرا فَأَوْلِهِ النَّصْبَ وَدَعْ عَنْكَ المَِرَا

١٠٤- تَقُولُ زَيْدٌ خَلْفَ عَمْرٍ وَقَعَدَا والصَّوْمُ يَوْمُ السَّبْتِ والسَّيْرُ غَدَا

الأصل في الخبر أن يكون مفردا، وقد يقع جملة مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ الذي سيقت له كزيد أبوه قائم، وعمر قام أخوه إلا إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى؛ فلاتحتاج إلى رابط لفظي اكتفاء بمعناه نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[2].

وقد يقع ظرفا نحو: ﴿**وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**﴾[3] وجارا، ومجرورا نحو: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾[4].

وإذا وقعا خبرين فلا بد لهما من محذوف يتعلقان به، وذلك المحذوف هو الخبر في الحقيقة وأطلق عليهما اسم الخبر لنيابتهما عنه، ولهذا لايجمع بينهما إلا شذوذا، وهو عامل النصب في لفظ الظرف كما يرشد إليه قوله: «**فأوله النصب**»، وفي محل الجار والمجرور.

واختلف فيه هل هو اسم أو فعل فمن قدر الاسم كان الإخبار بهما من قبيل الإخبار بالمفرد، ومن قدر الفعل كان من قبيل الإخبار بالجملة ثم الظرف على قسمين مكاني وزماني:

فظرف المكان يخبر به عن اسم الذات نحو: زيد أمامك، وعن اسم المعنى نحو: الخير عندك.

وظرف الزمان يخبر به عن اسم المعنى إذا كان الحدث غير مستمر نحو: الصوم يوم السبت، والسير غدا، ولايخبر به عن اسم الذات؛ فلا يقال: زيد اليوم لعدم الفائدة؛ فإن حصلت جاز نحو: نحن في شهر كذا أو في زمان طيب.

وأما تمثيل الناظم بقوله: زيد خلف عمرو قعدا، فليس من باب الإخبار بالظرف بل بالجملة الفعلية والظرف لغو، وههنا فوائد ذكرتها في شرحي على «**القطر**»[5] فمن أحبها فليراجعه.

---

(١) في الملحة المطبوعة ص ١٣ بدلا من بعد، بعض.

(٢) سورة الإخلاص آية: (١).

(٣) سورة الأنفال آية (٤٣).

(٤) سورة الفاتحة آية (١).

(٥) قطر الندى وبل الصدى لابن هشام.

١٠٥- وَإِنْ تَقُلْ أَيْنَ الأَمِيرُ جَالِسُ   وَفِي فِنَاءِ الدَّارِ بِشْرٌ مَائِسُ
١٠٦- فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعا   وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مَعَا

إذا وجد مع المبتدأ اسم وظرف أو جار ومجرور وكل من الاسم والظرف والجار والمجرور صالح للخبرية بأن حسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبرا؛ لكن إن تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الاسم كما مثل اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم، وإن لم يتقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو: بشرٌ ماكثه في فناءِ الدَّارِ؛ فإن كرر الظرف أوالجار والمجرور فالأرجع حالية الاسم تقدم الظرف أو تأخر لورود القرآن به نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[1] ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ﴾[2].

وأوجب الكوفيون النصب؛ فإن كان الظرف أو الجار والمجرور غير مستغنى عنه تعين خبرية الاسم وحالية الظرف تكرر أم لا نحو: فيك زيد راغب فيك، وزيد راغب فيك، وإن اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو: إن عبد الله في الدار بك واثقا أو واثق أو بالناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدار راغبا أو راغب.

---

(١) سورة هود آية (١٠٨).

(٢) سورة الطلاق آية (١٧).

باب اشْتِغالُ العاملِ عنِ المعْمُولِ بضميره [1]

١٠٧- وَهَكَــذَا إنْ قُلْــتَ زَيْدٌ لُمتُهُ   وَخَالِــــدٌ ضَـــرَبْتُهُ وَضِـــمْتُهُ

١٠٨- فَالــرَّفعُ فِــيْهِ جَائزٌ وَالنَّصْبُ   كِلاَهُمَــا دَلَّــتْ عَلَــيْهِ الكُــتْبُ

إذا تقدم اسم معرفة وتأخر عنه فعل أو شبهه عامل في ضمير الاسم المتقدم أو في اسم مضاف إلى ضميره كما في: زيد ضربته. جاز لك في ذلك الاسم المتقدم رفعه ونصبه، كما جاز رفع جالس مثلا ونصبه فيما تقدم، وإن اختلفت جهة الرفع والنصب.

فإذا قلت: زيد لمته مثلا جاز لك رفع زيد على الابتداء فالجملة بعده في محل رفع على أنهما خبره ونصبه على المفعولية بإضمار عامل وجوبا موافق للمذكور فلا موضع للجملة حينئذ بعده لأنها مفسرة والرفع أرجح لعدم احتياجه إلى تقدير نعم لو كان الفعل المتأخر، دالا على الطلب؛ فالنصب أرجح نحو: زيدا اضربه؛ لأن الرفع يستلزم الإخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأول البعض ما ورد من ذلك، ولو كان الاسم المتقدم نكرة تعين النصب نحو: رجلا أكرمته.

---

(١) في طبعة عيسى البابي الحلبي للملحة ص ١٤ الاشتغال.

بَابُ الفاعلُ

١٠٩- وَكُــلُّ مَــا جَاءَ مِنْ الأَسْمَاءِ عَقــيبَ فِعْــلٍ سَــالِمِ الْبِــنَاءِ
١١٠- فارْفَعْــهُ إذْ تُعْرِبُ فَهُوَ الفَاعِلُ نَحْــوُ جَــرى المَــاءُ وَجارَ الْعَامِلُ[1]

حد الفاعل:

الفاعل: اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل تام أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة:

١- فالاسم نحو: جرى الماء، وجار العامل.

٢- والمؤول به نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ﴾[2].

٣- والفعل كما مثلنا.

٤- والمؤول به نحو قوله: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[3] وقولنا: مقدم مخرج لنحو: زيد قام؛ فإن زيدا ليس بفاعل كما يفهمه قوله عقيب فعل بل مبتدأ، وما بعده خبره، لكن تعبيره بعقيب يوهم أنه لا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله، وليس كذلك كما سيأتي، وقولنا أصلي المحلي مخرج لنحو: قائم زيد؛ فإن المسند وهو قائم أصله التأخير؛ لأنه خبر.

المخرج عن تعريف الفاعل:

وذكر الصيغة مخرج لنحو: ضرب زيد بضم أوله، وكسر ثانيه لأنها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما، وهو معنى قول الناظم عقيب فعل سالم البناء أي لم يتغير بناؤه للإسناد إلى المفعول.

وقوله: «فارفعه» أشار به إلى أن حكمه الرفع ورافعه هو ما أسند إليه من فعل أو شبهه، وقد يجر الفاعل لفظا بحرف زائد نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلا نَذِيرٍ﴾[4] أو بإضافة مصدر نحو: ﴿وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾[5] وشذ نصبه ورفع المفعول نحو: خرق الثوب المسمار.

وقوله: إذا تعرب للتنبيه على أن الرفع إنما يظهر فيه أو يقدر إذا كان معربا وإلا

---

(١) في طبقة ملحة الإعراب بمكتبة عيسى الحلبي ص ١٥ بدلا من العامل العاذل.

(٢) سورة العنكبوت آية (٥١).

(٣) سورة فاطر آية (٢٨).

(٤) سورة المائدة آية (١٩).

(٥) سورة البقرة آية (٢٥)، وسورة الحج آية (٤٠).

فليقلْ في محل رفع وأشار بتعداد المثال إلى أنه لا فرق بين الإسناد الحقيقي والمجازي، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح، ولا بين أن يكون الفعل واقعا منه أو قائما به.

١١١- وَوَحِّدِ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمَاعَةْ كَقَوْلِهِمْ سَارَ الرِّجَالُ السَّاعَةْ

أي: جرد الفعل على الأفصح من علامة الجمع إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مجموع كما تجرده إذا أسندته للواحد نحو: سار الرجال ومنه: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾[1]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[2] بخلاف ما إذا أسندته إلى ضمير مجموع نحو: الزيدون قاموا أو النسوة قمن وكالجمع المثنى فيقال قام رجلان، ولا يقال على الأفصح فأما رجلان، ومن العرب من يلحق الفعل الألف والواو والنون على أنها ليست ضمائر، وإنما هي علامات للفاعل كالتاء في نحو: قامت هند، وإنما وجب تجريده على اللغة الفصحى؛ لأن تثنية الاسم وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه؛ فإنه قد لا يعلم من لفظه مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم.

١١٢- وَإِنْ تَشَأْ فَزِدْ عَلَيْهِ التَّاءَ نَحْوَ اشْتَكَتْ عُرَاتُنَا الشِّتَاءَ

يعني أنك إذا وجدت الفعل عند إسناده إلى الفاعل الظاهر المجموع فأنت بالخيار في إلحاقه علامة التأنيث: فإن شئت قلت: جاء الرجال بالتذكير على التأويل بالجمع أو جاءت الرجال بالتأنيث على التأويل بالجماعة، وعنه: اشتكت عراتنا الشتاء، وشمل كلامه جمع التكسير لمذكر أو مؤنث واسم الجمع كقامت النساء، واسم الجنس الجمعي كأورقت الشجر، وكذا جمع المؤنث السالم كقامت الهندات، وجمع المذكر السالم كقام الزيدون، وفي هذين خلاف والصحيح أنهما كمفرديهما؛ فيجب التأنيث في نحو: قامت الهندات؛ كما يجب في نحو: قامت هند، ويجب التذكير في نحو: قام الزيدون كما يجب في نحو: قام زيد، ولما ذكر أن الفعل إذا أسند إلى جمع تلحقه تاء التأنيث أراد أن يبين مواضع لزومها فقال:

١١٣- وَتلحَقُ التَّاءُ عَلَى التَّحْقِيقِ بِكُلِّمَا تَأنِيثُهُ حَقِيقِي

١١٤- كَقَوْلِهِم جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَهْ وَانْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَهْ[3]

---

(١) سورة الفرقان آية (٨).

(٢) سورة يوسف آية (٣٠).

(٣) الراتك: المقارب خطوة (الصحاح ٤/١٥٨٧ ارتك).

إذا أسند الفعل إلى مفرد ظاهر حقيقي التأنيث وهو ما له فرج غير مفصول ولا مراد به الجنس لحقته وجوبا تاء ساكنة تدل على تأنيث فاعله.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾[1] ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ﴾[2]؛ بخلاف ما لو كان مجازي التأنيث كطلعت الشمس أو مفصولا من عامله نحو: قامت اليوم هند، وحضرت القاضي امرأة أو مراد به الجنس نحو: نعمت المرأة هند جاز إلحاق التاء وعدمها والإلحاق أرجع، ويجب إلحاقها أيضا إذا أسند الفعل إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث حقيقي كهند قامت أو مجازي كالشمس طلعت، وأما قوله:

فـــلا مُــزْنَةَ وَدَقَـــت وَدْقَهَـــا ولا أرمـــن أبقـــل أبقالهـــا[3]

---

(١) سورة آل عمران آية (٣٥).

(٢) سورة يوسف آية (٥١).

(٣) قائله: عامر بن جو بن الطائي. البحر: المتقارب، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٤٠).

أورده نظيرا لعرفات في كونها مؤنثة لا يجوز فيها التذكير إلا بتأويل بعيد، وهو أن يراد بها المكان.

وأورده أيضا في باب المذكر، والمؤنث على أنه لا يحذف علاقة التأنيث من المسند إلى ضمير المؤنث المجازي إلا بضرورة الشعر.

الشاهد فيه: قال ابن خلق: الشاهد فيه أنه ذكر أبقل، وهو صفة للأرض ضرورة، حملا على معنى المكان، فأعاد الضمير على المعنى، وهو قبيح. والصحيح أنه ترك فيه علامة التأنيث للضرورة، واستغنى عنه من علم من تأنيث الأرض. وإلى هذا الوجه أشار أبو على الفارسي.

الإعراب:

«فلا مزنة» لا الأولى نافية للجنس على سبيل الظهور عاملة عمل إنّ أو ملغاة، والثانية للجنس على سبيل التنصيص.

و«مزنة» اسم لاإن كانت عاملة عمل إنّ، أو مبتدأ إن كانت غير عاملة، وصح الابتداء بالنكرة، إما للعموم وإما للوصف.

وجملة: «ودقت» محلها نصب خبر لا، أو رفع: خبر المبتدأ، أو نعت لمزنة، والخبر محذوف، أي موجودة أو معهودة. وجملة «أبقل» خبر لا فقط، ولا يجوز كونها صفة لاسم لا، كما جوزه شراح الشواهد، لأنه يجب حينئذ تنوين سم لا لكونه مضارعا للمضاف. والمزنة: واحدة المزن السحابة البيضاء، ويقال: المطرق، والمعنى هنا على الأول. انتهى. وكلاهما غير صحيح... الخ.

انظر المصادر: الآتية الكتاب (١/٢٤٠)، الخصائص (٢/٤١١)، التصريح (١/٢٧٨)، المحتسب (٢/١١٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٥/٩٤)، الهمع (٢/١٧٤)، الدرر اللوامع (٢/٢٢٤)، المقرب (٦٦).

فضرورة وقوله: «راتكه»[١] بالتاء المثناة من فوق هو من قولهم: رَبَكَ البعير إذا انطلق راكضا محركا أعجازه.

١١٥- وتُكْسَرُ التَّاءُ بِلا مَحَالَهْ   فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبلتِ الْغَزَالَهْ

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة وقد يعرض لها ما يخرجها عن الأصل كما إذا وليها ساكن فحينئذ تحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما مثل أو بالضم نحو: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾[٢].

(١) «راتكة» منصوب على الحال من الفاعل. يقال: رَبَكَ البعير من باب نصر، إذا انطلق راكضا محركا، أعجازه. والرتكان: ضرب من السير فيه اهتزاز، لا يكاد، يوجد إلا في الإبل. قاله الخليل بن أحمد في كتاب العين.

(٢) سورة يوسف آية (٣١).

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

١١٦- وَاقْضِ قَضَاءً لا يَرُدُّ قَائِلُهْ بالرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

١١٧- مِن بَعْدِ ضَمّ أوَّلِ الأفعالِ كَقَوْلِهِم يُكْتَبُ عَهْدًا لِوَالِي

أي احكم للمفعول الذي لم يذكر فاعله بالرفع إقامة له مقامه أو احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله ولما كان ذلك متوقفا على تغيير صيغة الفعل قال من بعد ضم أول الأفعال؛ فإذا أريد إسناد الفعل المتصرف إلى نائب الفاعل ضم أوله لفظا أو تقديرا ماضيا كان أو مضارعا وهذا ما اقتصر عليه ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره في الماضي لفظا أو تقديرا وفتحه كذلك في المضارع؛ فإن كان مفتوحا في الأصل بقي عليه وكذا إن كان أوله مضموما في الأصل بقي عليه ثم ترفع النائب كما ترفع الفاعل وتعطيه سائر أحكامه من وجوب التأخر.

التأخر عن العامل واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث العامل لتأنيثه؛ فقولك: ضُرِبَ زيد مثلا أصله ضرب عمرو زيدا حذف الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه؛ فارتفع فحصل اللبس؛ لأنه لا يعلم هل الفعل مبني للفاعل أو المفعول؛ فغيرت الصيغة عما كانت عليه لا من اللبس؛ فإن لم يوجد في اللفظ مفعول به نائب عن الفاعل ما اختص وتصرف من ظرف نحو صيم رمضان أو جار ومجرور نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾[1] أو مصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2].

١١٨- وَإِنْ يَكُن ثَانِي الثُّلاثِي أَلِفْ فاكْسِرْهُ حِينَ تَبْتَدي ولا تقِفْ

١١٩- تَقُولُ بِيعَ الثَّوابُ والْغُلامُ وَكِيلَ زَيتُ الشَّامِ والطَّعَامُ

إذا أريد أريد بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يسم فاعله كسر أوله؛ فقلبَتْ ألفه ياء سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء فتقول في باع وقال: بيع، وقيل. أصلهما بيع، وقول نُقلت، حركة الياء، والواو لاستثقالهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها؛ فصار بيع وقيل، وما ذكره الناظم هو اللغة الفصحى، ومن العرب من يكسر أوله مشما ضما تنبها على أن الضم هو الأصل والإشمام تهيئة الشفتين

(١) سورة الأعراف آية ١٤٩.

(٢) سورة الحاقة آية ٣٣.

للتلفظ بالضم من غير تلفظ به.

تنبيه: ومن العرب من يقول: بوع، وقول، بالواو الساكنة، وضم الأول وهو قليل ومنه قوله:

لَيْتَ شَبابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ ....[1]

وأما المضارع منه، فإن عينه تقلب ألفا واوا كانت أو ياء فتقول: في يقول، ويبيع، يقال، ويباع، إذا أصلهما يقول، ويبيع، فنقلت حركة العين إلى ما قبلها، ثم قلبت العين ألفا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن فصار يقال ويباع.

---

(١) هذا عجز بيت لرؤبة بن العجاج وصدره:

ليت، وهل ينفع شيئا ليت ....

وقال ابن كمال باشا في أسرار النحو ص(١٠١) طبع دار الفكر عمان مفعول لم يسم فاعله، ومنها الإشاعة نحو:.. وذكره.

وقال: محققه الدكتور أحمد حسن حامد.

ينعزا: القالي، أبو علي، الأمالي، طبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٢٦ مم١/٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٠، وابن هشام مغنى اللبيب ٣٩٣، شرح التصريح (١/١٩٤)، همع الهوامع (١/٢٤٨)، شرح الأشموني (٢/٦٣).

بَابُ المفْعُولِ بِهِ[1]

١٢٠- والنَّـصْبُ للمَفْعُولِ حَكْمٌ اَوْجَبَا كَقَـولِهِمِ صَـادَ الاَمِـيرُ أرنَـبَا

المفعـول به: ما وقع عليه فعل الفاعل كما مثل به فأرنب مفعول به؛ لوقوع فعل الفاعل عليه، وهو الصيد، والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء؛ فدخل نحو: ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا.

وعلامة المفعول به: أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ مصدر ما عمل فيه: كضربت زيدا، وركبت الفرس، إذا يصح أن يقال زيد مضروب والفرس مركوب.

وحكمه: النصب كما أن حكم الفاعل الرفع وسبب ذلك: أن الفاعل لا يكون إلا واحد بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف؛ فأعطوا الأقل الأثقل والأخف الأكثر ليكون ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل وخفة الفتحة موازية لكثرة المفعول.

١٢١- وَرُبَّمَـا أُخِـرَ عَـنْهُ الْفَاعِـلُ نَحْـوُ قَـد اسْتَوفَى الْخَرَاجَ الْعَامِلُ

الأصل: تأخير المفعول عن الفعل، والفاعل، وقد يتوسط بينهما.

١- إما جوازا: كما مثل به، ومنه: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾[2].

٢- وإما وجوبا: كما إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[3]، أو كان المفعول ضميرا متصلا بالعامل نحو: ضربني زيد، وقد يتقدم عليهما.

٣- إما جوازا نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾[4].

٤- وإما وجوبا: كما إذا كان له صدر الكلام نحو: «أياما تدعوا» وقد يجب ذلك الأصل وهو تأخيره عنهما كما أشار بقوله:

١٢٢- وَإنْ تَقُـلْ كَلَّـمَ مُوسَى يَعْلَى فَقَـدِّمِ الْفَاعِـلَ فَهُـوَ الأوْلَـى[5]

---

(١) المفعول به: هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل.

(٢) سورة القمر آية (٤١).

(٣) سورة البقرة آية (١٢٤).

(٤) سورة البقرة آية (٨٧).

(٥) في طبعة عيسى الحلبي للملحة ص ١٦ أولى.

خوف التباس الفاعل بالمفعول:

إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر وجب كون الأول فاعلا والثاني مفعولا، وإن أوهم كلام الناظم خلافه لتعبيره بالأولى سواء كانا:

١- مقصورين نحو: كلم موسى يعلى.

٢- أم اسمي إشارة نحو: ضرب هذا ذاك.

٣- أم موصولين نحو: ضرب من في الدار من علىالباب أم مضافين إلى ياء المتكلم نحو: ضرب غلامي صديقي.

ولا يجوز في مثل هذه تقديم المفعول أيضا على العامل خوف الالتباس بالمبتدأ فإن وجدت قرينة لفظية نحو: ضربت عيسى سعدى، ، معنوية نحو: أكل الكمثرى موسى لم يجب التأخير.

الناصب للمفعول به:

واعلم أن الناصب للمفعول به إما فعل متعد كما مر أو صفة نحو: ﴿**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**﴾[1] أو مصدر نحو: ﴿**وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ**﴾[2] أو اسم فعل نحو: ﴿**عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ**﴾[3].

ولما كان المفعول به ينصبه المتعدى أشار إليه مع التعريض إلى أن مطلق الفعل ينقسم إلى متعد ولازم بقوله:

---

(١) سورة الطلاق آية (٣).

(٢) سورة البقرة آية (٢٥١).

(٣) سورة المائدة آية (١٠٥).

باب ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا

١٢٣- وكُـلُّ فِعْـلٍ مُـتَعَدٍّ يَنْصِبُ مَفْعُـولَهُ مِـثْلُ سَـقَى وَيَـشْرَبُ

الفعل المتعدي: هو «ما يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به؛ فينصبه».

واللازم: بخلافه، ومراد الناظم رحمه الله تعالى أن كل فعل ينصب المفعول به فهو متعد ففي عبارته قلب وإذا قصد تعدى اللازم إليه عدى بحرف الجر أو الهمزة أو التضعيف ومن النحاة من يثبت الواسطة فيجعل كان وكان وأخواها لا توصف بلزوم ولا تعد.

ومنهم من يثبت قسما رابعا يوصف باللزوم والتعدي معا لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح؛ فإنه يقال: شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له زاعما أنه لما تساوى فيه الاستعمالان صار قسما برأسه، واعلم أن المتعدى على ثلاثة أقسام.

أقسام الفعل المتعدي:

متعد إلى واحد نحو: شرب زيد لبنا، ومتعد إلى اثنين نحو: سقى بكر خالدا سمنا، ومتعد إلى ثلاثة نحو: أعلمت زيدا عمرا فاضلا، والمتعدى إلى اثنين قد يكون الثاني منهما غير الأول كما مثلنا، وقد يكون هو الأول في المعنى وهذا معقود له باب ظننت، وأخواها وإليه أشار بقوله:

١٢٤- لَكِـنَّ فِعْـلَ الـشَّكِّ وَالْيَقِينِ يَنْـصِبُ مَفْعُـولَيْنِ فِي الـتَّلْقِينِ
١٢٥- تَقُـولُ قَدْ خِلْتُ الْهِلاَلَ لاَئِحًا وَقَـدْ وَجَـدْتُ الْمُستَـشَارَ نَاصِـحَا
١٢٦- وَمَـا أَظُـنُّ عَامِـرًا رَفِـيقًا وَلاَ أَرَى لِـي خَالِـدًا صَـدِيقًا
١٢٧- وَهَكَـذَا تَفْعَـلُ[1] فِي عَلِمْتُ وَفِـي حَـسِبْتُ ثُـمَّ فِـي زَعَمْـتُ

ذكر الناظم سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين الثاني منهما هو عين الأول في المعنى إذ أصلهما المبتدأ أو الخبر.

فهذه السبعة وكذا كل ما تصرف من الماضي منها كما يومئ إليه قوله: ﴿وَمَا أَظُنُّ﴾ إلى آخره تدخل على المبتدأ.

والخبر بعد استيفاء فاعلها؛ فتنصبها مفعولين على التشبيه بأعطيت كالأمثلة التي

(١) في طبعة عيسى الباب الحلبي للملحة ص ١٧ «تصنع» بدلا من تفعل.

ذكرها، وإن كان الأصل أن لا تؤثر فيهما؛ لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها وتسد مسدهما أن المفتوحة المشددة ومعمولاها كظننت أن زيدا قائم، وإن كان بتقدير اسم مفرد وكذا تسد عنهما أن وصلتها نحو: ﴿الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[١] وسميت أفعال القلوب؛ لأن معانيها قائمة بالقلب وأفعال الشك واليقين؛ لأن منها ما يفيد في الخبر شكا نحو: ظن وحسب، وخال، وزعم، ومنها ما يفيد فيه يقينا نحو: وجد، وعلم، ورأى، ويجوز فيها الإلغاء، وهو إبطال عملها لفظا، ومحلا لغير موجب إن تأخرت عن المفعولين نحو: زيد قائم ظننت أو توسطت نحو: زيد ظننت قائم والأرجح الإلغاء مع التأخير والإعمال مع التوسط، ويجب فيها أيضا التعليق، وهو إبطال العمل لفظا لا محلا لموجب ككون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[٢]، أو مضافا إليه.

نحو: علمت أبو من زيد، أو مدخوله نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو، أو ما النافية نحو: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾[٣] أو لام الابتداء نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[٤].

ويجوز العطف بالنصب على الجملة المعلقة؛ لأن محلها نصب كقوله:

وَمَـــا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكا وَلا مُـــوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَى تَوَلّتِ[٥]

---

(١) سورة العنكبوت، الآية (٢).

(٢) سورة الكهف: آية (١٢).

(٣) سورة الأنبياء: آية (٦٥).

(٤) سورة البقرة آية (١٠٢).

(٥) البحر: الطويل.

قائله: كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة.

الإعراب: ما: نافيه، كنت: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه. أدري: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا، تقديره أنا. والجملة في محل نصب خبر كان. «قبل» ظرف زمان منصوب بأدري، وقيل: مضاف. و «عزة» مضاف إليه. «ما» اسم استفهام مبتدأ. «البكا» خبر المبتدأ، وجملة هذا المبتدأ، والخبر في محل نصب بأدري. «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي.

«موجعات» معطوف على محل جملة. «ما البكى» منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، موجعات: مضاف. و«القلب» مضاف إليه. «حتى» حرف غاية وجر. و «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفقاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي. وقيل: تولت أن مصدرية محذوفة تسبك. بمصدر يقع مجرورا بحتى، والجار والمجرور متعلق بأدري.

الشاهد فيه:

=

فعطف موجعات بالنصب على محل قوله: «ما البكا» ولا يجوز في هذه الأفعال حذف مفقعوليها، ولا أحدهما اقتصارا أي لغير دليل؛ لأن أصلهما المبتدأ، والخبر ويجوز الحذف اختصارا أي لدليل فمن حذفهما معا قوله:

بــــأيِّ كــــتابٍ أَمْ بأَيَّـــةِ سُـــنَّةٍ ... تَـــرَى حُـــبَّهُمْ عَارًا عليَّ وَتَحسبُ[1]

أي تحسب فيهم عارا علي ومن حذف الأول ﴿**وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ**

=

قوله: «أدري ما البكى ولا موجعات». فإن أدري فعل مضارع من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. وقوله: «ما البكا» جملة من مبتدأ وخبر. فكان حق الفعل أن يحمل في لفظ أو محل المبتدأ، والخبر النصب، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأنه ملازم للتصدر. لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ، والخبر النصب، وعمل في محلهما. والدليل على أنه عمل في محلهما أنه عطف عليهما. قوله: «موجعات» بالنصب بالكسرة، والمعطوف يجب أن يكون كالمعطوف عليه في إعرابه، كما هو معلوم لك، فيدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب؛ ولما لم يكن المعطوف عليه منصوبا لفظا، ولا تقديرا؛ فإنا نثق بأنه منصوب محلا، وليس في هذا ما يدعو إلى الإطالة بالشرح والإيضاح فافهم.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٤١ رقم ١٨٧، التصريح (٢٥٧/١)، الأشموني (٣٢/٢) باب: ظن وأخواتها رقم (٣٣٨)، ديوان كثير (٢٧/١)، قطر الندى رقم (٧٤)، أوضح المسالك رقم (١٨٨).

(١) قائله: الكميت بن زيد الأسدي.

البحر: الطويل.

الشاهد فيه:

على أنه قد حذف مفعولا «تحسب» للقرينة، والتقدير: وتحسب حُبَّهم عارًا عليَ، قال ابن جني: في «إعراب الحماسة». «بأي كتاب..» أي وتحسب ذاك كذلك، ولا يحسن أن تجلعها هنا لغوا، من قبل أنَّها لم تقع بين المبتدأ، وخبره، ولا بعدهما، نحو: زيد قائم أحسب، وإنما كان اعتبار عملها أو إلغائها هناك، لأنها لو كانت عاملة لعملت فيهما.

وأما ههنا فلا سبيل إلى الخبر والتمر، ونحوهما. اهـــ. وقوله: «بأي كتاب» متعلق بقوله: «ترى».

القصيدة يمدح بها آل النبي ﷺ وفيها:

فمـــا لِي إلاَّ آلَ أحْمَـــدَ شِـــيعةٌ ... ومـــا لِيَ إلاَّ مَـــشعب الحـــقِّ مشعَبُ

المصادر: خزانة الأدب (١٣٧/٩) رقم (٧١٢)، والمحتسب (١٧٣/١)، والمقرب (١١٦/١)، والعيني (٤١٣٩/٢)، والتصريح (٢٥٩/١)، والهمع (١٥٢/١)، وحاشية الشيخ يس (١٦١/١)، والهاشميات (٣٨).

اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ﴾[١] أي بخلهم.

ومن حذف الثاني قوله[٢]:

وَلَقَدْ نَزَلتِ فَلاَ تَظُني غَيْرَهُ   مِني بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[٣]

أي: فلا تظني غيره واقعا مني.

---

(١) سورة آل عمران آية (١٨٠).

(٢) القائل هو: عنترة بن شداد العبسي، أحد فرسان العرب، وشعرائهم المجيدين في الجاهلية. والبيت من معلقته.
قال ابن هشام: فلا تظن غيره. أي: فلا تظني غيره واقعا أو كائنا فحذف المفعول الثاني، ولا يجوز لك أن تقول: «علمت» أو ظننت مقتصرا عليه، من غير دليل على الأصح، ولا أن تقول: علمت زيدا. وتترك المفعول الأول في هذا المثال، والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما أجمعوا على ذلك.

(٣) البحر: الكامل.
الإعراب:
«ولقد» الواو للقسم، والمقسم به محذوف، واللام واقعة في جواب القسم.
قد: حرف تحقيق.
«نزلت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.
«فلا» ناهية. تظني: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعله.
«غيره» غير: مفعول أول لتظن، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه، والمفعول الثاني لتظن محذوف مضاف المحسب مضاف إليه. المكرم صفة للمحب.
الشاهد فيه:
قوله: «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني لتظني اختصارا مع قيام الدليل على ذلك المحذوف.
وتقدير الكلام: ولقد نزلت فلا تظني غيره واقعا، وذلك الحذف جائز خلافا لابن ملكون.
المصادر: شرح ابن عقيل رقم (١٣٤)، أوضح المسالك رقم (١٩٢)، شرح شذور الذهب رقم (١٩٦)، الأشموني رقم (٤٣٢).

بابُ إعْمَالُ اسْمَ الْفَاعِلِ (١)

١٢٨- وَإِنْ ذَكَـرْتَ فَـاعِلاً مُـنَوَّنا فَهْـوَ كَمَـا لَـوْ كَـانَ فِعْـلاً بَيِّنا

١٢٩- فَارْفَـعْ بِـهِ فِي لازِمِ الأَفْعَالِ وَانْـصِبِ إِذَا عُـدِّي بِكُـلِّ حَـالِ

١٣٠- تَقُـولُ زَيْـدُ مُـسْتَوٍ أَبُـوهُ بِالـرَّفْعِ مِـثْلَ يَـسْتَوِي أَخُـوهُ

اسم الفاعل: «هو ما استثنى من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث».

ويعمل عمله: فعله المبني للفاعل؛ فيرفع الفاعل فقط، إن كان فعله لازما.

(تقول زيد مستو أبوه. بالرفع) من الاستواء.

(مثل) ما تقول في فعله اللازم زيد.

(يستوي أخوه) وينصب المفعول أيضا إن كان فعله متعديا للواحد نحو: زيد ضارب أبوه عمرا، ومنه قوله:

١٣١- وَقُـلْ سَـعِيدٌ مُكْـرِمٌ عُثْمَانَا بِالنَّـصْبِ مِـثْلُ يُكْـرِمُ الـضِيفَانَا

(وقل سعيد مكرم عثمانا. بالنصب مثل) ماتقول في فعله المتعدي سعيد.

(يكرم الضيفانا) وينصب مفعولين إن كان فعله متعديا إلى اثنين نحو: سعيد معط خالدًا درهما؛ لكن صحة عمله عمل الفعل مشروطة بأمرين:

أحدهما: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه حينئذ يشبه المضارع في الحركات والسكنات، وعدد الحروف والاحتمال لأحد الزمانين ودخول لام الابتداء.

والثاني: اعتماده على استفهام نحو: أضارب زيدٌ عمرا أو نفي نحو: ما مكرم خالد بشرا، أمخبر عنه نحو: زيد ضارب بكرا، أو موصوف نحو: مررت برجل ضارب زيدا، أو ذي حال نحو: جاء سعيد راكبا فرسا.

فإن كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل خلافا لبعضهم، وهم الكوفيون.

وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾(٢) فمحمول على إرادة حكاية الحال الماضية ومعناه يبسط ذراعيه بدليل ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾(٣)، وأما:

---

(١) في طبعة عيسى الباب الحلبي ص ١٧: باب ٤٩: عمل اسم الفاعل المنون.

(٢) سورة الكهف آية (١٨).

(٣) سورة الكهف آية (١٨).

خَــبيرٌ بَــنُو لهْــبٍ فَــلا تَكُ مُلْغيًا مَقَالَــةُ لهــبي إِذَا الطَّــيرُ مَــرَّت[1]

فعلى التقدير والتأخير، وإنما يصح الإخبار بالمفرد عن الجمع لأن فعيلا قد يستعمل للجماعة نحو: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ التحريم آية (٤).

فإن وقع اسم الفاعل صلة لأل عمل عمل فعله مطلقا حالا كان أو مستقبلا أو ماضيا معتمدا أولا لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذا حق الصلة أن تكون فعلا كجاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا.

وإذا استوفى اسم الفاعل المجرد أي من اللام ما اشترط لصحة عمله جاز أن ينصب المفعول به، وجاز إضافته إليه، وقد قرئ بالوجهين ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾[2]. وإذا أضيف إلى ما بعده وأتبع جاز لك في التابع جره على اللفظ ونصبه على المحل نحو: هذا ضارب زيد وعمرو وعمرا.

---

(١) قائله: رجل من طيىء. البحر: الطويل. اللغة: «خبير» هو من الخبرة، وهي العلم بالشيء، ومعرفته. «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث ابن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد، وفيهم يقول كثير عزة.

تَــيَمَّمْتُ لهــبا أبْتَغــي الْعِلــمَ عِــنْدَهَا وَقَــدْ صَــارَ عِلْــمَ العــائفينَ إلى لِهْبِ

ملغيا: اسم فاعل من الإلغاء، بمعنى مهمل. المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر، والضيافة، فإذا قال أحدهم كلاما فصدقه، ولا تهمل ما يذكره لك إن زجر أو عافَ.

الإعراب: «خبير» مبتدأ مرفوع بالضمة بالظاهرة. «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم. و «بنو» مضاف، و «لهب» مضاف إليه، هذا إعراب الأخفش. «فلا» الفاء حرف دال على التفريغ، لا: ناهية، «تلك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه سكون النون المحذوف للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. «ملغيا» خبرتك منصوب بالفتحة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر فيه، وهو فاعله «مقاله» مفعول به لقوله ملغيا، ومقاله مضاف. و «لهبي» مضاف إليه.«إذا» ظرف لما يستقل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده. والتقدير: إذا مرت الطير. والتقدير: إذا مررت الطير، والجملة من الفعل المحذوف، والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها. «مرت» مر فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الطير، والجملة. لا محل لها من الإعراب مفسرة، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام. والتقدير: إذا مرت الطير فلاتك ملغيًا مقاله لهبي.

(٢) سورة الزمر آية (٣٨).

بابُ المَصْدَرِ[١]

١٣٢- والمَصْدَرُ الأَصْلُ وأَيُّ أَصْلِ   وَمِنْهُ يَا صَاحِ اشْتِقَاقُ الْفِعْلُ

المصدر: «اسم الحدث الجاري على الفعل، وليس علما، وهو أصل للفعل، والوصف في الاشتقاق».

١- عند البصريين لوجوده مذكورة في كتبهم ولهذا سمي مصدرا لأن فعله صدر عنه أي أخذ منه.

٢- وقيل: بعكس ذلك، وهو مذهب الكوفيين، وهو ضعيف؛ لأن الفرع لا بد له من الأصل، وزيادة ولا شك أن الفعل يدل على الحدث، والزمان بل والذات التي قام بها الفعل ففيه زيادة على المصدر وهي فائدة الاشتقاق؛ فيكون فرعا للمصدر.

١٣٣- وَأَوْجَبَتْ لَهُ النُّحَاةُ النَّصْبَا   كَقَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا

المصدر: إذ كان فضله وسلط عليه عامل من لفظه وجب نصبه كما أشار إلى ذلك بالمثال وإلا فما كل مصدر يجب نصبه ومثله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[٢] ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾[٣] ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾[٤] ويسمى حينئذ مفعولا مطلقا ومنه عند بعضهم نحو: قعدت جلوسا ويعجبني قيامك وقوفا، وجزم به ابن هشام فإن سلط عليه عامل من غير لفظه لم يجز نصبه على أنه مفعول مطلق، ثم إن المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة يؤتى به في الكلام إما لقصد التوكيد كما مثلنا أو لبيان نوع عامله، بأن دلَّ على هيئة صدور الفعل إما باسم خاص نحو رجع القهقري أو بإضافة كضربت ضرب الأمير أو بوصف كضرب ضربا شديدا أو بلام العهد كضربت الضرب أو لبيان عدد عامله بأن دل على موات صدور الفعل كضربت ضربتين أو ضربات والأول: لا يثني ولا يجمع اتفاقا لكونه يشبه فعله من حيث أنه لم يزد عليه من حيث المعنى.

---

(١) انظر عن المصدر المراجع الآتية: الكتاب (٥/٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥)، المقتضب (٢/١٢٢)، هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال، وما يلحقها من الزيادة للمبالغة، همع الهوامع (٣/٩٤)، خزانة الأدب (١٢/٦٠٣، ٦٠٤)، النحو الوافي (٣/١٨١- ٢٧٣).

(٢) سورة النساء آية (١٦٤).

(٣) سورة الصافات آية(١).

(٤) سورة الإسراء آية (٦٣).

والثالث: يثنى ويجمع اتفاقا. وفي كون الثاني كالأول أو الثالث قولان أصحهما عند ابن مالك الثاني.

ما ينوب عن المصدر:

١٣٤- وقَــدْ أُقِــيمَ الْوَصْفُ وَالآلاتُ مُقَامَــــهُ وَالْعَــــددُ و الإِثْـــباتُ

١٣٥- نَحْوُ ضَرَبْتُ الْعبدُ سوْطًا فَهَرب واضْرِب أَشَدَّ الضَّرْبِ مَنْ يَغْشى الريبْ

١٣٦- واجْلِــدْهُ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعينَ جَلْدَةً واحَبِـــسْهُ مِـــثْلَ حَـــبْسِ مَوْلى[1] عَبْدَهُ

أي قد ينوب مناب المصدر في الانتصاب على أنه مفعول مطلق غيره لما فيه من الدلالة المصدر فمن ذلك اسم الآلة كضربت العبد سوطا أي ضربا بسوط فحذف الجار توسعا وأضيف المصدر إلى الآلة ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب ومن ذلك صفة المصدر خلافا لسيبويه نحو: ﴿**وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا**﴾[2] أي أكلا رغدا، ومثله نحو: اضرب أشد الضرب أي: ضربا أشد الضرب، واحبسه، مثل حبس مولى عبده أي حبسا مثل؛ فحذف الموصوف اعتمادا على ظهور المراد ومن ذلك اسم العدد نحو: ﴿**فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً**﴾[3] أي جلدا ثمانين ومثله: اجلده في الخمر أربعين جلدة. أي جلد أربعين؛ فحذف المصدر، وأقيم العدد مقامه، وتقييده نيابة العدد بالإثبات في النظم لم يظهر لي وجهه.

١٣٧- وَرُبَّمَـــا أُضْـــمِرَ فِعْلُ المَصْدَرِ كَقَـــوْلِهِم سَـــمْعًا وَطَـــوْعًا فَاخْبُـــرْ

١٣٨- وَمِـــثْلُهُ سَـــقْيًا لَـــهُ وَرَعْـــيَا وَإِنْ تَـــشأ جَـــدْعًا لَـــهُ وَكَـــيًّا

المصدر ينتصب بمثله وبما اشتق منه من فعل أو وصف كما تقدم وأشار هنا إلى أن عامله قد يضمر أي يحذف وإضماره

١- إما جوازا وذلك لقرينة لفظية نحو حثيثا لمن قاله: أيَّ سيرٍ سرت، أو معنوية نحو حجًا مبرورا لمن قدم من الحج وسعيًا مشكورا لمن سعى في مثوبة.

---

(١) في طبقة ملحة الإعراب بمكتبة عيسى الحلبي ص ١٨ زيد، بدلا من مولى.

(٢) سورة البقرة آية (٣٥).

(٣) سورة النور آية (١٤).

٢- وإما وجوبا، وهو على ضربين، أ: سماعي، وب: قياسي.

فالأول: كقولهم عند الأمر بفعل: سمعا لك وطاعة وحبا لك وكرامة أي أسمع لك سمعا وأطيع لك طاعة وأحبك حبا وأكرمك كرامة ومثله في الدعاء لشخص: سقيا لك ورعيا أي سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، وفي الدعاء عليه جدعا له وكيا أي جدع الله أنفسه، وكواه، والجدع قطع طرف الأنف فهذه المصادر ونحوها منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها تحفظ ولا يقاس عليها لعدم وجود ضابط كلي للحذف يعرف به لكن محل وجوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثلنا.

والثاني في مواضع منها: أن يقع المصدر تفصيلا لعاقبة ما تقدمه نحو: ﴿**فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾[1] فمنا وفداء منصوبان بفعل محذوف وجوبا، أي: فإما تمنون منا، وإما تفدون فداء، ومنها: أن يقع نائبا عن فعل أخبر به عن اسم عين وكان مع ذلك مكررا، نحو: زيد سيرا سيرا، أي يسيرا يسيرا[2] أو محصورا نحو: إنما أنت سيرا:

١٣٩- ومِـــنْهُ قَـــدْ جَاءَ الأَمِيرُ رَكْضَا   واشْـــتَمَل الـــسَّمَّاءَ إذَا تَوَضَّـــا

أي، ومن المصدر الذي أضمر عامله نحو: قد جاء الأمير ركضا أي يركض ركضا، وأقبل زيد سعيا، وإنما فصله عما قبله للخلاف فيه، فذهب بعضهم إلى أنه مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه وإليه جنح الناظم. وذهب بعضهم إلى أنه حال على حذف مضاف أي ذا ركضٍ وذا سعي، والذي عليه سيبويه، وجمهور البصريين أن مثل ذلك منصوب على الحال على تأويل بالمشتق أي راكضا وساعيا، وهو الأوجه، ومنه: ﴿**ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا**﴾ [سورة البقرة آية ٢٦٠]، ﴿**يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً**﴾ [سورة البقرة آية ٢٧٤]. ﴿**ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾ [سورة السجدة آية ١٦] ووقع المصدر

---

(١) سورة محمد آية (١٠).

(٢) قال سيبويه - رحمه الله تعالى- في الكتاب (٣٣٥/١): هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف، واللام، ولم يكن فيه على إظهار الفعل المتروك إظهاره؛ لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر: «وذلك قولك: ما أنت إلا سيرا، وإلا سيرا سيرا، وما أنت إلا الضرب الضرب... الخ».

المنكر موقع الحال كثير في كلامهم ومع كثرته لا يقاس عليه. وأما قوله: اشتمل السماء فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة المصدر منابه والأصل الشملة الصماء، ومثله: قعد القرفصاء، وليس هو مما أضمر عامله كما هو ظاهر النظم، واشتمال الصماء أن يدير الثوب على جسده من غير أن يخرج منه يده ويرفع طرفه على عاتقه الأيسر[1].

(١) وفي حديث جابر أن رسول الله ﷺ نهى عن اشتماله الصماء، والاحتباء في ثوب واحد، وأن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى، وهو مستلق على ظهره، والاحتباء، في ثوب واحد، وأن يرفع الرجل إحدى رجليه على الأخرى، وهو مستلق على ظهره، أخرجه الترمذي ٤٤- كتاب: الترمذي ٢٠- باب: ماجاء في الكراهية في ذلك (٢٧٦٧)، وقال أبو عيسى هذا حديث صحيح، وأخرجه النسائي (٨/٢١٠)، وأحمد (٣/١٣، ٤٦)، ب (٦/٣٤٩، البيهقي (٢/٢٢٤)، وفي مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل، ولطائف الأخبار (٣/٢٥٤) للشيخ محمد طاهر الصديقي، والهندي: اشتمال الصماء نهاء كراهية إبداء العورة.

بَابُ الْمفعُولِ لَهُ

١٤٠- وَإِن جَــرَى نُطْقُكَ بِالمفْعُولِ لَهُ ... فَانْــصِبْهُ بالفِعْــلِ الَّــذي قَــدْ فَعَلَهْ
١٤١- وَهَــوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِه ... لَكِــنَّ جِــنْسَ الْفِعْــلِ غَــيرُ جِنْسِهْ
١٤٢- وغَالِــبُ الأحْــوَالِ أَنْ تَــراهُ ... جَــوابَ لِــمَ فَعَلْــتَ مَــا تَهْــوَاهُ
١٤٣- تَقُــولُ قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ الشَّرِّ ... وَغُــصتُ فِي الْبَحــرِ ابْــتِغَاء الــدُّرِّ

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله.

تعريفه:

المفعول له هو: ما اجتمع فيه أربعة شروط:

١- منها يستفاد تعريفه: أن يكون مصدرا.

٢- وأنّه فضلة.

٣- وأن يكون مذكورا للتعليل.

٤- وأن يكون المعلل به حدوثا مشاركا له في الزمان والفاعل.

علامة المفعول له:

وعلامته: أن يقع جواب لِمَ. فإذا ما اشتمل كلامك على اسم مستجمع لهذه الأمور فانصبه على أنه مفعول له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله كقمت إجلالا لك؛ فإجلالا مصدر فضله ذكر علة للقيام وزمنه؛ وزمن القيام واحد وفاعلهما واحد أيضا وهو المتكلم.

ولو سئل لم قمت لقال إجلالا لك، وهذه الأمور الأربعة مستفادة من تمثيله مع أنه صرَّح بالأول، وأومأ إلى الثالث بقوله: «أن تراه جواب لم فعلت» لكن التقييد بقوله: «وغالب الأحوال» لا معنى له، وأفاد بقوله: «لكن جنس الفعل غير جنسه» أنه لا بد أن يكون لفظه مغايرًا للفظ فعله، وهو كذلك، وإلا لكان مفعولا مطلقا، ولا يلزم من استجماع هذه الأمور الأربعة وجوب نصبه؛ لأنها معتبرة متعينة لجواز نصبه لا لوجوبه؛ فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت جررت بحرف التعليل سواء كان مجردًا من أل والإضافة كما مثلنا أو مقرونا بآل كضربته للتأديب أم مضافا كما في النظم.

لكن النصب أرجح من الجر فيما إذا تجرد، والجر أرجح فيما إذا كان بأل،

ومستويان إذا كان مضافا كما مثل به الناظم، ومتى دلت كلمة على التعليل، وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له ووجب أن يجر بحرف التعليل نحو: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ﴾(١).

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ ....(٢)

---

(١) سورة الأنعام: آية (٧٣).

(٢) عجزه:

كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

قائله: أبو صخر الهذلي.

البحر: الطويل.

اللغة: «تعروني» تنزل بي وتصيبني «ذكراك» الذكرى.

«هزة» بكسر الهاء أو فتحها - حركة واضطراب.

«انتفض» تحرك واضطرب. «القطر» المطر.

الإعراب: «إني» إن حرف توكيد، ونصب، وياء المتكلم اسمه.

«لتعروني» اللام هي اللام المزحلقة، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به.

«لذكراك» اللام جارة، ذكرى، مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل «تعرو» وذكرى مضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وفاعل المصدر محذوف، وأصل الكلام، لذكرى إياك.

«هزة» فاعل تعرو. كما: الكاف حرف جر، و «ما» مصدرية.

«انتفض» فعل ماض.

«العصفور» فاعله، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة.

وتقدير الكلام: هزة كائنة كانتفاض العصفور.

«بلله» فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به.

«القطر» فاعل بلل، والجماة من الفعل، والمفعول والفاعل في محل نصب حال، والكثير في مثلها أن تكون مقترنة بقد؛ فتقول: كما انتفض العصفور قد بلله القطر، أو بقد، والواو جميعا نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ﴾ [سورة الرعد آية: ٦]. ونحو قوله جل ذكره: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي﴾ [سورة الأحقاف آية: ١٧].

=

فَجِئتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها ....[1]

=

وقوله عز شأنه: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ [سورة الأحقاف آية (٥)]. أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [سورة آل عمران آية ١٦٨].

الشاهد فيه: قوله: «لذكراك» فإن اللام حرف دال على التعليل، وقد وجب على الشاعر أن يجربه الذكرى، لما اختلف فاعل الذكرى، وفاعل العامل، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر، وهو علة لعرو الهزة؛ فلما اختلف فاعل المصدر، الذي هو علة، وفاعل المعلل، وجب أن يجره بحرف دال على التعليل، و لم يجز له أنت ينتصب مفعولا لأجله، وهكذا فعل.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٨٧ رقم (١١٠)، شرح قطر الندى رقم (١٠٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٧/٢) أوضح المسالك (٢٥٣)، التصريح (٣٣٦/١)، (١١/٢) ابن عقيل رقم (٢٠٤)، همع الهوامع (١٩٤/١)، الأنصاف (٢٥٣/١)، الدرر اللوامع (١٦٦/١).

(١) عجزه:

لدى الستر إلا لبسه المتفضل

قائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي.

البحر: الطويل.

اللغة: «نصت» بالنون، بعدها ضاد معجمة مخففة فيكون الفعل نضا ينضو مثل دعا يدعو، أو مشددة فيكون الفعل نض ينض مثل شد، ومعناه خلعت.

«لدى» أي عند «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقيها من يتبذل، ويستعد للنوم.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل.. و «قد» الواو للحال. قد: حرف تحقيق.

«نضت» نض: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة في محل نصب حال. «لنوم» جار ومجرور متعلق بنص. «ثيابها» ثياب: مفعول به لنض، وثياب مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه. «لدى» ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف، والعامل فيه نص، ولدى مضاف. و«الستر» مضاف إليه. «إلا» أداة استثناء. «لبسة» منصوب على الاستثناء من ثيابها، ولبسة مضاف، و «المتفضل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب. وفاعل النوم، والنض الذي هو الخلع.

شخص واحد، والنوم مصدر، ولكن زمان النوم غير زمان الخلع: لأنها تخلع قبل أن تنام، فلما لم يتحد زمان العامل الذي هو نضت، وزمان المصدر الذي هو النوم، وجب أن يجره بحرف التعليل، و لم يجز له أن ينصبه على أنه مفعول لأجله، وقد فعل ذلك الشاعر.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٨٦ رقم (١٠٤)، أوضح المسالك رقم (٢٥٢)، شرح قطر الندى رقم (١٠١)، التصريح (٣٣٦/١)، الدرر اللوامع (١٦٦/١)، همع الهوامع (١٩٤/١، ٢٤٧٢).

بَابُ المَفْعُول مَعَهُ

١٤٤- وَإِنْ أَقَمْتَ الْـواوَ في الْكلاَمِ مُقَـامَ مَـع فَانْـصِب بِـلاَ مَـلاَمِ

١٤٥- تَقُـولُ جَـاءَ الْبَرْدُ وَالْحجَابَا واسْـتَوَتْ المِـياهُ والأَخْـشَابَا

١٤٦- وَمَـا صَنَعْتَ يَا فَتَى وَسُعْدَي فَقِـسْ عَلَـى هَـذَا تُصَارِفْ رُشْدَا

المفعول معه: هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو أريد بها الدلالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم وشرطه أن يكون مسبوقا بفعل ظاهر، أو مقدر أو اسم فيه معنى الفعل، وحروفه؛ فمثال الفعل الظاهر نحو: جاء البر، والجبابا أي: مع جباب النخل، أي: تلقيحه، من الجب، وهو القطع، ومثله استوت المياه والأخشابا[1]، أي: مع الأخشاب؛ لأنها لم تكن معوجة حتى تستوي بل المقصود أن المياه بلغت في ارتفاعها إلى الأخشاب فاستوت معها أي ارتفعت، وكذا ماصنعت يا فتى، وسعدي أي مع سعدي لأن المراد السؤال عن صنعه مع سعدي لا عن صنع كل منهما، ومثال الفعل المقدر كيف أنت وقصعة من ثريد، وما أنت وزيدا، أي كيف تكون وقصعة من ثريد[2]، وما تكون، وزيدا ومثال الاسم المذكور نحو: أنا سائر والنيل، وأعجبني استواء الماء والخشبة، وإنما عدد المثال ليفيد أن ما بعد الواو قد يكون صالحا للعطف كالمثال الأول والثالث، وقد لا يكون كالثاني، وإنما لم يصلح لما مر، ومثله: لا تنه عن القبيح، وإتيانه، وإنما لم يصح العطف لاقتضائه خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر بتقدير القبيح، وإتيانه، وقد تبين لك مما قلنا أنه ليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي[3]:

---

(١) انظر المثال شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٠) الفوائد الضيائية (١/ ٢٧٨)، الإيضاح لأبي علي الفارسي (١٩٥)، شرح الفواكه الجنة على متممة الأجرومية حد ٢٣٢، ٢٣٣،بتحقيقي الاصول (٢/ ٢٠٩)، شرح التصريح (١/ ٣٤١).

(٢) انظر المثال: الكتاب (١/ ٣٠٣)، والجمل للزجاجي (ص: ٣١٨)، والجمل للزجاجي (ص: ٣١٨)، وشرح التسهيل صك (٣١٨)، وشرح التسهيل (٢/ ٢٨)، شرح التسهيل (٢/ ٨٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٥١)، لباب الإعراب (٢٨٩)، همع الهوامع (٣/ ٢٤٣)، شرح الالفية لابن الناظم (٢٨٢)، ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٨٨).

(٣) بيت أبي الأسود ضمن أربعة أبيات ذكرها ابن هشام في [شذور الذهب ص ٢٩٦ شرح] وهي: ص ٢٩٦ شرح وهي:

=

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ .... (١)

ونحو: جاء زيد والشمس طالعة، لانتفاء الاسم إذ الأول فعل والثاني جملة اسمية، ولا نحو: مزجت عسلا وماء، إذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل، ولا كل رجل

=

يا أيها الرجل المعلم غيره ... هلا لنفسك كان ذا التعليم

أبدأ بنفسك فانهها عن غيها ... فإذا انتهت فأنت حكيم

فهناكَ يُسمَعُ ما تقولُ ويُشْتَفى ... بالقول منك وينفع التعليم

لا تنه عن خلق وتأتِيَ مثله ... عار عليك إن فعلت عظيم

ووجد في بعض النسخ بيتين هذا البيت الأول هما:

تصف الدواء لذي السقام وذي الضنى ... كيما يصح به وأنت سقيم

وأراك تلقح بالرشاد عقولنا ... أبدا، وأنت من الرشاد عديم

(١) عجزه:

عار عليك إذا فعلت قبيح

البحر: الكامل.

الإعراب: يا: حرف نداء «أيها» أي: منادى مبني على الضم في محل نصب. وهاذ: حرف تنبيه. الرجل: نعت لأي مرفوع بالضمة الظاهرة.

المعلم: نعت للرجل، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله.

«غيره» غير: مفعول به للمعلم، وغير مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وضمير المخاطب مضاف إليه.

«كان» فعل ماض تام بمعنى حصل. «ذا» اسم إشارة فاعل كان.

«التعليم» بدل من اسم الإشارة اسمه، والجار والمجرور المقدم متعلق بمحذوف خبره.

«ابدأ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

«بنفسك» الجار والمجرور متعلق بابدأ، ونفس مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه. «فانهها» الفاء عاطفة، أنه: فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله، وضمير الغائبة مفعول به.. إلخ.

الشاهد فيه: قوله: «وتأتي» فإن هذه الكلمة التي هي تأتي مسبوقة بواو دالة على المعية، ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولا معه، لأنها فعل، وليست باسم، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يسمى الاسم المؤول من أن والفعل مفعولا معه، لأنهم يشترطون في المفعول معه أن يكون اسما صريحا.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٩٦ رقم ١١٤، أوضح المسالك رقم (٤٢٩)، قطر الندى رقم (٢٣)، وابن عقيل رقم ٣٤، جمهرة الأمثال (٢/٢٧٩)، ونسبه إلى المتوكل الليثي من أبيات ذكرها، وأنشد ابن عبد ربه في العقد الفريد (٢/٣٠٠) البيت الرابع من هذه الأبيات، ونسبه كذلك إلى المتوكل الليثي.

وضيعته لانتفاء الشرط. وليس من المفعول معه أيضا قوله(١):

---

(١) القائل: لم يعرف قائله.

البحر: الرجز.

اللغة: «علفتها» تقول: علفت الدابة - من باب ضرب - وأعلفتها بالهمزة إذا أطعمتها. «همالة» صيغة مبالغة من قولهم: هملت عن فلان، إذا أرسلت ومعها إرسالا.

الإعراب: «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول. «تبنا» مفعول ثان. «وماء» الواو عاطفة، عطفت جملة على جملة، ماء: مفعول به لفعل محذوف تقديره: وسقيتها ماء، وهذه الجملة على جملة، ماء: مفعول به لفعل محذوف تقديره: وسقيتها ماء، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة، وستعرف كلاما آخر في ذلك. «باردا» صفة لماء. «حتى» حرف غاية وجر. «غدت» غدا فعل ماض، والتاء علامة التأنيث. «همالة» حال من فاعل عذت. «عيناها» عينا: فاعل غدت، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، لأنه مثنى، وعينا مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، وغدت مع ما بعده في تأويل مصدر مسبوق بأن محذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بعلف. وتقدير الكلام: علفتها تبنا، وسقيتها ماء إلى غدوها همالة عيناها.

الشاهد فيه: قوله: «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معنى هذا العامل على حاله. يقول الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب ص ٢٩٩ وللعلماء ثلاثة آراء في تخريج هذا البيت ونحوه: أحدها: أن قوله: «وماء» لا يجوز أن يكون مفعولا معه كما لا يجوز أن يكون معطوفا على ما قبله، عطف مفرد على مفرد، بل هو مفعول لفعل محذوف يناسبه، وهذا الوجه هو الذي ذكره ابن هشام في شذور الذهب ص ٢٩٨، ٢٩٩، وكان إعراب البيت على مقتضاه.

وهو قول أبو علي الفارسي والفراء، وجماعة، وإنما لم يجز عند هؤلاء جعله مفعولا معه؛ لأن الواو التي قبله ليست بمعنى مع. وستعرف في بيان الوجه الثاني بيسر عدم صلاحيتها للدلالة على معنى مع.

الوجه الثاني: أنه مفعول معه. لأنه إذا لم يصح العطف في الاسم الذي بعد الواو لمانع لفظي أو معنوي انتصب على أنه مفعول معه، وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل؛ فأما المؤلف في أوضحه؛ فقد أنكر ذلك، ووجه الإنكار أن كونه مفعولا معه يقتضي أن تكون الواو الداخلة عليه واو المعية، وواو المعية تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحبا لما قبلها في انصباب العامل عليهما. ومعنى ذلك أن يكون تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها. ولا شك أن ذلك منتف ههنا ضرورة أنه يعطيها العطف في وقت غير الوقت الذي يقدم لها فيه الماء. والوجه الثالث: أنه معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد، ولكن بعد تضمين الفعل الذي هو قوله: «علفتها» معنى يصح أن يتسلط على المعطوف، والمعطوف عليه جميعا. وهذا رأي الجرمي والمازني والمبرد، وأبي عبيدة، والأصمعي، واليزيدي، وتقدير الكلام عندهم: أنلتها تبنا، وماء أو قدمت لها تبنا وماء، أو نحو ذلك، فافهمه. والله يرشدك ويتولاك. انظر: الخصائص (٤٢٢/٢)، أمالي ابن الشجري (٣٢/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/٢)، همع الهوامع (١٣/٢)،=

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ....

لانتفاء المعية إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف، ولا يجوز فيه أيضا العطف لانتفاء المشاركة إذ الماء لا يشارك التبن في العطف بل ما بعد الواو منصوب على المفعول به بإضمار فعل والتقدير أي: وسقيتها ماء ومثله.

......................(١) وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

=

التصريح (١/٢٤٦)، الأشموني (٢/١٤٠)، خزانة الأدب (٣/١٥٩) رقم (١٨١).

(١) هذا عجز بيت صدره:

إِذَا مَا الغَانِياتُ بَرزْنَ يَوْمًا

البحر: الوافر.

قائله: الراعي النميري.

اللغة: «الغانيات»:جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة، ويقال: هي التي استغنت ببيت أبيها عن أت تزف إلى الرجال، ويقال: هي التي استغنت بزوجها عن التطلع للرجال.

«برزن»: ظهرن. «زجحن» رققن ودققن.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه.

«ما»: زائدة، «الغانيات»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي: إذا برز الغانيات، والجملة في الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذ إليها «برزن» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة.

«يوما»: ظرف زمان، منصوب على الظرفية عامله برز. «وزججن» الواو حرف عطف، زججن بفعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة برز الغانيات. «الحواجب» مفعول به لزججن «والعيونا»: الواو حرف عطف. «العيونا»: مفعول به لفعل محذوف. والتقدير: وكحلن العيون، وهذا الفعل مع فاعله ومفعوله جملة معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب، وجواب، إذا في بيت بعد بيت الشاهد وهو قوله:

دَنَخْنَ جَمَالَــهنَّ بِذَاتِ غِسيلٍ سَرَاةَ الْيَومِ يَمْهَدْنَ الكدُونَا

الشاهد فيه: قوله: «والعيونا» فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف على مفرد، لانتفاء اشتراط المعطوف، وهو العيون، مع المعطوف عليه، وهو الحواجب في العامل، وهو زججن؛ لأن الترجيح الذي هو التدقيق، والترقيق يكون للحواجب دون العيون، ولا يصلح قوله: «العيون» أن يكون مفعولا معه، لأن الإخبار بالمعية ههنا لا يفيد شيئا، ولذلك أوجب فيه ابن هشام تبعا لجماعة من النحاة واحدًا من أمرين، فأما أن تضمن العامل، وهو زججن، معنى فعل آخر يصح تسليطه عليهما، مثل جملن، وحسَّنَّ، ونحوهما، وحينئذ يكون الثاني معطوفا على الأول عطف مفرد على مفرد.

انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٠٠ رقم ١١٦، أوضح المسالك رقم ٢٥٩، شرح الأشموني على الألفية رقم (٤٤٢)، باب: المفعول معه.

بَابُ الْحَالِ [١]

١٤٧- والْحَالُ والتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ عَلَى اخْتِلاَفِ الوَضْعِ وَالْمَبانِي

١٤٨- ثُمَّ كِلاَ النَّوْعَينِ جَاءَ فَضْلَهْ مُنَكَّرًا بَعْدَ تَمَامِ الجُمْلَهْ

الحال يذكر ويؤنث[٢]، وهو الأفصح يقال: حال حسنة، وحال حسن، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة، وهو قسمان:

(أ) مؤكدة، و لم يتعرض لذكرها.

(ب) ومؤسسة، وهي الاسم الفضلة المفسرة لما انبهم من الهيئات، ولما كان بين الحال والتمييز مشاركة في عدة أمور جمع بينهما في ذلك اختصارا فيشتركان في أن كلا منهما يكون منصوبا فضلة نكرة رافعا للإبهام لكن الحال لا يكون إلا منصوبا بخلاف التمييز، وإن ورد الحال، والتمييز بلفظ المعرفة أول كل منهما بنكرة محافظة على ما استقر لهما من لزوم التنكير نحو: اجتهد وحدك أي منفردا وقوله:

........................[٣] وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمرو

---

(١) الحال: هو الذي يذكر بيان الهيئة.

قال ابن الدهان: لا يكمل الحال في الغالب إلا بسبع شرائط:

١- منها: أن تكون نكرة.

٢- ومنها: أن تكون مشتقة.

٣- ومنها: أن تكون معرفة، أو ما في حكمها.

٤- ومنها: أن تكون منتقلة في الغالب.

٥- ومنها: أن يكون الكلام تم دونها، أو في تقدير ذلك.

٦- ومنها: أن تكون مقدرة بفي.

٧- ومنها: أن تكون جواب كيف [الغرة لابن برهان] (٢/٨٩).

وقال أبو حيان: الحال تذكر وتؤنث، واصطلاحا: عبارة عن اسم منصوب تبين هيئة صاحبها صالحة لجواب كيف، وزعم ابن مالك أنها قد تجر بياء زائدة.

انظر: التسهيل (١٠٨)، شفاء العليل (٢/٥٢١)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/٧٢٨)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٢٢).

(٢) «يذكر ويؤنث» أي: باعتبار الصفة الراجحة إليها. ويقال: حال حسن، وحسنة، وحالة حسنة، وحسن. اهـ.

(٣) وصدره:

=

أي: نفسا، والمراد بالفضلة هنا: ما يقع بعد تمام الجملة، وإن توقفت فائدة الكلام عليه، ألا ترى أن «مرحا» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾[1] منصوب على الحال، ولو أسقط لفسد المعنى ومثله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[2].

واعلم أن الحال قد تكون رافعة إما لإبهام هيئة الفاعل نحو: جاء زيد راكبا[3] أو هيئة المفعول نحو: ركبت الفرس مسرجا أو لهيئة صالحة لهما نحو: لقيت عبد الله راكبا، وقد يكون رافعا لهيئتهما معا نحو: لقيت عبد الله راكبين، وسيأتي أن التمييز يكون رافعا لإبهام ذات أو نسبة، وهذا هو معنى قوله: على اختلاف الوضع والمباني، أي وضع الكلمات المفردة وتركيبها، وقوله: «جاء بالإفراد» مراعاة للفظ مثنى المعنى.

الفرق بين الحال والتمييز

١٤٩- لَكِنْ إِذَا فَكَّرْتَ[4] فِي اسْمِ الْحَالِ وَجَدْتَهُ اشْتُقَّ مِنَ الْأَفْعَالِ

١٥٠- ثُمَّ يُرَى عِنْدَ اعْتِبَارِ مَنْ عَقَلْ جَوَابَ كَيْفَ فِي السُّؤَالِ مَنْ سَأَلْ

١٥١- مِثَالُهُ جَاءَ الْأَمِيرُ رَاكِبَا وَقَامَ قِسٌّ فِي عُكَاظَ خَاطِبَا

ثم أشار إلى ما افترقا فيه بقوله:

لما قدم أنهما يشتركان في النصب والفضلة والتنكير، دعت الحاجة إلى الفرق بينهما، وهو من أوجه اقتصر منها على وجهين:

أحدهما: أن الغالب على الحال أن يكون وصفا مشتقا من الفعل أي من مصدره للدلالة على متصف به بخلاف التمييز لا يكون غالبا إلا جامدًا كما سيأتي.

الثاني: أن الحال يصح أن يقع جوابا لسؤال مقدر بكيف؛ لأنها يسأل بها عن الأحوال بخلاف التمييز ألا ترى أن راكبا في جاء الأمير، وصفا مشتق من الركوب،

=

رأيتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنا

(١) سورة الإسراء آية (٣٧).

(٢) سورة الأنبياء آية (١٦).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب (١٥٦١/٣).

(٤) في ملحة الإعراب طبعة عيسى الحلبي ص ٢٠ في «نظرت» بدلا من فكرت.

ويصلح للوقوع في جواب كيف، ومثله خاطبا في قام قس في عكاظ خاطبا[١].

وقس بن ساعدة من فصحاء العرب كان خطيبا من خطباء الجاهلية مات قبل بعثة النبي ﷺ، **وكان مؤمنا بظهوره ﷺ**.

وعكاظ: سوق بوادي نخلة كانت لهم مشهورة، وهو غير منصرف للعلمية، والتأنيث، ومما افترقا فيه أن الحال لبيان الهيئة، وهو تارة لبيان الذات، وأخرى لبيان جهة النسبة، وأيضا النصب في الحال على معنى في وقت التمييز على معنى من البيانية، والحال يقع مفردًا، وجملة وشبهها، والتمييز لا يكون إلا مفردا، والغالب على الحال أن تكونِ منتقلة كما أن الغالب عليها أن تكون مشتقة، ومعنى انتقالها أن لا تكون لازمة لصاحب الحال، كما مثلنا، وربما كانت لازمة نحو: خلق الله الزرافة يداها أطول من رجليها.

صاحب الحال

و لم يتعرض الناظم لصاحب الحال، وهو من يكون الحال وصفا له في المعنى.

شروط صاحب الحال:

وشرطه أن يكون معرفة أو نكرة يصح الابتداء بها نحو: ﴿**خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ**﴾[٢] ﴿**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ**﴾[٣]، ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا لَهَا مُنْذِرُونَ**﴾[٤].

واعلم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والغالب عليه أن يكون فعلا متصرفا أو ما فيه معنى الفعل، وحروفه، وقد يكون فيه معنى الفعل دون حروفه، وقد يحذف، وإلى هذين أشار بقوله:

١٥٢- وَمِنْه مَنْ ذَا بِالْفِنَاءِ قَاعِدًا   وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا

أي: ومن الحال التي عاملها تضمن معنى الفعل دون حروفه: من ذا بالفناء قاعدا؛[٥]

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (١/٤٠٢، ٤٠٣)،هذاباب في ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور.

(٢) سورة القمر آية: (٧).

(٣) سورة فصلت آية: (١٠).

(٤) سورة الحجر آية: (٤).

(٥) قال سيبويه – رحمه الله – هذا باب: ما ينتصب لأنه حالٌ صال فيها المسؤول والمسؤول عنه ومثلهما: «... ومثل ذلك من ذا قائمًا، على الحال، أي من ذا الذي هو قائم بالبا... وأمَّا العامل فيه فبمنزلة هذا عبد

فمن مبتدأ، وذا خبره، وقاعدا: حال، والعامل فيه اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل، وهو أشير، ومثله زيد عندك قاعدا، وبكر في الدار جالسا؛ فقاعدا، وجالسا حالان من الضمير المستتر فيهما، والعامل فيهما الظرف، والمجرور لتضمنهما معنى الاستقرار، ومن الحال الذي حذف عاملها وجوبا ما بين ازدياد في مقدار، أو نقص فيه بتدريج نحو: بعته بدرهم؛ فصاعدا(١)، أو فسافلا، أي: فزاد الثمن أو فذهب صاعدا، أو فانحط سافلا، ويشترط لنصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء، أو بثم لا بالواو لفوت معنى التدريج معها، وقد يحذف عامل الحال جوازا لقرينة لفظية نحو: راكبا لمن قال: كيف جئت، ومنه ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾(٢) أي: نجمعها، أو حالية كقولك: للمسافر راشدا مهديا أي تذهب وللقادم مسرورا أي: رجعت.

وأما التمييز فقد أشار إلى حاله بقوله:

فَصْلُ التَّمْيِيز(٣)

١٥٣- وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ	لَكِنْ تُعَدَ مِنْ ذَوِي التَّمْيِيزِ
١٥٤- فَهْوَ الَّذِي يُذْكَرُ بَعدَ الْعَدَدِ	وَالْوَزْنِ وَالكَيْلِ وَمَذْرُوعِ الْيَدِ
١٥٥- وَمِنِ إِذَا فَكرت فيه مضمره	من قبل أن تذكره وتظهره

تعريف التمييز:

التمييز: مصدر بمعنى المميز بكسر الياء، ويرادفه التبيين والتفسير، وهو اسم نكرة

=

الله، لأن مَنْ مبتدأ قد بني عليه اسم... كما قلت:من ذا قائمًا، كأنك قلت! إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فضلك بها، ونصبه كنصب ما شأنك قائمًا» [الكتاب: ٦١/٢].

(١) قال سيبويه - رحمه الله- : هذا باب:ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: « أخذته بدرهم فصاعدا »، أخذته بدرهم فزائدا... الخ. انظر: الكتاب (٢٩٠/١)، المقتضب (٢٥٥/٣)، الخصائص (٢٦٨/٢)، علل النحو ص: ٣٧٥ بتحقيقي، شرح المفصل لابن يعش (٦٨/٢، ٦٩)، النكت للأعلم (٢١٧).

(٢) سورة القيامة آية: (٤).

(٣) انظر هذا الموضوع المراجع الآتية: المقتضب (٣٢/٣، ٣٤)، هذا باب التبيين الكتاب (٢٠٢/١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٤١٧)، خزانة الأدب (٩٩/٤)، علل النحو ص (٣٦).

فضلة متضمن معنى من يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة، وأراد الناظم بالمعرفة العلم بمحله كما يرشد إليه قوله؛ فهو الذي يذكر.

أقسام التمييز:

وقد فهم من حده أنه على ضربين:

- تمييز للفرد، وتمييز للنسبة.

فالأول: هو الواقع غالبا بعد ما يفيد المقادير من العدد والوزن، والكيل، والمساحة لبيان جنسها أي شيء هو فالواقع بعد العدد مجرور بالإضافة كثلاثة رجال، ومائة عبد، وألف غلام. نعم الواقع بعد أحد عشر؛ فما فوقه إلى تسع وتسعين؛ فإنه منصوب نحو: **﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾**[(١)] **﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيْلَةً﴾**[(٢)] **﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾**[(٣)]، وأما الواقع بعد غير ذي العدد من الوزن والكيل والمساحة فمنصوب وناصبه مميزه كعشرين مثلا عشرين درهما، وإن كان جامدا لطلبه ما بعده كاسم الفاعل:

أمثلة التمييز

١٥٦- تَقُولُ عِنْدِي مَنَوَانٌ زبدًا وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدَا

١٥٧- وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلا وَمَالَهُ غَيْرُ جَرِيبٍ نَخْلاَ

أتى بأربعة أمثلة الأول: للموزون، والثاني: للمعدود، والثالث: للمكيل، والرابع: للمذروع، والمنوان تثنية منا كعصا، وقد مر أنه لغة في المن، والجريب قطعة معلومة من الأرض، ولك في تمييز غير العدد ثلاثة أوجه نصبه كما تقدم، وجره بمن ظاهرة كرطل من زيت، ومنوان من زبد، وجريت من نخل، وصاع من تمر، وإضافته إلى جنسه كرطل زيت، ومنوا زيد، وجريب نخل، وصاع تمر نعم، إن أريد بالمقادير الآلات التي يقع بها التقدير؛ لم يجز إلا إضافتها كعندي منوا سمن، وقفيز بر تريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن، والمكيال الذي يكال به البر، والإضافة حينئذ بمعنى اللام.

---

(١) سورة المائدة آية (١٢).

(٢) سورة الأعراف آية (١٤٢).

(٣) سورة ص آية (٢٣).

أما تمييز العدد؛ فلا يجوز جره بمن كتمييز النسبة المحول، وأشار إلى تمييز النسبة بقوله:

فَصلُ: مَنْصُوبُ أَفْعَالِ المدح والذَّم كَنِعمَ وَبِئسَ

١٥٨- وَمِنْهُ أَيْضًا نعِمَ زَيْدٌ رَجُلاَ ... وَبِئسَ عَبْدُ الدَّارِ مِنْهُ بَدَلاَ

١٥٩- وَحَبَّذَا أَرضُ الْبَقِيعِ أَرْضا ... وَصَالِحٌ أطْهَرُ عَنْكَ عِرضَا

١٦٠- وَقَدْ قَررتَ بِالإِيَابَ عيْنًا ... وَطِبْتَ نَفْسًا إذْ قَضَيت الدَّينا

أي: ومن التمييز ما يرفع الإبهام عن مضمون الجملة، وهو قسمان:

أ - محول. ب- وغير محول.

فالأول ثلاثة أنواع: محول عن المبتدأ نحو: صالح أطهر منك عرضا، أصله عرض صالح أطهر منك؛ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فارتفع صالح أطهر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومنه: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالا﴾(١).

ومحول عن الفاعل نحو: قر زيد عينا، وطاب محمد نفسا. أصله قرّتْ عين زيد، وطابت نفس محمد؛ فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه؛ ثم جيء بالمضاف تمييزًا، ومحول عن المفعول، و لم يتعرض له الناظم نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾(٢) أصله، وفجرنا عيون الأرض فحوّل المفعول وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الأرض، والثاني نحو: امتلأ الإناء، ونعم رجلا زيد، وبئس بدلا عبدالدار، وحبذا أرض البقيع أرضا؛ لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول، والناصب لتمييز النسبة ما تقدمه من فعل أو شبهه.

واعلم أن نعم، وبئس موضوعان لإنشاء المدح والذم ففاعلهما إما بآل الجنسة على الأصح نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾(٣) ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾(٤)، أو مضافا لما هي فيه نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾(٥) ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾(٦) أو مضمرا مفردا مستترا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمخصوص نحو: نعم رجلا زيد، ونعم رجلين الزيدان، ونعم

---

(١) سورة الكهف آية: (٣٤).

(٢) سورة القمر آية: (١٢).

(٣) سورة ص آية: (٣٠).

(٤) سورة الكهف آية (٢٩).

(٥) سورة النحل آية (٣٠).

(٦) سورة النحل آية (٢٩).

رجالا الزيدون.

وإذا استوفت نعم وبئس فاعلهما الظاهر، أو المضمر، وتمييزه جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم على أنه مبتدأ أو الجملة قبله خبره، والرابط بينهما العموم المستفاد من أل فيما إذا كان الفاعل ظاهرا، والضمير فيما عداه، أو خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل؛ فيتعين حينئذ ابتدائية، ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل، ولا بينه، وبين التمييز عند البصريين، وما وقع في النظم إما مذهب كوفي أو ضرورة.

وأما حبذا[١] فهي كنعم في العمل، والمعنى مع زيادة أن الممدوح محبوب للقلب، والأصح أن ذا فاعله؛ فلا يتبع ويلزم الإفراد، والتذكير، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك لشبهه بالمثل، ويجب ذكر المخصوص بعده على أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، والرابط بينهما اسم الإشارة أو خبر لمبتدأ محذوف.

حكم تقديم التمييز على عامله[٢]

ويجوز تقديم التمييز على المخصوص نحو: حبذا رجلا زيد، وتأخيره كما مثل الناظم.

وإذا أريد بحبذا الذم أدخل عليها لا فتساوى بئس في العمل، والمعنى؛ فيقال: لا حبذا زيد.

---

(١) انظر «عن حبذا» المراجع الآتية.

الكتاب لسيبويه (٢/١٨٠)، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (٢/١٤٠- ١٤٦)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/١٣٨)، النحو الوافي (٣/٣٨٠)، شرح جمل الزجاجي (١/٦٠٩)، علل النحو للوراق ص (٤١٠) بتحقيقي.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (١/١٠٨ طبعة بولاق).

بَابُ كَمْ الاسْتَفْهَامِيَّةِ

١٦١- وَكَـــمْ إذَا جِئتَ بِهَا مُسْتَفْهِما فانْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَبا تَحْوِي السَّما

تقدم أن كم استفهامية وخبرية[1]، وأن الاستفهامية بمعنى أي عدد؛ فإذا استفهمت غيرك بكم، وجب نصب ما بعدها على التمييز، ولا يكون إلا مفردا كتمييز أحد عشر؛ فتقول: كم كوكبا تحوي السماء؟ أي تجمع كما تقوله: رأيت أحد عشر كوكبا. فكم مفعول مقدم لتضمنه ماله مصدر الكلام، وكوكبا تمييز، وما بعده فعل، وفاعل نعم إن جرت كم بالحرف جاز لك في تمييزها إذا كان متصلا بها الجر أيضا بمن مضمرة على الأصح، ويجوز إظهارها؛ فتقول بكم من درهم اشتريت أو بكم درهم اشتريت.

---

(١) انظر عن «كم» المراجع الآتية:

الكتاب لسيبويه (١٥٧/٢)، وفهارس الدكتور عبد الخالق عظيمة للكتاب (ص ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠)، المقتضب (٥٥/٣)، الجنى الداني (٢٧٥)، حروف المعاني (٦٠)، مغني اللبيب (١٥٧/١)، علل النحو للوراق ص ٥٤٨ بتحقيقي.

بَابُ المفعُولُ فِيهِ وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفًا «زمان والمكان» (١)

١٦٢- وَالظَّــرْفُ نَــوْعَانِ فَظَرْفُ أَزْمِنَهْ يَجْــرِي مَــعَ الدَّهــرِ وظَرفُ أَمْكِنَهْ

١٦٣- والكُــلُّ مَنْصُوبٌ عَلَى إضْمَارِ في فاعْتَبِــرِ الظَّــرفَ بِهــذَا واكْــتَفْ

من المنصوبات المفعول فيه ويسمى الظرف، وهو: كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل(٢) على معنى في، وقسمه الناظم إلى زماني، ومكاني، وذكر أن الكل منصوب على إضمار في، والمراد من إضمارها ملاحظة معناها كما أشرنا إليه لا ملاحظة لفظها، و لم يعتبر في هذه الملاحظة الاطراد كما فعل ابن مالك؛ لأن هذا الشرط قد اضطرب أي: اختلف فيه، وناصب المفعول فيه ما سبقه من فعل أو شبهه، وسمي ظرفا لوقوع الفعل فيه، إذا كان فعل لا بد له من زمان أو مكان يقع فيه.

إعراب ظرف الزمان:

وظروف الزمان السائرة بسير الدهر جميعها تقبل النصب على الظرفية لا فرق بين مبهمها، وهو ما دل على وقت غير معين كوقت وحين، ومختصها كأسماء الشهور، والأيام.

إعراب ظرف المكان:

وأما ظروف المكان؛ فلا يقبل النصب منها إلا نوعان:

أحدهما: ما كان مبهما، وهو ما لا يختص بمكان بعينه، وهو ضربان:

أحدهما: الجهات الست السابقة كأمام، وفوق، ويمين، وعكسهن، وما أدى معناها كتلقاء، ودون، وثم، وغربي، وشرقي، وناحية، ومكان.

ثانيهما: المقادير أي الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ(٣)،

---

(١) ما بين القوسين من وضع المحقق لإتمام الفائدة والمعنى.

(٢) الفعل يدل بصيغته على الزمان... وأما ظروف المكان فالفعل لا يدل عليها من لفظه، وإنما يدل عليها بالمعنى [علل النحو للوراق ص ٥٠٣].

(٣) قال ابن دريد في جمهرة اللغة (٣/٣٣٢): «الفرسخ من الأرض اشتقاقه من الفرسخة سراويل مفرسخة» أي: واسعة، وأما قول أبي منصور الجواليقي في المعرب صك ٢٥٠ فارسي معرب فمردود بما سقته من قول ابن دريد، كما ان لكلمة الفرسخ معان عدة. انظرها في هامش المعرب ص: ٢٥٠، والفرسخ: ثلاثة أمال. والميل: أربعة آلاف ذراع [لسان العرب (١/٢٥٠)].

والبريد[1]، والميل.

النوع الثاني: ما صيغ من مصدر عامله، وهو ما اتحدت مادته، ومادة عامله كذهبت مذهب زيد، وأنا قائم مقامك، وسرني جلوسك مجلسك، ومن النحاة من جعل هذا من قسم المبهم أيضا؛ فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد كما يتعين ذلك من غيره من أسماء المكان المختصة كصليت في المسجد، وأقمت في الدار.

وأما قولهم: دخلت الدار، وسكنت الشام؛ فمفعول به حقيقة، أو مفعول فيه، إجراء له مجرى المبهم هذا عند من لا يعتبر الإطراد، وأما عند من اعتبره؛ فهو منصوب على نزع الخافض توسعا، أو إجراءا للازم مجرى المتعدى، وإنما استأثر ظرف الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان مطلقا بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان؛ لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته، وبالالتزام، وعلى المكان بالالتزام فقط.

١٦٤- تَقُولُ صَامَ خَالِدٌ أَيَّامَا وَغَابَ شَهْرًا وأَقَامَ عَامَا
١٦٥- وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطِحِ المسْجِدِ والْفَرَسُ الأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ
١٦٦- وَالرِّيحُ هَبَّتْ يُمْنَةَ المُصَلِّى وَالزَّرْعُ تِلْقَاءَ الْحَيَا الْمُنْهَلِّ
١٦٧- وَقِيمَةُ الْفِضَّةِ دُونَ الذَّهْب وَثَمَّ عَمْرٌو فَادْنُ مِنْهُ وأَقَرْب
١٦٨- وَدَارِهُ، غَرْبِّي فَيْضِ الْبَصره ونَخْلُهُ شَرْقِّي نَهْرِ مُرَّهْ

أتى الناظم بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص، ولم يمثل للمبهم منه كصمت حينا، أو وقتا وبقية الأمثلة المذكورة لظرف المكان المبهم فقط، ولم يتعرض لما صيغ من مصدر عامله، ولا لما دل على مقدار من أسماء المكان، والأبلق هو: الأبيض، والحيا بالقصر المطر، والمنهل المنصب بشدة، وثم بفتح الثاء المثلثة، وتشديد الميم ظرف مبني يشار به للمكان البعيد نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ﴾[2] وغربي منسوب إلى الغرب وشرقي منسوب إلى الشرق. والمعنى: المكان الذي يلي الغرب أو الشرق، وفيض البصرة زيادة دجلتها، ومرة

---

(١) البريد: فرسخان، [لسان العرب (١/ ٢٥٠)].

(٢) سورة الشعراء آية (٦٤).

اسم رجل كمعبد.

١٦٩- وَقَـدْ أَكَلْـتُ قَـبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَإِثْـرَهُ وَخَلْفَـهُ وَعِـنْدَهُ

هذه الأسماء المذكورة من الظروف أيضا، لكنها لما لم تتعين لأحد الظرفين بل صلحت لكل منهما باعتبار ما تضاف إليه أفردها بالذكر تبعا للناظم في شرحه؛ فإن أضفتها إلى ظرف الزمان التحقت به، وانتصبت انتصابه نحو: صمت قبل السبت، وبعد الخميس، وإثر رمضان، وخلف شعبان، وقدمت عند طلوع الشمس، وإن أضفتها إلى ظرف المكان انتصبت انتصابه أيضا نحو: داري قبل المسجد، وبعد الحمام، وخلفه، وعنده، ولما كانت عند لا تتصرف نبه على ذلك بقوله:

١٧٠- وَعِـنْدَ فِـيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ لكـنَّها بِمـنْ فَقَـطْ تُجَـرُّ

١٧١- وَأَيْـنمَا صَادَفْتُ فِي لا تُضْمَرُ فَارْفَـعْ وَقُـلْ يَـوْمُ الْخَمِـيسَ نَيِّر

يشير إلى أن ما استعمل من ظرف الزمان أو المكان ظرفا تارة، وغير ظرف أخرى: كأن استعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا، أو مفعولا به؛ فإنه يسمى في اصطلاح النحاة ظرفا متصرفا كيوم؛ فإنه استعمل ظرفا في نحو: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾[1] لكون نصبه على إضمار في وغير ظرف نحو: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا﴾[2] إذ ليس منصوبا على إضمار في بل على أنه مفعول به إذ المراد أنهم يخافون نفس ذلك اليوم ومثله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[3] فحيث مفعول به، ووقع عليه الفعل لا فيه وناصبه مقدر دل عليه أعلم.

وما لزم النصب على الظرفية، و لم يخرج عنها أصلا كقط وعرض، وهما مبنيان على الضم، أو خرج عنها لكن إلى حالة تشبهها وهي الجر بمن خاصة؛ فإنه يسمى في اصطلاحهم ظرفا غير متصرف كعند؛ فإنه لا يستعمل إلا ظرفا نحو: جلست عندك أو مجرورا بمن نحو: خرجت من عندك، ومثله قبل، وبعد، ولدن.

وإذا تقرر أن اسم الزمان أو المكان يكون على حسب العوامل إذا لم يكن على معنى في فقول الناظم؛ فارتفع محمول على حالة الابتداء كما مثل.

---

(١) سورة يوسف آية: (١٢).

(٢) سورة الإنسان آية: (٧٦).

(٣) سورة الأنعام آية: (٦).

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ [١]

١٧٢- وَكُــلُّ مَا اسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجَبِ   تَــمَّ الكَـــلاَمَ عِـــنْدَهُ فَلْيُنــصَبِ

١٧٣- تَقُــولُ قَامَ[٢] الْقَومُ إلا سَعْدَى   وَقَامَــتِ النِّــسْوَةُ إلاَّ دَعْــدَا

من المنصوبات المستثنى في بعض أحواله.

تعريف الاستثناء:

وهو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا، وأما الاستثناء فهو إخراج ما لولاه لدخل فيما قبله.

أدوات الاستثناء:

وأدواته ثمانية ألفاظ ذكر منها هنا ستة، وهو أربعة أقسام:

١- ما هو حرف، وهو إلا.

٢- وما هو فعل، وهو ليس، ولا يكون.

٣- وما هو مشترك بينهما وهو خلا، وعدا، وحاشا، كما تقدم.

٤- وما هو اسم، وهو غير، وسوى بلغاتها، وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بإلا؛ لأنها أصل أدوات الاستثناء، وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس، ثم المستثنى بإلا حالات:

إحداها: أن يكون ما قبلها كلاما تاما موجبا؛ فيجبُ نصب المستثنى بإلا سواء كان الاستثناء متصلا، كما مثل الناظم أم منقطعا نحو: قام القوم إلا حمارًا، والمعنى بالتام أن يكون الكلام مشتملا على المستثنى منه، وبالموجب ما لم يسبق بنفي أو استفهام، أو نهي.

الثانية: أن يكون ما قبلها غير تام، وغير موجب فيعرب المستثنى بحسب ما يقتضيه العامل ولا عمل لإلا فيه ومن ثم يسمى هذا الاستثناء مفرغا؛ لأن ما قبل إلا تفرغ أي تسلط للعمل فيما بعدها تقول: ما جاء إلا زيد؛ فترفع زيدا بجاء، وما رأيت إلا زيدا؛

---

(١) أحكام الاستثناء في المراجع الآتية: الكتاب (٢٤٨/٥، ٢٤٩)، النحو الوافي (٣١٥/٢)، علل النحو للوراق ص (٥٣٩) بتحقيقي، خزانة الأدب (٥٥٠/٢، ٥٥١).

(٢) في طبعة عيسى البابي الحلبي: بدلا من «قام» «جاء».

فتنصبه برأيت، وما مررت إلا بزيد؛ فتجره بالياء، فصار الحكم معها كالحكم بدونها وعن هذه الحالة احترز بقوله تمّ الكلام عنده.

الثالثة: أن يكون ما قبله تاما غير موجب، وإليه أشار بقوله:

١٧٤- وَإِنْ يَكُنْ فِيمَا سِوَى الإِيجَابِ فَأَوْلِهِ الإِبْدَالَ فِي الإِعْرَابِ

يعني: وإن يكن المستثنى مسبوقا بكلام تام في غير الإيجاب، وهو النفي وشبهه من نهي، أو استفهام إنكاري؛ فأوله الإبدال أي: فاعطه إياه بأن تجعل المستثنى تابعا للمستثنى منه في إعرابه بدلا أي بدل بعض من كل عند البصريين نحو: ما قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال، وما مررت بأحد إلا زيد بالجر، وهو غير متعين بل يجوز النصب أيضا على الاستثناء، وقد قرئ بهما في: ﴿مَا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[1] نعم الإبدال راجح فيما إذا كان الاستثناء متصلا كما مثلناه مرجوح فيما إذا كان منقطعا، وأكن تسلط العامل على المستثنى كما في قوله:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إلا اليَعَافِيرُ وَإلاَّ العِيسُ[2]

---

(١) سورة النساء آية: (٦٦).

والتقدير: ما فعله إلا قليل منهم، والرفع أحسن وأكثر؛ فالرفع على أن يكون بدلا من الواو في «فعلوه» وقرأ بالنصب ابن عامر وحده،وقرأ الباقون بالرفع: انظر السبعة (٢٣٥)، والتيسير (٩٦)، والنشر (٢٥٠) قال النحاس: الرفع أجود؛ لأن اللفظ أولى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى، وقال ابن يعيش: وإنما كان البدل هو الوجه؛ لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وفي البدل فصل مشاكلة ما بعد إلا لما قبلها فكان أولى. اهـ انظر: الكتاب (٢٦٠/١)، المقتضب (٣٩٥/٤)، البحر الميط (٢٨٥/٢)، البيان (٢٥٨/١)، الحجة (٢٨٠/٢- ٢٨٣)، مجمع البيان (٧٠/٢).

(٢) قائله: عامر بن الحارث المعروف بجران العود.

اللغة: «اليعافير» جمع يعفور- بفتح الياء أو ضمها- وهو الظبي الأعفر أي الذي لونه لون العفر، وهو التراب. «العيس» الإبل.

الإعراب: «وبلدة» الواو واو رُبَّ. بلدة: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. «ليس» فعل ماض ناقص «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الجملة من ليس، واسمه وخبره صفة لبلدة، وخبر المبتدأ - على هذه الرواية- محذوف، وتقدير الكلام: سكنتها، أو أجبتها. «إلا» أداة استثناء. «اليعافير» بدل من أنيس.

«وإلا» الواو عاطفة. إلا: أداة استثناء. «العيس» معطوف على اليعافير، فهو بدل أيضا من أنيس.

الشاهد فيه: قوله: «إلا اليعافير وإلا العيس» حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدلان من قوله: «أنيس»

فإن لم يمكن ذلك نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص[١] تعين النصب إجماعا. والمتصل ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه بخلاف المنقطع، ومحل قوله؛ فأوله الإبدال إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فإن تقدم امتنع الإبدال، وتعين النصب كما سيأتي.

١٧٥- تَقُولُ مَا الْفَخْرُ إلاَّ الْكَرَمُ وَهَلْ مَحَلُّ الأَمْنِ إلاَّ الْحَرَمُ

مثال للمستثنى

ظاهره أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجب؛ فيكون ما بعد إلا بدلا، وليس كذلك؛ لأن الاستثناء فيه من كلام غير تام فهو مثال للاستثناء المفرغ، و لم يتعرض الناظم لحكمه؛ فالفخر مبتدأ، وما بعده إلا خبره، ومثله ما بعده.

١٧٦- وَإنْ تَقُلْ لا رَبَّ إلاَّ اللهُ فَارْفَعْهُ وَارْفَعْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

أشار بهذا البيت إلى أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يبدل على المحل نحو: لا ربَّ إلاَّ اللهُ. بالرفع على البدلية من محل اسم لا؛ فإنه في موضع رفع بالابتداء قبل دخولهما وبالنصب على الاستثناء، وخبر لا محذوف تقديره: لا رب في الوجود إلا الله، وإنما لم ينصب على البدلية باعتبار اللفظ؛ لأن لا لا تعمل في معرفة، ولا موجب، ومثله: لا إله إلا الله، وقد استشكل الإبدال من المحل بأن الرافع للمحل قد زال بدخول الناسخ ولو اعتبر لا مع اسمها إذ هما في محل الابتداء عند سيبويه لم يتوجه عليه دخول لا على

=

مع أنهما ليسا من جنس الأنيس أي الذي يونس به. يقول الأستاذ عبد السلام هارون الأمين العام لمجمع اللغة العربية بالقاهرة – رحمه الله- في تعليقه على الشاهد في الكتاب لسيبويه (١/٢٦٣) باب: ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف. «جعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوته، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه». وقال الشاهد فيه: الموضع الثاني في رفع اليعافير، والعيس بدلا من الأنيس على الإتساع، والمجاز. انظر: الإنصاف (١/٢٧١، ٣٧٧)، همع الهوامع (١/٢٢٥)، (٢/١٤٤)، المقتضب (٢/٣١٩، ٣٤٧) (٤/٤١٤)، التصريح على التوضيح (١/٣٥٣) معاني القرآن للفراء (١/٤٧٩)، مجالس ثعلب (٣١٦، ٣٥٢)، علل النحو للوراق بتحقيقي (ص ٢٧٨، ٤٣٥).

(١) «ما زاد هذا المال إلا ما نقص»، وما نفع زيد إلا ما ضرَّ إذ لا يقال: زاد النقص، ونفع الضر، وحيث وجد شرط جواز الإبدال؛ فالأرجح النصب عندهم. اهـ [أشموني].

المعرفة، واختار أبو حيان أن الاسم الكريم بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، ومما يتعين فيه الإبدال على المحل تابع المجرور بمن الزائدة نحو: ما في الدار من أحد إلا زيدًا بنصب زيد على الاستثناء، وبرفعه على البدلية حملا على المحل، ولا يجوز جره حملا على اللفظ؛ لأن من الزائدة لا تجر المعرفة:

١٧٧- وَانْصِبْ إذَا مَا قُدِّمَ المُسْتَثْنَى ... تَقُولُ هَلْ إلاَّ العِرَاقَ مَغْنَى

يشير إلى أن محل جواز الإبدال في التام غير الموجب إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فإن تقدم امتنع الإبدال، ووجب النصب[١] على الاستثناء كقوله[٢]:

ومَالِيَ إلاَّ آلَ أحْمَدَ شيعةٌ ... وَمَالِي إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[٣]

ومنه ما مثل به في قوله: (تقول هل إلا العراق مغنى) أصله هل مغنى لنا إلا العراق.

يقال: غنى بالمكان كرضي، إذا أقام به، والمعنى هل لنا منزل إلا العراق، وإنما امتنع الإبدال؛ لأن التابع لا يتقدم على متبوعه.

وأما إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو: ما جاءني أحد إلا زيد خير منك؛ فمذهب سيبويه جواز الإتباع بدلا، والنصب على الاستثناء، والإتباع عنده أرجح للمشاركة،

---

(١) قوله: «وجب النصب» لأن تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف. اهـ.

(٢) الكميت بن زيد الأسدي. من قصيدته الهاشمية التي يمدح فيها آل رسول الله ﷺ.

(٣) ما مثله به في قوله: تقول هل:

البحر: الطويل.

اللغة: «شيعة» أشياع، وأنصار، أشايعهم، وأجرى معهم فيما يذهبون إليه.

«مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق»، والمراد: الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية، و «أحمد» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية، ووزن الفعل. «شيعة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

«وما» الواو عاطفة. ما: نافية. «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

«إلا» أداة استثناء. «مذهب» منصوب على الاستثناء، ومذهب مضاف، «والحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آلَ أحمدَ» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعين، لأنه مقدم على المستثنى منه. وأصل نظم البيت، ومالي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مذهب إلا مذهب الحق.

انظر: شرح قطر الندى ص (٣٤١)، رقم (١٠٩)، أوضح المسالك رقم (٢٦٢)، شذور الذهب (ص: ٣٢٤، ٣٢٥) رقم (١٢٤)، الأشموني رقم (٤٤٨).

وعند المازني، وجوب النصب، وعند المبرد اختياره، وعند ابن مالك استواؤهما.

١٧٨- وَإِنْ تَكُـنْ مُـسْتَثْنِيًا بِمَا عَدَا أَوْ مَـا خَـلاَ أَوْ لَـيْسَ فَانْصِبْ أَبدَا

١٧٩- تَقُـولُ جَاءوُا ما عَدَا مُحَمَّدا وَمَـا خَـلاَ عَمْـرًا وَلَـيْس أَحْمَدَا

إذا استثنيت بما خلا، وما عدا، وجب نصب المستثنى بهما على أنه مفعول به لتعين فعليتهما بعد لأن ما المصدرية لا يليها حرف جر، وفاعلهما ضمير عائد إلى البعض المفهوم من الكل السابق، وجوز بعضهم جر المستثنى بهما على تقدير ما زائدة، وهو شاذ؛ لأنه لم يعهد زيادة ما قبل حرف الجر، وإنما عهدت بعده، وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف، وإنما الخلاف هل هو على الحال، أو الظرفية على حذف مضاف فتقدير جاءوا ما عدا محمدا مثلا: أي مجاوزين محمدا، أو وقت مجاوزتهم محمدا، وأما المستثنى بليس نحو: جاءوا ليس أحمد فهو واجب النصب؛ لأنه خبرها، واسمها ضمير مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من الكل السابق أي: ليس هو أي بعض الجائين أحمد.

واختلف في جملة الاستثناء هل لهما محل؟ فقيل: محلها نصب على الحالية وقيل لا؛ لأنها مستأنفة. وصححه ابن عصفور، ومثل ليس لا يكون نحو: قام القوم لا يكون زيدا، وقد تقدم أنه يستثنى بخلا، وعدا، وحاشا نواصب للمستثنى، أو خوافض له قال أبو حيان: والأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا يقال: ما في الدار أحد خلا حمارا.

١٨٠- وَغَيْـرُ إِنْ جِئْتَ بِهَا مُسْتَثْنِيَةَ جَـرَّتْ عَلَـى الإِضَـافةِ المُـسْتَوْلِيَهْ

١٨١- وَرَاؤُهَـا يَحْكُـمُ فِي إِعْرَابِهَا مِـثْلَ اسْـمِ إِلاَّ حِـينَ يُـسْتَثْنَى بِهَا

الأصل في غير أن تستعمل صفة إذ هي بمعنى مغاير كمررت برجل غير زيد، وقد تخرج عن الصفة، وتتضمن معنى إلا في الاستثناء؛ فيستثنى بها حملا لها عليها، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، ولا يخرج عن الجر أصلا لملازمتها الإضافة المستولية عليها، ويجب في لفظ غير أن يعرب بما كان يعرب به المستثنى بإلا، وقد عرفت تفصيله؛ فيجب نصب غير على الحالية بعد الكلام التام الموجب نحو: قام القوم غير زيد، ويكون على حسب العوامل بعد الكلام المنفي غير التام نحو: ما قام غير زيد، وما رأيت غير زيد، وما مررت بغير زيد، ويترجح الإبدال على النصب في الكلام التام الغير الموجب إذا كان الاستثناء متصلا، ولم يتقدم المستثنى نحو: ما قام القوم غير زيد، وما رأيت القوم غير زيد، وما مررت بالقوم غير زيد؛ فإن تقدم وجب النصب نحو: ما قام غير زيد أحد، ولم يتعرض الناظم لسوى؛

لأنها عند سيبويه، والجمهور لا تكون إلا ظرفا، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة، ومذهب الزجاج، واختاره ابن مالك أنها كغير معنى، وإعرابا، وجزم به ابن هشام في «**القطر**»[١] وصححه في الشذور[٢] قال ابن مالك: وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قولك: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد؛ فإن أحدا لا يقول إن سوى هنا عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على ذلك فهو بمعزل عن الظرفية.

ثانيهما: أن من يحكم بظرفيتها يحكم بلزومها إياها، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نظما، ونثرا خلاف ذلك[٣]؛ فإنها قد أضيف إليها[٤]، وابتدئ بها وعملت فيها نواسخ الابتداء[٥]، ونحوها من العوامل اللفظية[٦] انتهى، وقد نظر فيه من أوجه ليس هذا موضع ذكرها.

---

(١) شرح قطر الندى ص (٣٤١).

(٢) شرح شذور الذهب ص (٣٢٤).

(٣) «خلاف ذلك» فوقعت فاعلا في قوله:

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا ... ن دِنّاهُم كمــــا دَانوا

الشاهد فيه: على أن «سوى» قد خرجت من الظرفية إلى الاستثناء عند الكوفيين، وهنا مرفوعة بضمة مقدرة على الألف على أنها بدل من فاعل، لم يبق المحذوف، أي لم يبق سوى العدوان، وهذا عند البصريين لا يجيء إلا في ضرورة الشعر. وقائله: الفند الزماني في حرب البسوس. انظر في: خزانة الأدب (٣١/٣) رقم (٢٤١)، والهمع (٢٠٢/١)، والتصريح (٣٦٢/١)، أمالي الغالي (٢٦٠/١)

(٤) وقد أضيف إليها: كقوله:

فَإنّني وَالَّذي يَحجُ لَهُ النـّـ ... ـــاسُ بجدوى سِواكَ لَمْ أَثِقِ

البحر: المنسرح. انظر: الأشموني (١٥٩/٢).

(٥) «نواسخ الابتداء» كقوله:

أأَسَدكُ لَيْلَى لسِرِ بينِي وبينْهَا ... سِوَى لَيْلَةَ إنّي إذًا الصبُورُ

البحر: الكامل. قائله: جميل بن معمر. المصادر: ديوانه (٩٧).

(٦) العوامل اللفظية كما في قوله ﷺ: «دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسهم». أخرجه مسلم (٢٢١٥/٤) ٥- كتاب الفتن ٥- باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض رقم ١٩- (٢٨٨٩)، أبو داود (٤٥٢/٤) ٢٩- كتاب: الفتن والملاحم. ١- باب: ذكر الفتن ودلائلها (٤٢٥٢)، الترمذي (٣٤- كتاب: الفتن ١٤- باب ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثا في أمته (٢١٧٦). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٣٦٨/٤، ٣٦٩ بتحقيقي) ٣٧٦- كتاب الفتن ٩- باب: ما يكون من الفتن (٣٩٥٢)، تحفة الأشراف (٢١٠٠).

بَابُ لاَ النَّافِيةِ للجنسِ[1]

١٨٢- وانْصِبْ بلاَ في النَّفي كُلَّ نَكِرَةْ كَقَولِهِمْ لاَ شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهْ

١٨٣- وَإِنْ بَدَا بَيْنَهُما مُعْتَرِضُ فَارْفَعْ وَقُلْ لاَ لأَبِيكَ مُبْغِضٌ

تعمل لا عمل إن من نصب الاسم، ورفع الخبر إذا قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق، و لم يدخل عليها جار، وكان اسمها نكرة متصلة بها، وخبرها أيضا نكرة؛ فلو قصد بها نفس الوحدة، أو كان نفيها إياه على سبيل الاحتمال لم تعمل هذا العمل، وكذا لا عمل لها، إن دخل عليها جار نحو: جئت بلا زاد، ولو كان مدخولها معرفة أو نكرة منفصلة عنها وجب إعمالها[2] وتكرارها فيرتفع ما بعدها على الابتداء نحو: لا زيد في الدار ولا بكر ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾[3]، وأما نحو: قضية، ولا أبا حسن لها فمؤول وعملها على خلاف القياس.

لكن ورد السماع به؛ فإن أفردت عملت وجوبا، وإلا جوازا لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافا نحو: لا صاحب علم ممقوت، أو شبيها به بأن يكون عاملا فيما بعده عمل الفعل نحو: لا حسنا وجهه مذموم، ولا طالعا جبلا حاضر، ولا راغبا في الشر محمود.

لكن ورد السماع به فإن أفردت عملت وجوبا، وإلا جوازا لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافا نحو: لا صاحب علم ممقوت، أو شبيهابه بأن يكون عاملا فيما بعده عمل الفعل نحو: لا حسنا وجهه مذموم، ولا طالعا جبلا حاضر، ولا راغبا في الشر محمود.

فإن كان اسمها مفردا بنى معها على ما ينصب به لو كان معربا، ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافا، ولا شبيها به؛ فدخل المفرد وجمع التكسير، والمثنى والمجموع على حده، وجمع المؤنث السالم فالمفرد، وجمع التكسير يبنيان على الفتح نحو: لا رجل، ولا رجال؛ لأن نصبهما به والمثنى والمجموع على حده يبنيان على الياء نحو: لا رجلين، ولا قائمين؛ لأن نصبهما بهما، وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على الكسر، أو الفتح نحو: لا مسلمات، وعلة

---

(١) أحكام ((لا)) النافية للجنس انظر عنها: الكتاب: (٢/٢٤٧)، المبرد في المقتضب (٤/٣٥٧)، مغني اللبيب (١/١٩٤)، علل النحو للوراق (ص ٥٥٢)، المقتصد للجرجاني (١/٧٩٩).

(٢) «وجب إهمالها» أي لضعفها بالفصل، ووجب حينئذ تكرارها كمثالها تنبيها على نفي الجنس، إذ هو تكرار للنفي كما يجب مع المعرفة جبرا لمافاتها من نفس الجنس، وأجاز المبرد، وابن كيسان عدم تكرار لا فيهما اهـ.

(٣) سورة الصافات آية: (٤٧).

بناء اسم لا تضمنه معنى من، وقيل: تركبه معها تركيب خمسة عشر.

وإنما بني معها على ما ينصب به ليكون البناء على ما استحقه ذلك الاسم النكرة في الأصل قبل البناء، وإنما لم يبن المضاف، ولا الشبيه به؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيرد الاسم بسببها إلى ما يستحقه في الأصل من الإعراب، وما اقتضاه كلام الناظم من أن اسم لا منصوب بها نصب إن المشددة مفردا كان أو غيره هو مذهب كوفي. والراجح ما ذكرناه من التفصيل.

١٨٤- وَارْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْيًا وَانْصِبِ أَوْ عَابِرِ الإِعْرَابَ فِيهِ نُصِبِ

١٨٥- تَقُولُ لاَ بَيْعٌ وَلاَ خِلاَلُ فِيهِ وَلا بَيْعٌ وَلا خِلالُ[(١)]

إذا تكررت لا مع النكرة نحو: ﴿لا بَيْعٌ فيه[(٢)] وَلا خلالٌ﴾[(٣)]، ومثله لا حول ولا قوة. جاز لك في جملة التراكيب خمسة أوجه، وذلك؛ لأنه يجوز في النكرة الأولى وجهان: الفتح، والرفع؛ فإن فتحتها جاز لك في الثانية ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب، وإن رفعتها فلك في الثانية وجهان: الرفع، والفتح، ويمتنع النصب؛ فتحصل أنه يجوز رفع الاسمين على إلغاء لا وإعمالها عمل ليس، وفتحهما على إعمالهما إن وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس وفتح الأول، ونصب الثاني على جعل لا الثانية زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها، وهذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلامه أما رفعهما وفتحهما فمستفادان من النصف الأول.

١٨٦- والرَّفْعُ فِي الثَّانِي وَفَتْحُ الأَوَّلِ قَدْ جَازَ وَالْعَكْسُ كَذَاكَ فَافْعَلِ[(٤)]

وأما البقية فمن الثاني إذ المغايرة تصدق بها غاية ما فيه إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة، وعلى ما يصحبه تنوين تارة أخرى، ويوجد في بعض النسخ:

١٨٧- وَإِنْ تَشَأْ فَافْتَحْهُمَا جَمِيعًا وَلاَ تَخَفْ رَدًّا ولا تَقْرِيعًا

وهذا لا يحتاج إليه للاستغناء عنه بما قبله إذ يلزم عليه التكرار أو أن يكون رفع الاسمين مسكوتا عنه. وأما إذا لم تتكرر لا مع النكرة مثل: لا رجل، وامرأة، وجب فتح الأولى، وجاز في الثانية الرفع والنصب.

---

(١) في ملحة الإعراب المطبوعة ص ٢٣ بدلا من «ولا بيع ولا خلال» «ولا عيب ولا إخلال».

(٢)كلمة فيه غير موجودة لكن هكذا نص الآية.

(٣) سورة إبراهيم آية: (٣١).

(٤) سقط في الكتاب الذي نحققه، ونثبته من متن ملحة الإعراب ص ٢٣ طبعة عيسى الباب الحلبي.

بَابُ التَّعَجُّبِ

١٨٨- وَتُنْـصَبُ الأَسْماءُ فِي التَّعَجُّبِ   نَـصْبَ المَفَاعِـيلِ ولا[1] تـستعجب

١٨٩- تَقُـولُ مَا أَحَسَنَ زَيدًا إِذْ خَطَا   وَمَـا أحَـدَّ سَـيْفَهُ حِـينَ سَـطَا

تعريف التعجب:

التعجب: «انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه، وخرج عن نظائره»، ولهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب.

صيغ فعل التعجب:

وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو: «**سبحان الله: إن المؤمن لا ينجس**»[2].

ومنها ما هو بالوضع نحو: ما أفعله وأفعل به، وهاتان الصيغتان اقتصر النحويون عليهما في هذا الباب لاطراد الإتيان بهما في كل معنى يصح التعجب منه فإذا أردت إنشاء فعل التعجب فجيء به على وزن فعل بعدما مبتدئا بها ثم جيء بالمتعجب من فعله منصوبا نصب المفعول به، ولا تستغرب ذلك أو جيء به على وزن أفعل ثم جيء بالمتعجب من

---

(١) في طبعة عيسى البابي الحلبي لملحة الإعراب ص ٢٥ «فلا» بدلا من «ولا».

(٢) الحديث: متفق عليه.

البخاري: ص: (٦٨) ٥- كتاب: الغسل ٢٣- باب: عرق الجنب رقم (٢٨٣).

مسلم: (٢٨٢/١) ٣- كتاب: الحيض باب: الدليل على أن المسلم لا ينجس.

النسائي: (١٤٥/١) كتاب: الطهارة. باب: مماسة الجنب، ومجالسته (١٣٧٠)، ابن حبان (٦٩/٤) الأصبهاني: ٨- كتاب: الطهارة ١٠- باب المياه (١٢٥٨) عن حذيفة، (ابن أبي شيبة (١٧٣/١)، أبو داود: كتاب الطهارة باب: في الجنب يصافح (٢٣٠، ٢٣١).

ابن ماجه: (٢٩٠/١) ١- كتاب: الطهارة، وسننها ٨- باب: مصافحة الجنب (٥٣٤، ٥٣٥).

البيهقي: (١٨٩/١)، وابن خزيمة (١٣٥٩)، وأبو عوانة (٢٧٥/١).

سبب ورود هذا الحديث: ما أخرجه ابن ماجه في حديث (٥٣٥) لحذيفة قال: خرج النبي ﷺ فلقيني وأنا جنب فحدَّت عنه فاغتسلت، ثم جئت فقال: مالك؟ قلت: كنت جنبا فقال رسول الله ﷺ:.. الحديث، وفيه «المسلم» بدلا من «المؤمن».

أما حديث أبي هريرة عند ابن ماجه (٥٣٤)... وفيه نحو قصة حذيفة رضي الله عنهما.

فعله عبروا بالياء مثال الأول نحو: ما أحسن زيدًا فما مبتدأ بمعنى شيء، وابتدء به لتضمنه معنى التعجب، وأحسن فمن ماض بدليل اتصال نون الوقاية به، وفاعله ضمير ما وزيدا مفعول به، والجملة خبر المبتدأ، والهمزة في أفعل للصيرورة، والتقدير شيء عجيب حسن زيدا أي صيره حسنا.

ومثال الثاني: نحو أحسن بزيد[١] فأحسن لفظه لفظ الآخر ومعناه الخبر، وبزيد فاعله، والياء زائدة كما في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢]، والهمزة للصيرورة أيضا والتقدير: أحسن زيد أي صار حسنا، هذا مذهب سيبويه ففيه زيادة الباء واستعمال الأمر بمعنى الماضي، و لم يتعرض في النظم لهذا الكون المتعجب منه مجرورا.

شروط صوغ فعل التعجب

واعلم أن فعل التعجب إنما يبنى من فعل متصرف، ثلاثي[٣]، مجرد[٤]، تام[٥]، مثبت[٦]، متفاوت[٧] في المعنى، مبني للفاعل غير دال على لون، أو عيب؛ فإذا أريد التعجب من فعل دال على لون أو خلقه فيتوصل إليه بجائز يصاغ منه، وينصب مصدر المتعجب منه بعده مفعولا كما يؤخذ من قوله[٨]:

١٩٠- وَإِنْ تَعَجَّبتَ مِنَ الأَلْوَانِ ... أو عَاهَةٍ تَحدُثُ في الأَبْدانِ

١٩١- فَابن لَه فِعْلاً مِنَ الثُّلاثِي ... ثُمَّ ائْتِ بالأَلْوانِ والأَحدَاثِ

---

(١) «أحسن بزيد» الظاهر أنه مبني على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر، أو مبني على السكون لكونه على صورة الأمر. اهـ.

(٢) سورة الفتح، آية: (٢٨).

(٣) «من فعل متصرف ثلاثي» فلا يبنى من الرباعي كدحرج، وتدحرج، وقوله: «متصرف» فلا يبنى من غير متصرف كنعم وبئس.

(٤) وقوله: «مجرد» فلا يبنى من المزيد كانطلق، واستخرج.

(٥) وقوله: «تام» فلا يبنى من ناقص ككان.

(٦) وقوله: «مثبت» فلا يبنى من المنفي نحو: ما ضرب.

(٧) وقوله: «متفاوت» فلا يبنى من غير متفاوت كمات، وفني، لأن حقيقتيهما.

(٨) وقوله: «مبني لا تتفاوت للفاعل» فلا يبنى من مبني للمفعول كضرب زيد، اهـ.

نعم: إن كان منفيا أو مبنيا للمفعول لكن مصدرهما مؤول جاز نحو: كثر أن لا يقوم واعظم بضربه اهـ.

١٩٢- تَقُولُ مَا أَنْقَى بَيَاضَ الْعَاجِ[١] وَمَا أَشَدَّ ظُلْمَةَ الدَّيَاجِي

صوغ التعجب من الأفعال الدالة على لون

إذا قصدت التعجب من فعل ثلاثي دال على لون كالبياض أو على عاهة أي علة كالعمى فيتوصل إليه بأن يصاغ فعل التعجب من فعل ثلاثي أي مع استيفاء سائر الشروط المذكورة؛ ثم يؤتى بمصدر الفعل الذي تريد التعجب منه منصوبا بعد ما أفعل مضافا إلى فاعل الفعل فتقول في التعجب «من بيض»، **وما أشد بياضه ومن «عور» ما أقبح عوره، ومثله: ما مثل به، وكذا يقال في التعجب من نحو: انطلق مما هو فعل زائد على ثلاثة أحرف: ما أشد انطلاقه.**

لا يتعجب من الأفعال الجامدة

وأما الفعل الجامد والذي لا يتفاوت[٢] معناه فلا يتعجب منهما ألبتة[٣] وقد أفهم كلامه أن فعل التعجب لا يبنى من الألوان، ولا من العاهات، ولا من اسم، ولا من فعل زائد على ثلاثة أحرف.

(١) «العاج» هو عظم الفيل، واحد عاجة.

قال سيبويه (٢/٩٠ ط بولاق) يقال لصاحب العاج عوَّاج بالتشديد اهـ.

(٢) «لا يتفاوت» ومثل ابن الناظم الألفية للذي لا يقبل الفضل بما أفجع موته، وأفجع بموته، وقال ابن هشام لا يتعجب منه ألبتة.

(٣) «ألبتة» بقطع الهمزة، أي لا انفكاك أبدًا. اهـ.

بَابُ الإغْرَاء

١٩٣- والنَّصْبُ فِي الإِغْراءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ وَهُـوَ بِفِعْـلٍ مُـضْمَرٍ فافْهَمْ وَقِسْ
١٩٤- تَقُـولُ للطَّالِـبِ خِـلاً بَـدَّا دُونَـكَ بِـشْرا وَعَلَـيْكَ عَمْـرَا

الإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه، وحكم الاسم المغري به النصب، وهو ظاهر غير خفي؛ لأنه مفعول به، وعامله إما ظاهر نحو: الزم أخاك، ومنه قوله:

دونك عمرا، وعليك بكرا، فدونك اسم فعل منقول من ظرف المكان بمعنى خذه، وعليك اسم فعل منقول من جار ومجرور بمعنى ألزم، وما بعدهما منصوب بهما على المفعول به لا بما نابا عنه كما هو صريح كلامه، وإما مضمر، وإضماره إما جوازا نحو: «**الصلاة جامعة**»[1] أي: احضروا الصلاة، وجامعة: حال، ويجوز رفعهما، ورفع الأول، ونصب الثاني، وبالعكس، وإما وجوبا[2] وذلك في العطف نحو الأهل، والولد والمروءة، والنجدة، وفي التكرار نحو:

أخَـاكَ أخَـاكَ إنَّ مَـنْ لاَ أخَـا لَهُ كَـسَاعٍ إلى الْهَـيْجَا بِغَيْـرِ سِلاحِ[3]

---

(١) الحديث: متفق عليه. أخرجه البخاري (٥٠/٢ ط الشعب)، ومسلم كتاب الكسوف باب (١) رقم (٤)، والنسائي كتاب: الكسوف باب (٥)، أحمد في المسند (٩٣/٢، ١٦١، ١٩١، ١٤/٣)، وعبد الرازق في مصنفه رقم (٢٠٣٠)، البيهقي (٣٦٢/١).

(٢) «وإما وجوبا» وما أضمر عامله وجوبا في سبعة مواضع: أحدها: في باب الاشتغال، الثاني: النداء، الثالث: الإغراء، الرابع: المنصوب: أ – على المدح نحو: أتاني زيد الكريم. ب- الخامس: أو الذم نحو: أتاني زيد الفاسق، أي أعني الفاسق. جـ- السادس: أو الترجم نحو: مررت بزيد المسكين. د- والاختصاص نحو: نَحْنُ العربَ أقرى الناس للضيف، فنحن: مبتدأ، و «أقرى الناس» خبره، و «العرب» مفعول بفعل لا يظهر وجوبا، أي أخص العرب، والجملة حال اهـ.

(٣) البحر: الطويل. قائله: إبراهيم بن هرمة القرشي، وقيل: لمسكن الدارمي.
الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره: ألزم أخاك، وأخا مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه. «أخاك» تأكيد للأول «إن» حرف توكيد ونصب. «من» اسم موصول بمعنى الذي اسم إن. «لا» نافية للجنس، «أخا» اسم لا، مبني على فتح مقدر على الألف من ظهوره التعذر. «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن. «إلى الهيجاء بغير» جاران ومجروران يتعلق كل منهما بساع، وغير مضاف، و«سلاح» مضاف إليه.

=

وإنما وجب الإضمار فيهما لجعلهما كالبدل من اللفظ بالفعل كما أشار إلى ذلك في التكرار بقوله:

١٩٥- وَتَنْصِبُ الاسْمَ الَّذي تُكَرِّرُهُ ... عَنْ عِوَضِ الْفِعْلِ الَّذي لا تُظْهِرُهُ

١٩٦- مِثْلُ مَقَالِ الْخَاطِبِ الأَوَّاهِ ... اللَّهَ اللَّهَ عِبَادَ اللَّهِ

أي تنصب الاسم على الإغراء إذا كررته كما تقدم بعامل لا يظهر وجوبا لقيام العوض، وهو تكرار المفعول مقامه، وأما قول الخطيب: الله الله؛ فمنصوب على التحذير بتقدير: اتقوا، ولم يتعرض له في النظم، وهو كالإغراء في أحكامه، ولا يكون المغري به إلا ظاهرا متأخرا عن عامله، وأما ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[1] فمصدر مؤكد لأن ما قبله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾[2] إلخ؛ فدل على أنه مكتوب عليكم، وكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك كتابا «والخلُّ» الصديق، والبر بفتح الباء المحسن والأواه الكثير التأوه خوفا من الله تعالى.

=

الشاهد فيه: قوله: «أخاك أخاك»؛ فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء، وهذا من النوع الذي يجب معه حذف العامل، لأنه كرر اللفظ المغري به، ألا ترى أنه ذكر «أخاك» مرتين.

المصادر: شرح شذور الذهب ص (٢٧٩) رقم (١٠٦) شرح قطر الندى رقم (١٣٣)، أوضح المسالك رقم (٤٨٥).

(١) سورة النساء آية: (٢٤)، وانظر كتاب سيبويه (١/٣٨١) هذا باب مايكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبًا.

(٢) سورة المائدة آية: (٤١).

بَابُ إِنَّ وأخواتها [1]

١٩٧- وستة تنصب الأسماء بِهَا كَمَا تَرتَفِعُ الأنْبَاءُ

١٩٨- وَهِيَ إذَا رَوَيتَ أو أَمْلَيْتَا إنَّ وأنَّ [2] يَا فَتَى وَلَيتَا

١٩٩- ثُمَّ كَأَنَّ ثُمَّ لِكنَّ وَعَلَّ واللُّغَةُ المشْهُورَةُ الفُصْحى لَعَلَّ

من جملة نواسخ الابتداء هذه الأحرف الستة المشبهة بالفعل؛ فإنها تنسخ حكمه بدخولها على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اتفاقا ويسمى اسمها وترفع الخبر عند البصريين ويسمى خبرها، وعند الكوفيين أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لأنه لم يتغير عما كان عليه، ولهذا لا يجوز إن قائم زيد، ولو كان معمولا لها لجاز وعبارة الناظم صادقة بالمذهبين وإلى الأول أقرب، وهو الراجح كما ذكرته في «**شرح القطر**» ولو عكس التشبيه لكان أولى، وما جاز أن يكون خبرا للمبتدأ أجاز أن يكون خبرًا لها ومعنى إنّ وأنّ.

معاني إن وأخواتها

تأكيد النسبة، ونفي الشك عنها، والإنكار لها إلا أنَّ أن المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد كما سيأتي، ومعنى «كأن» التشبيه المؤكد لأنه مركب من الكاف وأنّ، ومعنى «لكنّ»: الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق، ومعنى «ليت: التمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر، ومعنى «لعل»: الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، ويعبر عنهما بالتوقع ويقال فيها: «عل»، «ولعل، و لعن» بمعنى واحد.

---

(١) انظر «إن» الناسخة وأخواتها في المراجع الآتية الكتاب (٢٦٨/٥)، المقتضب (٣٤٠/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٥٩/٨)، الأصول لابن السراج (٢١٥/١)، علل النحو للوراق (ص ٢ - ٦)، خزانة الأدب (٥٥٨/٢- ٥٦٠).

(٢) قوله: «وأن» وتؤول أن بمصدر خبرها مضافا لاسمها إن كان مشتقًا، وبالكون إن كان جامدًا، أوظرفًا كبلغني أنك زيد، أو في الدار، أي بلغني كونك زيدًا... إلخ. ويقال في الجامد: بلغني زيد تك، لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية. اهـ خضري.

وقد تستعمل «أن» غيرحرف فتكون فعلا ماضيا مبنيا للفاعل أو المفعول، مشتقًا من الأنين تقول: أن زيد بفتح أن، فإذا بنيته للمفعول تكسر الهمزة على لغة من يقول في ردّ، رِدّ بكسر الراء، وقد تستعمل أمرًا فتقول: إن زيد بكسر الهمزة كقولك: إنَّ زيد من الأسد. اهـ.

٢٠٠- وَإِنَّ بالْكَسرَةِ أُمّ الأَحُرفِ تَأْتِي مَعَ القَولِ وَبَعد الْحلفِ

أحوال إن

إن بكسر الهمزة أم هذه الأحرف ولها ثلاثة أحوال:

١- وجوب الكسر إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها.

٢- ووجوب الفتح إن سد ذلك.

٣- وجواز الوجهين إن صح الاعتباران.

فيجب الكسر: إذا وقعت مع معموليها محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾(١) أو جوابا بالقسم نحو: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾(٢) أو في ابتداء الكلام نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ ﴿أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾(٣)، أو في ابتداء الصلة نحو: جاء الذي إنه فاضل، أو الصفة نحو: مررت برجل إنه فاضل، أو الجملة الحالية نحو: جاء زيد إنه فاضل، أو المضاف إليها ما يختص بالجمل كجئتك إذ إن زيدا أمير.

ويجب الفتح: إذا وقعت فاعلا أو بالجمل كجئتك إذ أن زيدا أمير، ويجب الفتح إذا وقعت فاعلا(٤) أو مفعولا(٥) أو مبتدأ(٦) أو خبر عن اسم(٧) معنى غير قول، وتكسر، وتفتح إذا وقعت بعد إذا الفجائية(٨)، أو فاء الجزاء(٩)، أو في موضع

---

(١) سورة مريم آية: (١٩).

(٢) سورة الدخان آية: (٤٤).

(٣) سورة القدر آية: (٩٧).

(٤) إذا وقعت فاعلا، أو نائبا كقوله: أو لم يكفهم أنا أنزلناه [العنكبوت (٥١)] ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ [الجن: ١]. لوجوب كون الفاعل، والنائب مفردا. اهـ.

(٥) «أو مفعولا» نحو: ﴿وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١].

(٦) «أو مبتدأ» لوجوب كون المبتدأ مفردا ودخل عليها حرف الجر، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد أو كانت مجرورة بالإضافة نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

(٧) «أو خبرًا عن اسم» معنى نحو: اعتقادي أنه فاضل، أو معطوفة على شيء مما تقدم.
أو بدلا نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]. ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[الأنفال: ٧]. وكذا بعد لو، وبعد لولا الامتناعية نحو: لولا أنك منطلق. اهـ.

(٨) «بعد إذا الفجائية» نحو: خرجت فإذا زيدًا قائم.

(٩) «أو فاء الجزاء» نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]. والفتح على جعل أن معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ.

=

التعليل[١] وقد بسط ابن هشام في توضيحه[٢] الكلام على ذلك:

تختص إن المكسورة بجواز دخول لام الابتداء على خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد، بشرط أن يكون مؤخرا، ولم يكن منفيا، ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد، ولا فرق فيه بين أنْ يكون مفردا نحو: إنّ خالدًا القادم أو جملة اسمية نحو: إن هندًا لأبوها عالم، أو فعلية مصدرة بمضارع نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٣]، أو ما من غير متصرف نحو: إن زيدا لنعم الرجل، أو متصرف مقرون بقد نحو: إن زيدا لقد قام، أو ظرفا نحو: إن زيدا لعندي أو جارا ومجرورا نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٤].

٢- وتختص أيضا بجواز دخول اللام على اسمها جواز بشرط أن لا يلي إن نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾[٥] «إن فيك لزيدًا راغب».

٣- وعلى معمول خبرها المتوسط نحو: إن زيدا لطعامك آكل، وإن في الدار لعند زيدٍ جالس، وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ، وإنما أخرت للخبر مع إن كراهية اجتماع حرفي تأكيد؛ ولهذا تسمى اللام المزحلقة بالقاف، والمزحلقة بالفاء، واختصت إن بهذا ليظهر بذلك تمييزها على أخواتها في نفسها وأنها أم الباب وقول الناظم: «وقد سمعت أنّ زيدا راحل»، مثال غير مطابق، ولو قال: وقد سمعت إنه لراحل لكان أنسب، ويحتمل

=

والمعنى: فالغفران والرحمة حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة. اهـ.

(١) «أو في موضع التعليل» نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [بالطور: ٢٨] فالكسر أرجح على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة أي: لأنه، ومثله: لبيك إن الحمد والنعمة لك. الحديث: متفق عليه أخرجه البخاري كتاب الحج: (٢٦)، وكتاب: اللباس (٦٩)، ومسلم كتاب: الحج (١٩، ٢٠، ٢١)، وأبو داود: كتاب المناسك (٢٦، ٥٦)، الترمذي كتاب: الحج (١٣)، والنسائي كتاب: المناسك (٥٤)، وابن ماجه كتاب: المناسك (١٥، ٨٤) والدارمي كتاب: المناسك (١٣، ٣٤) مالك في الموطأ كتاب الحج (٢٨)، وأحمد (١/٢٦٧، ٣٠٢).

(٢) التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري. تغمده الله بالرحمة والرضوان. طبع في مكتبة عيسى الباب الحلبي مع شرح الشيخ خالد الأزهري له.

(٣) سورة النحل آية: (١٦).

(٤) سورة القلم آية: (٤).

(٥) سورة آل عمران آية: (١٣).

إرادة التمثيل لإن، وأنَّ المفتوحة مع الإيماء إلى الفرق بينهما:

اختصاصات إنَّ

٢٠١- والـلامُ تَخـتَص بِمَعْمُولاَتِهَا لِيَستبينَ فَضْلُهَا في ذَاتِهَا

٢٠٢- مِثَالُهُ إِنَّ الأمِيرَ عَادل وَقَدْ سَمِعتُ أَنَّ زَيدًا رَاحِلُ

٢٠٣- وَقِيلَ إِنَّ خَالِدًا لَقَادِمُ وَإِنَّ هِندا لأَبُوهَا عَالِمُ

اختصاصات إنَّ

٢٠٤- ولا تُقَدِمْ خَبَرَ الْحُرُوف إلاَّ مَعَ المَجْرُورِ والظُّرُوف

٢٠٥- كَقَولِهم إِنَّ لِزيدٍ مَالاً وَإِنَّ عِنْدَ عَامِرٍ جَمَالاً

أي لا يجوز في هذه الأحرف أن يتقدم خبرها على اسمها لضعفها في العمل لعدم تصرفها، وإن عملت عمل الأفعال إلا إذا كان ظرفا، أو جارا، ومجرورا، لتوسعهم فيهما كما مثل، وقد يجب التقديم لعارض نحو: إن عند هند عبدها، وإن في الدار صاحبها، وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم امتنع تقديمه عليها من باب أولى؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس فلا يلزم من جواز تقديم الظرف والمجرور على الاسم جواز تقديمه عليها إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره.

كف إن وأخواتها عن العمل

٢٠٦- وَإِنْ تُزَدْ مَا بَعْدَ هَذِي الأحْرُف فَالرَّفْعُ والنَّصْبُ أُجِيزَا فاعْرِف

٢٠٧- والنُّصبُ في لَيتَ وَعَلّ[١] أَظْهَرُ وَفي كَأَنَّ فاسْتَمِع مَا يُؤْثَرُ

إذا اتصلت ما الحرفية الزائدة بهذه الأحرف كفتها عن العمل وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية فيتعين فيها الإلغاء نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[٢]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾[٣] ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ

(١) في مطبوعة ملحة الإعراب بمكتبة عيسى الباب الحلبي ص ٢٧ لعل بدلا من عل.

(٢) سورة النساء آية: (١٧١).

(٣) سورة المؤمنون آية: (٢٣).

وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾[١].

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لمجدٍ مؤثَّل ....[٢]

.... لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقيدَا[٣]

---

(١) سورة الأنفال آية (٦).

(٢) عجزه:

وقد يُدرك المجدَ المؤثَّل أمثالي

وقبله:

وَلَوْ أنَّ مَا أسْعى لأدنى مَعِيشَةً كَفَاني وَلَمْ أطلب قليلٌ من المالِ

البحر: الطويل. قائله: امرؤ القيس.

الشاهد فيه: على أنه ليس من التنازع.

إن ابن خلف نقل في شرح أبيات الكتاب عن أبي عبد الله الحسن بن موسى الدينوري أنه قال: والذي يقوى في نفسي، وما سبقني إليه أحد أن قوله: ولم أقلّب، معناه، ولم أسع، وهو غير متعد، فلذلك لم يحفل به، ولا أعمل الأول، ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك، ولا حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز إعمال الأوّل. انتهى.

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٣٢٧/١) رقم (٤٩): وهذا ليس بشيء، فإن الطلب معناه الفحص عن وجود الشيء، عينا كان ذلك الشيء أو معنى. «والسعي»: التتسير السريع دون العدو، ويستعمل للجد في الأمر، وهذا غير معنى الطلب، وقد يكون لازما له، واستعماله في اللازم لا قرينة له مع أن الأول متعد، والثاني لازم، ولم «أطلب» مسند إلى ضمير المتكلم فكيف يرفع.

و«ما» في أنّ ما مصدرية لا موصولية لاحتياجها إلى العائد المصدر أي أسعى له.

انظر: الكتاب لسيبويه (٤١/١) العيني (٤٥/٣) شرح المفصل لابن يعيش (٧٨/١، ٨٩)، همع الهوامع (١١٠/٢)، الأنصاف (٨٤/١) ديوان امرئ القيس (٣٩).

(٣) قائله: الفرزدق:

من كلمة له يهجو فيها جريرا، ويندر بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب بن القيس.

وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها.

صدره:

أعِدْ نظرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ، لَعَلَّما

البحر: الطويل.

الإعراب: أعد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. نظر» مفعول به لأعد.

«ياء» حرف نداء. عبد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف، و «قيس» مضاف إليه. «لعلما» =

نعم يستثنى من ذلك ليت فيجوز فيها الإعمال استصحابا للأصل، وهو الأرجح لبقائها على اختصاصها بالأسماء، وهو الأكثر، والإهمال حملا لها على أخواها، وقد روى بالوجهين.

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ....[1]

=

لعل حرف ترج، ونصب، و «ما» كافة. «أضاءت» أضاء فعل ماض، والتاء علامة التأنيث. «لك» جار ومجرور متعلق بأضاء. «النار» فاعل أضاء. «الحمار» مفعول به لأضاء. «المقيد» نعت للحمار، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه:

قوله: «لعلما أضاءت» حيث اقترنت «ما» الزائدة بلعل، فكفتها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية، وهي جملة «أضاءت» مع فاعله. وذلك واضح بأدنى تأمل إن شاء الله.

انظر: شرح شذور الذهب ص (٣٤٢) رقم (١٣٧)، قطر الندى رقم (٥٥)، الأشموني رقم (٢٧٤).

(١) عجزه:

إلى حَمامَتِنا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

البحر: البسيط.

قائله: النابغة الذبياني.

اللغة: «فقد» ههنا: اسم فعل معناه يكفي، أو اسم بمعنى كافٍ.

الإعراب:

«قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، تقديره، هي يعود إلى فتاة الحي التي ذكرها في بيت سابق.

«ألا» أداة استفتاح.

«ليتما» ليت: حرف تمن، ونصب، وما: زائدة.

«هذا» ها: حرف تنبيه، وذا اسم إشارة اسم ليت مبني على السكون في محل نصب.

«الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

«لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت، هذا كله على رؤية نصب الحمام، وما عطف عليه.

أما على رواية. الرفع فما كافة لليث عن العمل، واسم الإشارة في محل رفع مبتدأ.

والحمام: بدل منه، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

«إلى حمامتنا» والجار والمجرور، متعلق بمحذوف حال من اسم ليت، وحمامة: مضاف، وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه. «أو» عاطفة بمعنى الواو.

«نصفه» نصف معطوف على اسم الإشارة.

=

يروى برفع الحمام ونصبه هذا مذهب سيبويه، والجمهور، وهو الراجح، وذهب جمع إلى جواز إعمال الكل قياسا على ليت فإنه لم يسمع إلا فيها وقيل في إن أيضا، وجرى عليه الناظم غير أنه يرى أن الأعمال أظهر في ليت، ولعل، وكأن لاشتراكها في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف البقية.

وعن الزجاج وابن أبي الربيع إعمال الثلاثة لا غير للعلة المذكورة، وعن الفراء وجوب الإعمال في ليت ولعل.

=

ويروى مرفوعا أو منصوبا فهو على التوجيهين اللذين ذكرناهما، ونصف مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الحمام مضاف إليه.

«فقد» الفاء، فاء الفصيحة، وقد: خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام إن حصل ذلك فهو كاف لنا.

الشاهد فيه: قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يروي بنصب الحمام ورفعه.

أما النصب فعلى أن ليت عامله، والحمام بدل من اسمها الذي هو اسم الإشارة، وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة، واسم الإشارة مبتدأ، والحمام بدل منه على نحو ما قررناه في الإعراب، فيدل مجموع الروايتين على أن ليت إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب إهمالها، ولم يجب إعمالها، بل يجوز فيها وجهان: الإعمال والإهمال، وهذا هو في غاية الوضوح.

انظر: الكتاب لسيبويه (١/٢٧٤)، والخصائص (٢/٤٦٠) شرح شذور الذهب ص (٣٤٣) رقم (١٣٨). قطر الندى رقم (٥٦)، أوضح المسالك رقم (١٣٨) الأشموني رقم (٢٧١)، همع الهوامع (١/ ٦٥)، شرح التصريح (١/٢٢٥)، الدرر اللوامع(١/٤٤، ١٢١)، ديوانه(٢٤)، أمالي ابن الشجري (٢/ ١٤٢، ٢٤١)، الإنصاف ص (٤٧٩)، العيني (٢/٢٥٤)، الأشموني (١/٢٨٤)، شرح ابن يعيش للمفصل (٨/٥٤، ٥٨) خزانة الأدب (٤/٦٧).

باب كان وأخواتها

٢٠٨- وَعَكْسُ إنَّ يَا أُخَيُّ فِي الْعَمَلْ ... كَانَ وَمَا انْفَكَّ الْفَتَى وَلَم يَزَلْ
٢٠٩- وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى ... وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَى
٢١٠- وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ ما بَرِح ... وَمَا فَتِئ فَافقَهْ بَيانِي الْمُتَّضِحْ
٢١١- وَأُختَهَا مَا دَامَ فَاحْفَظَنْهَا ... واحْذَرْ هُدِيتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا
٢١٢- تَقُولُ قَدْ كَانَ الأمِيرُ رَاكِبَا ... وَلَم يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ عَاتِبَا
٢١٣- وَأَصْبَحَ الْبَرَدُ شَدِيدًا فاعْلَمِ ... وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا لَمْ يَنَمِ

من نواسخ الابتداء أيضا هذه الأفعال فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيها بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلا مجازا وعلى الخبر فتنصبه تشبيها بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة ومفعولا مجازا، وذلك عكس عمل إن وأخواها، ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملا إلا في الخبر لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الأول لاتصاله بها إذا كان ضميرا والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله وأيضا كل فعل يرفع قد ينصب، وقد لا ينصب، وأما أنه ينصب، ولا يرفع فلا.

أفعال كان وأخواها من حيث العمل:

وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

١- قسم يعمل هذا العمل من غير شرط، وهو كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس.

٢- وقسم لا يعمله إلا بشرط: تقدم نفي، أو نهي، أو دعاء، وهو «زال»[1] ماضي

(١) «زال ماضي يزال» احترز من زال ماضي يزيل- بفتح الياء- فإنه فعل تام متعد إلى مفعول واحد، ووزنه فعل - بفتح العين- ومعناه: ماز بمعنى:ميز. تقول: أزل ضأنك من معزك. بمعنى ميز بعضها من بعض، ومصدره الزيل- بفتح الزاي- لأنه من باب ضرب يضرب ضربا، واحتراز من زال ماضي يزول، لأنه فعل تام قاصر، وزنه فعل بفتح العين أيضا، لأنه من باب نصر ينصر. ومعناه: الانتقال. تقول: زل عن مكانك، أي انتقل عنه بخلاف زال ماضي يزال، فإن وزنه فعل - بكسر العين- لأنه من باب علم يعلم، ولا يوصف بتعد، ولا قصور، وليس له مصدر. اهـ [التصريح].

يزال، «وانفك» و «فتئ» و «برح» وهذه الأربعة بمعنى واحد؛ فالنفي نحو: ﴿وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾(١) والنهي نحو:

صَاحِ شَمِّرْ وَ لاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوتِ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ(٢)

والدعاء نحو:

....................(٣) ولا زَالَ مُنْهلاً بجرعائكِ القَطْرُ

---

(١) سورة هود آية: (١١٨).

(٢) البحر: البسيط.

اللغة: «شمر» فعل أمر عن التشمير، وهو هنا الجد في الأمر، والتهيؤ له، وكأنه يريد الجد في العبارة، والعمل للآخرة، لأنه هو الذي يتلاءم مع ما بعده.

«لا تزل ذاكر الموت» أي استمر على ذكره، لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ. «نسيانه ضلال» أي داع إلى الضلال، وموقع فيه. «مبين» ظاهر واضح. المعنى: يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبارة، ولا يقصر فيها، وينهاه عن ترك تذكر الموت، ويعلل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح، لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها.

الإعراب: «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، وأصله يا صاحبي. «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. «ولا» حرف عطف، ولا: حرف نهي «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت. «ذاكر» خبر تزل منصوب، وعلامةنصبه الفتحةالظاهرة، وذاكر مضاف. «والموت» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر. «ضلال» خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «مبين» نعت لضلال، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله: «لا تزال تذكر الموت» حيث رفع يزل الاسم الذي هو الضمير المستتر فيه وجوبا تقديره أنت، ونصب به الخبر الذي قوله: «ذاكر الموت» لكونه فعلا مضارعا متصرفا من زال الناقصة، وقد سبق بحرف النهى الذي هو أخو النفي.

انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٧ رقم (٤٠)، الأشموني [١/٢٢٨]، رقم (١٧٢)، أوضح المسالك رقم (٨١)، ابن عقيل رقم (٦٢١)، همع الهوامع (١/١١١)، الدرر اللوامع (١/٨١)، شرح التصريح (١/١٨٥)، العين (٢/١٤٢).

(٣) صدره:

ألا يا اسلمي يا «دار مية على البلا»

وفي رواية: «صي على البلى».

البحر: الطويل.

قائله: ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة.

٣- وقسم لا يعمله إلا بشرط أن يتقدمه «ما» المصدرية الظرفية، وهو «دام» نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1] أي مدة دوامي حيا.

=

اللغة:

«البلى» هو بكسر الباء، وفتح اللام، تقول: بلي الثوب يبلى بلى، على وزن رضي يرضى رضي، إذا زدت جديدة.

«منهلا» اسم فاعل من قولك: انهل المطر، إذا انسكب وانصب،

«جرعاتك» الجرعاء - بفتح الجيم سوكون الراء - رملة مستوية لا تنبت شيئا.

«القطر» بفتح فسكون - المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته. «مي» بأن تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول القطر عليها، لأن في المطر حياة الأرض، والنبات، ومراده أن تظل عامرة آهلة بأهلها، لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعيشية، فكأنه يدعو لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها.

الإعراب:

«ألا»: أداة استفتاح وتنبيه. «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هذه، مثلا.

«اسلمي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع فاعل.

«يا» حرف نداء، دار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف.

و«مي» مضاف إليه، «على البلى» جار ومجرور متعلق باسلمي.

«ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف دعاء.

«زال» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

«منهلا» خبر زال تقدم على اسمه.

«بجرعاتك» الباء حرف جر، جرعاء: مجرورة الباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وجرعا ومضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسرة في محل جر، والجار، والمجرور متعلق. بقوله: منهلا.

وذلك: لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف، وشبهه.

«القطر» اسم زال تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأصل نظام الكلام، ولا زال القطر منهلا بجرعائك.

الشاهد فيه: قوله: «ولا زال منهلا بجرعائك القطر» حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها، وفي الخبر فنصبه، لأنها فعل ماض ناقص، يعمل عمل كان، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء، وهو لا، والدعاء شبيه بالنفي.

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله- .

وفي البيت أيضا دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه، فيكون الخبر متوسطا بين الفعل واسمه كما بيّن في الإعراب.

انظر: شرح قطر الندى ص (١٧٨) رقم (٤١٤)، ديوان ذي الرمة ص (٢٩٠)، وابن عقيل رقم (٦٣)، أوضح المسالك رقم (٨٢)، الأشموني رقم (١١).

(١) سورة مريم آية: (٣١).

حكم متصرفات أفعال كان وأخواتها

وما تصرف من هذه الأفعال يعمل عملها ومنه ولم يزل أبو علي عاتبا وكلها تتصرف، إلا ليس، ودام، وما جاز أن يكون خبرا للمبتدأ أجاز أن يكون خبرا لها.

حكم تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها

٢١٤- وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يَجْعلَ الأَخْبَارَا مُقَدَّمَات فَلْيَقُلْ مَا اخْتَارَا

٢١٥- مِثَالُهُ قَدْ كَان سَمْحًا وَائِلُ وَوَاقِفًا بِالْبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ

يشير إلى مسألتين: إحداها: أنه يجوز في هذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل تأخيره، كما يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، والمفعول على الفاعل نحو: كان سمحا وائل. قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] وقد يجب ذلك نحو: كان يعجبني أن يكون في الدار وقد يمتنع نحو صار عدوي صديقي.

الثانية: أنه يجوز تقديم خبرها عليها، وعلى اسمها، كما يجوز تقديم المفعول على فعله وفاعله نحو: واقفا بالباب، أضحى السائل قال الشاعر:

اعْلَمُوا أَنِّي لَكُم حَافِظٌ شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبا[2]

وقد يجب ذلك نحو: أين كان زيد، وكم كان مالك، وكيف كان بكر نعم يستثنى من إطلاقه خبر ليس؛ فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصح، وإن كان ظرفا لعدم السماع وقياسا على عسى بجامع الجمود، وكذلك خبر دام لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق، ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني أن تكون عالما، وإذا نفى الفعل الناسخ بما جاز توسط الخبر النافي والمنفي نحو: ما قائما كان زيد، وما مقيما زال بكر. وامتنع تقديمه على ما لأن لها صدر الكلام.

٢١٦- وَإِنْ تَقُلْ يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ المَطَرْ فَلَسْتُ تَحْتَاجُ لَهَا إلى خَبَرْ

٢١٧- وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ

---

(١) سورة الروم آية: (٤٧).

(٢) البحر: المديد.

انظر: العقد الفريد (٥/٤٧٨)، والدمنهوري (٤٤)، الفواكه الجنية على متممة الأجرومية (١٦٠) بتحقيقي.

أوجه استعمالات كأن في اللغة العربية:

تستعمل كان في العربية على ثلاثة أوجه:

١- زائدة وهي التي لم يؤت بها للإسناد، وشرط زيادتها أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا نحو: لم يوجد كان مثلك، وما كان أحسن زيدا.

٢- وناقصة: وقد تقدمت.

٣- وتامة: وهي التي تكتفي بمرفوعها عن المنصوب وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم كما أشار إليه بقوله: وهكذا يصنع كل من نفث أي بلفظ الخ نحو: قد كان المطر أي حدث ومنه: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[1] أي: وإن حصل ولا يختص ذلك بكان بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا ليس، وزال، وفتئ نحو: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[2] ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[3]؛ وأما ليس، وزال، وفتئ، فإنها ملازمة للنقص، وما أوهم خلافه يؤول.

المواضع التي تزاد فيها الباء في خبر ليس والغرض منه

٢١٨- والباءُ تختصُ بِلَيْسَ في الجرِّ كَقَولِهم لَيْسَ الفَتَى بالمُحْتَقَرِ

١- تزاد الباء في خبر ليس لرفع توهم الإثبات عند البصريين[4]

٢- ولتأكيد النفي عند الكوفيين[5] نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[6] ومنه ليس الفتى بالمحتقر.

٣- وتزاد أيضا في خبر ما النافية وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفي بلم نحو: لم أكن بقائم. قال الشاعر[7]:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيدِي إلى الزَّاد لَمْ أكُنْ بأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَومِ أَعْجَلُ[8]

---

(١) سورة البقرة آية (٢٨٠).

(٢) سورة الروم آية: (١٧).

(٣) سورة هود آية (١٠٧، ١٠٨).

(٤) رفع توهم الإثبات فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام [شرح التصريح على التوضيح (٢٠١/١)].

(٥) فالباء بمنـزلة اللام [شرح التصريح (٢٠١/١)].

(٦) سورة الزمر آية (٣٦).

(٧) الشاعر هو: عمرو بن براف الأزدي، الشنفري من قصيدته المشهورة لامية العرب.

(٨) البحر: الطويل. الشاهد: قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٦٧٠/١) رقم (١١٣): فزاد الباء في

إذا علمت ذلك فمراد الناظم أن ليس من بين أخواتها تختص بجواز دخول الباء في خبرها، وإذا عطفت عليه حينئذ اسما نحو: ليس زيد بقائم، ولا قاعد جاز لك جره باعتبار اللفظ، ونصبه باعتبار المحل ومنه قوله:

......................[(١)] فَلَسْنَا بالجِبَالِ وَلا الحَدِيدَا

=

(أعجلهم)، وهو خبر أكن المنفية بــ «لم» وهذا النفي هو سبب زيادة الباء. للابتداء في شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٨٢). اللغة: قال الشيخ خالد الأزهري – رحمه الله– «أجشع» بتقديم الجيم على الشين المعجمة – الفائق في الجشع، وهو شدة الحرص على الأكل. و«أعجل» بمعنى: عجل، لا للتفضيل. قاله ابن هشام في شرح الشواهد (٢٨٦)، وذلك لأن الشاعر يفتخر، ومقام الفخر يقتضي أن ينفي عن نفسه أصل العجلة، إذ لو نفى الزيادة فيها، لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام، وهو لا يريد ذلك. انظر: شرح التسهيل (١/٣٨٢، ابن الناظم ١٤٩)، تخليص الشواهد (٢٨٥)، المغنى (٢/٥٦٠)، ابن عقيل (١/٢٨٦)، العيني (٢/٥١١٧)، الهمع (١/١٢٧)، خزانة الأدب (٢/١٤)، الدرر اللوامع (١/١٠١)، الأشموني (١/٢٥١).

(١) البحر: الوافر.

قائله: عقبة أو عقيبة بن هبيرة الأسدي شاعر مخضرم.

صدره:

مُعَاوِي إنَّا بشرٌ فَأَسْجَح ....

اللغة: «معاوي» منادى مرخم معاوية بن أبي سفيان،«أسجح» بقطع الهمزة وتقديم الجيم على المهملة، ومعناه: أرفق وسهل. مصادره: الإنصاف (١/٣٣٢)، خزانة الأدب (٢/٢٦٠)، سر صناعة الإعراب (١/١٣١، ٢٩٤)، سمط اللآلئ ص (١٤٨، ١٤٩)، شرح أبيات سيبويه ص (٣٠)، الأشباه والنظائر (٤/٣١٣)، شرح شواهد المغني (٢/٨٧٠)، الكتاب (١/١٦٧)، لسان العرب: غمر، ونسبه صاحب الأزمنة، والأمكنة (٢/٣١٧) لعمر ابن أبي ربيعة، أمالي ابن الحاجب ص(١٦٠)، رصف المباني (١٢٢، ١٤٨) الشعر والشعراء (١/١٠٥)، الكتاب (٢/٢٩٢)، المقتضب (٢/٣٣٨، ٤/١١٢، ٣٧١).

الشاهد فيه: قوله: «ولا الحديد» حيث عطف على خبر ليس المجرور بالنصب، وهذا العطف على المحل، والبيت من قصيدة مجرورة، ولا شاهد فيه. قال سيبويه – رحمه الله– في الكتاب (١/٦٧): هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله: ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي.... وذكره» وقال سيبويه في موضع ثابت (٢/٢٩٢)، هذا باب لما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي... ثم ذكر عجزه، ثم قال: أجراه على الموضع.

باب مَا النَّافِيةِ الحِجَازيَّةِ

٢١٩- وَمَــا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَهْ   في قَــوْلِ سُــكَّانِ الْحُجَــازِ قَاطِــبَهْ
٢٢٠- فقَــوْلُهُم مَــا عَامِــرُ مُوَافِقَا   كَقَــوْلِهِمِ لَــيْسَ سَــعِيدٌ صَــادِقَا

قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يختص أن لا يعمل، وما النافية من قبيل غير المختص فكان القياس أن لا تعمل فلذلك أهملها بنو تميم قال شاعرهم:

وَمُهَفْهَــفُ الأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ انْتَسِبْ   فَأَجَــابَ مَــا قَــتَلُ الْمُحِبِّ حَرَامُ[1]

وأما الحجازيون فأجروها مجرى ليس لمشابهتها لها في النفي والدخول على المبتدأ والخبر وتخليص المحتمل للحال فرفعوا بها المبتدأ اسما لها ونصبوا الخبر خبرا لها، وقال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2] ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[3].

شروط عمل ما عمل إنَّ

ولما كان عملها عندهم على خلاف القياس اشترط لها أربعة شروط:

أحدها: النفي فإن انتقض بإبطال عملها نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلا رَسُولٌ﴾[4] بخلاف ما إذا انتقض النفي بغير إلا نحو: ما زيد غير قائم.

الثاني: أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة فإن اقترن بها امتنع عملها كقوله:

بني غدُانةَ ما إنْ أَنْتُم ذَهبًا   ....[5]

---

(١) قال الفاكهي – رحمه الله– في شرح الفواكه الجنية على شرح متممة الأجرومية (ص:١٦٦) بتحقيقي... وأما تقدم المعمول على الخبر فجائز، وبنو تميم لا يعملونها، وإن استوفت الشروط المذكورة، فيقولون: ما زيد قائم قال شاعرهم.... وذكر الشاهد ثم قال: أي هو تميمي فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن أن يصرح بنسبة، ويقول: أنا تميمي.

(٢) سورة يوسف آية: (٣١).

(٣) سورة المجادلة آية: (٢).

(٤) سورة آل عمران آية: (١٤٤).

(٥) عجزه:

....   والصريفا ولكن أنتم الخزي

قال البغدادي في خزانة الأدب (١١٩/٤)، رقم (٢٧١) الشاهد فيه: على أنه قد جاءت «إن» بعد «ما» غير كافة.

=

لأن مقارنة إن يبعد شبهها بليس لأن ليس لا يليها إن.

الثالث: أن لا تؤكد بما فإن أكدت بها امتنع عملها أيضا نحو: ما ما زيد قائم.

الرابع: تأخير الخبر فإن تقدم امتنع عملها نحو: ما مسيء من أعتب[1] وإذا امتنع في حال تقدم الخبر ففي حال تقدم معموله أولى نحو: ما طعامك زيدا آكل نعم يغتفر تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما نحو: ما عندك زيد مقيما، وما بي أنت معنيا وقضية هذه العلة جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما نحو: ما عندك زيد.

وبه صرح بعضهم لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلاف ذلك ويظهر كما قال: العلامة السيوطي[2] جواز إعمالها إن كان الظرف المقدم الخبر، والمنع وإن كان معموله، وإذا عطف على خبرها المنصوب بلكن أو ببل تعين في المعطوف الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف نحو: ما زيد قائما لكن قاعد، أو بل قاعد، ولا يجوز النصب؛ لأن المعطوف بهما موجب، وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران، والنصب أجود.

=

قال ابن هشام في شرح شواهده: النصب رواية يعقوب بن السكيت، والرفع رواية الجمهور على أن إن كافة لما عن العمل.

قال: وزعم الكوفيون على رواية النصب أن إن نافية لا كافة، ويلزمهم أن لا يبطل عملها كما لا يبطل عملها إذا تكررت على الصحيح، واستشهد شراح الألفية بهذا البيت، على رواية رفعه، على أن إن فيه كافة.

«بني غدانة»: منادى بتقدير يا، وغدانة بضم الغين المعجمة. حيٌّ من يربوع من بني تميم.

«الصريف» بفتح الصاد، والراء المهملتين، قال ابن السكيت هو الفضة، وأنشد هذا البيت. والخزف بفتح المعجمتين.

قال ثعلب في «أماليه»: هو ما عمل من طين، ومثوى بالنار حتى يكون فخارا، وأنشد هذا البيت.

و لم أر من نسب هذا البيت لقائله مع كثرة الاستشهاد به في كتب النحو واللغة. والله أعلم.

انظر: شرح شواهد المغني (٣١)، وشذور الذهب (١٩٤)، التصريح (١/١٩٦)، والعيني (٢/٩١)، والهمع (١/١٢٣)، شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومة ص: ١٦٥.

(١) «ما مسيء من أعتب» أي: أزال العتب، والهمزة للسلب، والعاتب الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك، فكأنه لم يسئ، لأن التوبة تجب ما قبلها، يقال: أعتب الرجل إذا أتى بعد الذنب بعمل صالح يزيل عنه العتب على ذنبه، فالهمزة فيه للسلب كما في أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته بالشكل والتنقيط، والتصحيح. اهـــ.

(٢) همع الهوامع (١/١٢٣).

وتزاد الباء في خبر ما كما تقدم، ولا يختص ذلك بخبر ما الحجازية بل تزاد في خبر ما التميمية خلافا للفارسي والزمخشري لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم، ولأن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا وقضية هذه العلة جواز زيادتها وإن بطل عمل ما لزيادة إن أو لتقدم الخبر وهو كذلك خلافا للكوفيين.

بَابُ النَّدَاءِ [(١)]

٢٢١- وَنَــادِ مَــنْ تَدْعُــو بــيَا أَوْ بأَيَــا أَوْ هَمْــزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِــئْتَ هَــيَا

تعريف النداء

من المنصوبات على المفعول به بإضمار عامل لا يظهر المنادى «وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا».

أحرف النداء هي:

وأحرف النداء على ما هنا خمسة والمنادى قريب وبعيد؛ فالهمزة وأي للقريب، وأيا وهيا للبعيد، ويا لهما وهي أم الباب لدخولها في كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله.

٢٢٢- وَانْصِبْ وَنَوِّن[(٢)] إذْ تنادى[(٣)] النْكِرَةْ كَقَــوْلِهِمْ يَــا هِمــا دَع الــشَّرَهْ

إذا كان المنادى نكرة غير معينة فانصبه منونا كما مثل الناظم، ومثله قول الأعمى يا رَجُلاً خُذْ بيدي ويا وَاقفا انقذني.

والنَّهَمُ والشرَهْ بمعنى واحد.

٢٢٣- وَإِنْ يَكُــنْ مَعْــرِفَةً مُــشْتَهِرَهْ فَــلا تُــنَوِنْهُ وَضُــمَّ آخِــرَهْ

٢٢٤- تَقُــولُ يَــا سَــعْدُ أَيــاَ سَــعِيدُ وَمِــثْلُهُ يَــا أَيُّهَــا الْعَمِــيدُ

إذا كان المنادى مفردا أي غير مضاف، ولا شبهه وكان معرفة قبل النداء كيا سعد، وأيا سعيد، أو معرفة بعده، وهو النكرة المقصودة بالنداء نحو: يا أيها العميد فلا تنون آخره، بل ابنه على الضم لفظا إن كان صحيح الآخر كما تقــدم أو تقديــرا إن كان معتلا أو مبنيا قبل النداء نحو: يا موسى، ويا قاضي، ويا حذام[(٤)]، ويا خمس عشرة،

---

(١) «النداء» فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد. واشتقاقه من ندى الصوت، وهو بعده، يقال: فلان أندى صوتا من فلان إذا كان أبعد صوتا منه. اهــ [أشموني].

(٢) في طبعة عيسى البابي الحلبي «إن» بدلا من إذ.

(٣) في المطبوعة من ملحة الإعراب: بدلا من «تنادي» «تناد».

(٤) «يا حذام» وقد ألغز فيه بقوله:

يَــا سِيبَويه أجِــبْني لاَ زِلْتَ تَجْلُو العَمَى
ما اسمُ حَوَىَ في زَمَانٍ فَتحًا وكَسرًا وضَمَّا

ويظهر أثر تقديم الضم إذا أتبع وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أن ينون منصوبا[١] ومضموما[٢] ومحل بنائه على الضم إذا لم يكن مثنى ولا مجموعا على حده، وإلا بني على ما يرفع به نحو: يا زيدان، ويا زيدون، وإذا نوديت أي لزمها ها التنبيه ولزم وصفها بما فيه أل واجب الرفع كما مثل به، وهي نكرة مقصودة مبنية على الضم صرَّح به المرادي، وإذا وصف المنادي المفرد العلم بابن مضاف لعلم نحو: يا زيد بن سعيد جاز لك ضمه وفتحه، وكذا لو تكرر المنادى المبني على الضم، وأضيف إلى ما بعده نحو: يا سعد سعد الأوس[٣] جاز

---

(١) «منصوبا» نحو:

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليَّ وَقَالَتْ   يَا عَدِيا لقَدْ وَقَتْكَ الأواقِي

البحر: الخفيف. قائله: مهلهل بن ربيعة. كذا عند الجوهري في البحر: الخفيف. قائله: مهلهل بن ربيعة. كذا عند الجوهري في الصحاح، وابن منظور في لسان العرب.

وذهب الصاغاني في التكملة إلى القول بأنه لكليب بن ربيعة يرثي فيه أخاه عديًّا.

اللغة: «وقتك» فعل ما خطا من الوقاية، وهي الحفظ، والكلاءة.

«الأواقي» جمع واقية بمعنى حافظة، وأصله الرواقي، فقلبت الواو الأولى همزة.

الشاهد فيه: قوله: «يا عديا» فإن عديا هذا علم مفرد، وكان من حقه أن يبني على الضم، لأن المنادى إذا كان علما مفردًا يبنى على الضم، ولكنه اضطر إلى تنوينه فعدل عن ضمة إلى نصبه، فشابه به، النكرة غير المقصودة، شرح شذور الذهب ص (١٥٢)، رقم (٥٢)، وابن عقيل رقم (٣٠٤).

(٢) ومضموما نحو:

سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عَلَيْها   وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطرُ السَّلامُ

البحر: الوافر قائله: الأحوص.

الشاهد فيه: على أنه إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين.

والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة، فألحقت وأبقيت حركة ما قبلها على حالها، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنها تندفع بزيادة النون.

وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والمازني، قال النحاس والأخفش المجاشعي، في «المعاياة»: وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف، فلحقه التنوين على لفظه.

انظر: الكتاب (١/٣١٣)، خزانة الأدب (٢/١٥٠) رقم (١٠٦)، العيني (١/١٠٨، ٤/٢١١)، الأنصاف (٣١١)، ابن الشجري (١/٣٤)، مجالس ثعلب (٩٢، ٢٣٩، ٥٤٢)، همع الهوامع (٢/٨٠).

(٣) قال ابن مالك في الخلاصة:

فــي نَحْــوِ سَعْدَ سَعْدَ الأَوْسِ   يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وافْتَحَ أَوَّلاً تُصِبْ

جاء بهامش شرح التصريح (٢/١٧١) قال الدنوشري: أشير بسعد سعد الأوس إلى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بها قبل إسلام سعد بن معاذ، وسعد بن عبادة وهي:

فإن يسلمُ السعدَانِ يُصبحُ محمَّــــدا   بِمكَّــة لاَ يَخْــشَى خِلافَ الْمُخَالِفِ

=

لك فتح الأول وضمه ووجب نصب الثاني.

٢٢٥- وَتنْــصِبُ المُــضَافَ فِي النِّدَاءِ ... كَقَــوْلِهِمْ يَــا صَــاحِبَ الــرِّداءِ

إذا كان المنادى مضافا إضافة لفظية أو معنوية وجب نصبه نحو: يا عبد الله ويا صاحب الرداء ومثله المشبه به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا حسنا وجهه، ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباده.

أقسام المنادى باعتبار حكمه

والحاصل أن المنادى باعتبار حكمه خمسة أقسام:

المفرد العلم والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة والمضاف وشبهه.

فالمفرد العلم والنكرة المقصودة يبنيان على مايرفعان به من حركة أو حرف.

والثلاثة الأخيرة منصوبة لفظا. و لم يتعرض النظم للمشبه بالمضاف.

حكم نداء الاسم الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة مهنة

٢٢٦- وَجَائِــزٌ عِــنْدَ ذَوي الأَفْهَامِ ... قَــوْلُكَ يَــا غُــلامُ غُلامَــي[1]

٢٢٧- وَجَــوَّزُوا فــتحة هذي الياء ... وَالوَقْــفَ بَعْــدَ فَــتْحِها بالْهَــاءِ

٢٢٨- والْهَــاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غُلاَمِيهْ ... كالْهَــاءِ فِي الوَقْــفْ عَلَــى سُلطَانيهْ

٢٢٩- وقَــالَ قَــوْمٌ فــيهِ يَا غُلامَا ... كَمَــا تَلَــوْا يــا حَــسْرَتا[2] على ما

إذا نودي الاسم الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة محضة جاز فيه ست لغات ذكر منها في النظم أربعة.

أحدها: حذف الياء اكتفاء بالكسرة نحو: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُون﴾[3].

=

فيا سَعَدَ سَعدَ الاَوْس كن أنتَ ناصرا ... ويــا سَعَدَ سَعدَ الخَزْرَجِين العَطارِفِ

أجيبَا علىَ دَاعٍ لُهدًى وتمنَيــــــا ... علــى اللهِ فِي الفِــرْدَوسِ مَنيَةَ عارِفِ

أورد ذلك السهيلي في كتابه «الرَّوضِ الأُنفِ».

(١) الشطر الثاني في طبعة ملحة الإعراب بمكتبة عيسى البابي الحلبي ص ٢٩ هكذا «في يا غلام قول يا غلامي».

(٢) في طبعة عيسى الحلبي ص ٣٠ ﴿يا حَسْرَةً﴾.

(٣) سورة الزمر آية (١٦).

الثانية: إثبات الياء ساكنة نحو: ﴿يَا عِبَادِيْ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[١].

الثالثة: تحريكها بالفتح نحو: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾[٢] ويوقف على هذه بهاء السكت حفظا لفتحة الياء فيقال: يا غلاميه كما يقال في غير النداء: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[٣].

الرابعة: قلب الياء ألفا بعد تحويل ما قبلها فتحة نحو: ﴿يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾[٤].

الخامسة: حذف الألف اكتفاء بالفتحة.

السادسة: ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافا حملا للقليل[٥] على الكثير[٦] كقول بعضهم: يا أم لا تفعلي.

حكاه يونس فهذه ست لغات أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها ألفا ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة، وأما نحو: يا مكرمي، ويا ضاربي مما الإضافة فيه للتخفيف فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة، ومثله في وجوب إثبات الياء إلا أنها مفتوحة فيها لا غير المنادى المعتل المضاف إلى الياء نحو: يا فتايَ بفتح الياء مخففة وقاضيّ بفتحها مدغمة في ياء المنقوص.

٢٣٠- وَحَذْفُ يَا يَجُوزُ فِي النِّدَاءِ ... كَقَوْلِهِمِ رَبِّ اسْتَجَبْتَ[٧] دُعَائِي

٢٣١- وَإِنْ تَقُلْ يَا هَذِهِ وَأَوْ يَا ذَا ... فَحَذْفُ يَا مُمتَنِعٌ يَا هَذَا

يجوز حذف حرف النداء، وهو: يا خاصة اختصارا نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٨] ﴿رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[٩] ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلانِ﴾[١٠].

---

(١) سورة الزخرف آية: (٦٨).

(٢) سورة الزمر آية (٥٣).

(٣) سورة الحاقة آية (٢٩).

(٤) سورة يوسف آية: (٨٤).

(٥) «حملا للقليل» وهو الذي لا ينادي إلا مضافا.

(٦) «على الكثير»(٦) وهو ما يكثر أن ينادى غير مضاف نحو يا زيد، ويا رجل معين. اهـ.

(٧) في طبعة عيسى البابي الحلبي للملحة ص ٣٠، استجب.

(٨) سورة يوسف آية (٢٩).

(٩) سورة آل عمران آية (٨).

(١٠) سورة الرحمن، آية: (٣١).

مواضع امتناع حرف النداء:

ويمتنع حذفه في ثمان مسائل ذكرها ابن هشام في التوضيح منها.

١- اسم الله[١] إذا لم تلحقه الميم نحو: يا ألله. ومنها.

٢- النكرة مقصودة كانت نحو: يا رجلُ المعين[٢].

٣- أو غير مقصودة نحو: يا رجلا خذ بيدي.

٤- ومنها ما ذكره الناظم وهو اسم الإشارة نحو: يا هذا، ويا هؤلاء.

وجوز الكوفيون حذفه مع المقصودة واسم الإشارة لحديث: «**ثَوبي حجرُ**»[٣]. «**واشتدي أزْمَةُ تَنْفَرجي**»[٤]. وقوله:

---

(١) منها «اسم الله» لأنه على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون لدليل. اهـــ.

(٢) «يا رجل» لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أدوات التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأدوات اهـــ.

(٣) الحديث: متفق عليه. عن أبي هريرة، عن النبيﷺ قال: كان بنو إسرائيل يغتسلون عراة، ينظر بعضهم إلى بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر، فذهب من يغتسل فوضع ثوبه على حجر، فغر الحجر بثوبه. فخرج موسى في إثره، يقول: ثوبي يا حجر، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى، فقالوا: والله ما بموسى من بأس، وأخذ ثوبه، فطفق بالحجر ضربا.

فقال أبو هريرة: والله إنه لندب بالحجر، ستة أو سبعة، ضربا بالحجر. أخرجه البخاري في صحيحه (ص: ٦٧) ٥- كتاب: الغسل ٢٠- باب من اغتسل، وبلفظه أخرجه: مسلم في صحيحه (١/٢٦٧) ٣- كتاب: الحيض ١٨- باب: جواز الاغتسال عريانا في الخلوة رقم (٧٥) (٣٣٩) عن أبي هريرة، أحمد في مسنده (٢/٢١٥، ٥١٥).

(٤) أخرج هذا الحديث الدار قطني في الإفراد والغرائب (١/٢١٨) أطراف بتحقيقي رقم ٣١٢ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وأزاح الله عن مقامه الشريف رجس الأمريكان والخونة من شرطة العراق العملاء وظهر الله أرض العراق من النحاس العالم من المشربين والملاحدة من الأمريكان وإتباعهم الذين حالفوهم على سلب خيرات العراق من البترول وغيره. وقلت بهامش الحديث.

عزاه السيوطي ص١ للديلمي، وانظر: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ص٤٧، رقم ١٩، وعزاه، السخاوي في المقاصد الحسنة ص٥٩ رقم (١١٤) للعسكري في الأمثال، والديلمي والقضاعي من حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. وقلت: كان الشيخ المهندس حامد إبراهيم حامد - رحمه الله- مؤسس مكتبة المصطفىﷺ ومقرها في ١٧ ش وحدة الدمراش، وهي للإطلاع العام، قد أهدى إلى قصيدة من ديوان الشيخ عبد الغني النابلسي، والتي مطلعها:

مَا الْشِدَّةُ إلاَ لِلفَرَجِ وَسَتَأْتِي أَنْوَاعُ الْفَرِجِ

=

.................[1] لمثلك هذا لوعة وغرام

ونحو: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾[2]. والمانع حمل ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر، وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ.

حكم حذف المنادى وإبقاء الحرف:

وأما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء ففيه خلاف: جزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعاء وخرج عليه قوله: ﴿أَلا يَسْجُدُوا﴾[3]. وقول الشاعر[4]:

يـــا لَعْـــنَةُ اللهِ وَالأَقْـــوامِ كُلِّهِـــمُ   والـــصَّالحينَ عَلـــىَ سمعـــانْ من جارِ

=

فَاصْبِر فاللهُ لهُ حُكْمٌ   فِيمَا يَقْضِيهِ عَلَىَ المُهَجِ

إلى آخرها انظر في ديوان النابلي طبعة دار الجيل ببيروت سنة ١٩٨٦م، وأطراف الأفراد والضرائب للشيخ محمد بن طاهر المقدسي (٢١٨/١، ٢٩٠) بتحقيقي طبع دار الكتب العلمية ببيروت.

(١) هذا عجز بيت صدره:

إذا أهملت يميني لها قام صاحبي

البحر: الكامل.

انظر: همع الهوامع (٧٢/١)، الدرر اللوامع (٥٦/١)، كذا العزو في معجم الشواهد العربية (٣٧٦/٢).

(٢) سورة البقرة آية: (٨٥).

(٣) سورة النمل آية (٢٥).

(٤) هذا البيت أحد الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه التي لا يعرف لها قائل.

البحر: البسيط. قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٢١٩/٢): هذا باب: ما تكون اللام فيه مكسورة؛ لأنه مدعو له هاهنا، وهو غير مدعو.

«كسروا اللام لأن الاسم الذي بعدها غير منادى، فصار بمنزلته إذا قلت هذا لزيد. فاللام المفتوحة أضافت النداء، إلى المنادى المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعُوَّ إلى مابعده؛ لأنه سبب المدعو، وذلك أن المدعو إنما دعي من أجل ما بعده، لأنه مدعو له.

ومما يدلك على أن اللام المكسورة مابعدها غيرُ مدعو قوله: ثم ذكر الشاهد وعقب عليه بقوله: فيا لغير اللعنة.

الشاهد: فيه: حذف المدعو لدلالة حرف النداء عليه.

والمعنى: يا قوم، أو يا هؤلاء، لعنة الله على سمعان، ولذا رفع «لعنة» بالابتداء، ولو أوقع النداء عليها لنصبها.

المعنى: يدعو على سمعان جاره أن تناله لعنة الله، والناس أجمعين، لأنه لم يرع حق الجوار.

المصادر: الإنصاف (١١٨)، ابن الشجري (٣٢٥/١)، الهمع (٧٤/١)، (٧٠/٢)، سمط اللآلئ (٥٤٦)، الحماسة بشرح المرزوقي (١٥٩٣)شرح المفصل، ابن يعيش (٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨)، العيني (٢٦١/٤).

بَابُ التَّرْخِيم [1]

٢٣٢- وَإِنْ تَشَأ التّرخِيمَ في حالِ النّدا ... فاخْصُصْ بِهِ المعْرِفَةَ المُنْفَرِدَا

٢٣٣- واحْذِفْ إذا رَخّمتَ آخرَ اسْمِهِ ... ولا تُغَيّرْ مَا بَقِي عَنْ رَسْمِهِ

٢٣٤- تَقُولُ يَا طَلْحَ وَيا عَام اسْمَعا ... كَمَا تَقُولُ في سُعَادَ يَا سُعَا

تعريف الترخيم:

الترخيم هو حذف بعض الكلمة تخفيفا على وجه مخصوص.

أنواع الترخيم:

وهو ثلاثة أنواع:

أ - ترخيم نداء. ب- وترخيم ضرورة. ج- وترخيم تصغير.

والمراد هنا الأول ثم المنادى إما أن يكون مختوما بتاء التأنيث أو مجردا عنها.

ترخيم النداء:

فالأول: يرخم مطلقا أي سواء كان علما أم لا مجاوزا ثلاثة أحرف أم لا فتقول في ثبة، وطلحة، وفاطمة، يا ثبت، ويا طلح، ويا فاطم.

والثاني: يرخم بشرط كونه معرفة أي علما مفردا مجاوزا ثلاثة أحرف وذلك نحو: حارث وجعفر وعامر وسعاد فتقول: يا حار ويا جعفـ ويا عام، ويا سعاد بحذف آخرها مع بقاء ما قبله في هذه الأمثلة، وما قبلها على حاله كأن المحذوف منطوق به كما أشار إليه بقوله: ولا تغير ما بقي من رسمه.

ويسمى هذا لغة من ينتظر وهو الأكثر في كلامهم فلا يرخم نحو: إنسان مرادا به معين لأنه ليس علما ولا نحو: عبد الله وشاب قرناها لأنهما ليسا مفردين ولا نحو: زيد وعمرو وحكم لأنها ثلاثية.

وأجاز بعضهم ترخيم نحو: حسن وحكم مما هو ثلاثي محرك الوسط قياسا على إجرائهم نحو: سقر مجرى زينب في إيجاب منع الصرف، وعلى هذه اللغة تقول: في ثمود يا

(١) انظر هذا الموضوع المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٢/١٣٤ ط بولاق)، علل النحو للوراق (ص ٤٨١) بتحقيقي، المقتصد (٢/٧٩١)، همع الهوامع (٣/٧٦).

ثمو ببقاء الواو على صورتها من غير إبدال لأنها في حشو الكلمة لنية المحذوف في المرخم في لغة أخرى أشار إليها بقوله:

ما يجوز في الترخيم:

٢٣٥- وَقَدْ أُجِيزَ الضَّمُّ فِي التَّرْخِيمِ فَقِيلَ يَا عَامُ بِضَمِّ المِيمِ

أي يجوز في الترخيم قطع التعريف عن المحذوف فيجعل الباقي كأنه اسم تام لم يحذف منه شيء فيبنى على الضم؛ فتقول في طلحة وعامر وجعفر يا طلح ويا عام ويا جعف بضم آخرها وتقول في ثمود يا ثمي بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرقها بعد ضمة ولا يجوز إبقاؤها لأنه يؤدي إلى عدم النظير إذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة، وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر والمحذوف للترخيم إما حذف واحد كما مر أو حرفان، وإليه أشار بقوله:

٢٣٦- وَأَلْقِ حَرْفَينِ بِلا غُفُولِ ....

٢٣٧- وتَقُولُ فِي مَرْوَانَ يا مَرْ وَاجْلِسِ وَمِثْلُهُ يَا مَنصُ فَافهمْ وَقِسِ

أي احذف الحرف الأخير وما قبله مما استكمل شروط الترخيم، وكان ما قبل آخره حرف لين ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا قبله حركة من جنسه كمامثل سواء كان على وزن فعلان أم مفعول أملا فتقول: في سلمان وعثمان ومسكين يا سلم، ويا عثم، ويامسك، وفي منصور على لغة من ينتظر يا منص ببقاء ضمة الصاد وعلى اللغة الأخرى يا منص بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بخلاف نحو: سفرجل، وهبيخ، ومختار، وسعيد، وفرعون فلا يحذف منه حرفان بل حرف واحد.

ما لا يرخم من الأسماء

٢٣٨- ولا تُرَخِّمْ عند في النداء ولا ثُلاثِّيا خَلاَ مِنْ هَاءِ

٢٣٩- وَإِنْ تَكُنْ آخِرَهُ هَاءٌ فَقُلْ فِي هِبَةٍ يَا هِبَ مِنْ هَذَا الرَّجُلْ

أشار إلى أن الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث لا يرخم سواء كان مسماه مؤنثا كهند أو مذكرا كزيد لأنه إجحاف به.

ترخيم ما كان آخره هاء

بخلاف نحو: هبة مما فيه ياء التأنيث فيجوز ترخيمه علما كان أم لا تقول في هبة يا هب، وفي ثبة، وهي الجماعة يا ثبت أقبلي، وقد علم هذا مما قدمناه، ومر أيضا عن بعضهم جواز ترخيم نحو: حسن إجراء له مجرى سقر.

٢٤٠- وَقَوْلُهمْ في صَاحبِ يَا صَاحِ   شَذٌّ لِمعْنًى فِيْهِ باصْطِلاحِ

هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال قد علم من كلامه أنه لا يرخم إلا العلم أو ما فيه تاء التأنيث فلِمَ رخص صاحب مع أنه نكرة؟ فأجاب بأنه: شاذ وإنما رخموه لمعنى فيه، وهو كثرة استعماله في كلامهم كالعلم فعومل معاملته.

بَابُ التَّصغير [1]

٢٤١- وَإِنْ تُرِدْ تَصغِيرَ الاسمِ المُحتَقرْ إمَّـــا لـــتِهْوانٍ وَ إمَّـــا لـــصِغَرْ
٢٤٢- فَـــضُمَّ مَـــبْدَاهُ لِهذِي الحَادِثَهَ وَزِدْه يَـــــاْ تَبْـــتَدِيها ثَالـــــثَةْ
٢٤٣- وتَقُـــولُ في فَلسٍ فليس يا فتى وهَكَــــذَا كُـــلُّ ثُلاثـــيٍ أَتَـــى

تعريف التصغير:

التصغير من خواص الاسم المتمكن.

ما لا يصغر:

فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا الاسم المبني وشذ تصغير نحو ذا والذي كما سيأتي.

فوائد التصغير: وله فوائد:

١- فتارة يصغر الاسم للإهانة أي لتحقير شأنه كجبيل أو ذاته كطفيل وهذا هو المراد بقوله وإما لصغر.

٢- وتارة للتقليل كدريهمات.

٣- وتارة للتقريب إما لزمانه كبعيد العصر أو لمكانه كدوين السماء أو منزلته كصديقي.

٤- وتارة للتعطف كيا أخي، ويا حبيبي، قيل.

٥- وللتعظيم كقوله[2]:

.......................[3] **دُوَيْهيةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ**

---

(١) انظر هذا الموضوع المصادر الآتية: الكتاب لسيبويه (٣/٣٦)، علل النحو للوراق (ص ٦٣٩) بتحقيقي، همع الهوامع (٢/١٣٠)، أسرار العربية (١٤٢)، شرح جمل الزجاجي (٢/٢٨٩).

(٢) القائل هو لبيد بن ربيعة العامري. الصحابي الجليل. لا صاحب المعلقة.

(٣) الشاهد فيه: على أن تصغير دويهية للتعظيم؛ فإنه أراد بها الموت، وداهية أعظم منها، والتصغير غير مناسب لذكر الموت.

والدليل: على أنه أراد بها الموت. والمراد من الأنامل: الأظافر فإن ضفرتها لا تكون إلا بالموت، وقال الطوسي في شرح ديوان لبيد: إذا مات الرجل أو قتل اصفرت أنامله، واسودت أظافره.

صدره:

=

ورده المانع إلى تصغير التقليل؛ فإن الداهية إذا عظمت أسرعت فقلت مدهما إذا علمت ذلك، وأردت تصغير الاسم لشيء من ذلك فضم مبدأه أي أوله وافتح ثانيه، وزد بعد ثانيه ياء ساكنة تسمى ياء التصغير لتكون ثالثة فيكون وزنه فعيلا واقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيا كفليس في فلس، وإن كان رباعيا فأكثر فافعل به ذلك، واكسر ما بعد الياء كدريهم في درهم، وعصيفير في عصفور فأبنية التصغير ثلاثة فعيل، وفعيعل، وفُعَيعيل فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني كصرد قدرت الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا وجمعا قاله ابن إياز[1].

متى تلحق تاء التأنيث؟:

٢٤٤- وَإِنْ يَكُـن مُؤنـثًا أردفْـتَهُ ... هَـاءً كمَـا تَلحَـقُ لَـوْ وَصَـفْتَهُ

٢٤٥- فـصَغِّرِ الـنَّار عَلـى نُوَيَرةْ ... كَمَـا تَقُـولُ نَـارُهُ مُـنيرهْ

إذا كان الثلاثي مؤنثا بلا علامة لحقته تاء التأنيث غالبا عند تصغيره بشرط أمن اللبس كما تلحق بصفته لأن المصغر في معنى الموصوف كنار، وسن، ودار، وأذن فتقول: نويرة، وسنينة ودويرة وأذينة.

=

وكُلُّ أناسٍ تدخلُ بينهم ....

وقال المرادي في شرح الألفية» بأن الكوفيين استدلوا به على مجيء التصغير للتعظيم.

استشهد به ابن هشام في «المغني» في أربعة مواضع هي: في كم، وفي رُبَّ، وفي كلّ، وفي حذف الصلة من الباب الخامس.

اللغة: الداهية: مطيعة الدهر، مشتقة من الدَّهْى - بفتح الدال، وسكون الهاء وهو النُّكر، فإن كل أحد ينكرها ولا يقبلها، ودهاه الأمر بدهاه، إذ أصابه بمكروه.

المصادر: خزانة الأدب (١٥٩/٦) رقم الشا (٤٤٩)، أمالي ابن الشجري (٢٥/١، ٤٩/٢، ١٣١)، الإنصاف (١٣٩)، ابن يعيش (١١٤/٥)، الأشموني (١٥٧/٤)، شرح شواهد المغني (١٣٧/٥٥)، شرح شواهد الشافية (٨٥)، همع الهوامع (١٨٥/٢)، ديوان لبيد (٢٥٦).

(١) الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، أبو محمد. العلامة جمال الدين، كذا ساق نسبه ابن رافع في تاريخ بغداد، وقال: كان أوحد زمانه في النحو والتصريف كان دمث الأخلاق.

من تصانيفه: قواعد المطارحة،والإسعاف في الخلاف، مات ليلة الخمسين. ثالث عشري ذي الحجة، سنة إحدى وثمانين وستمائة بغية الوعاة (٥٣٢/١) ترجمة رقم (١١٠٣).

وشمل كلامه ما هو ثلاثي في الأصل كيد تقول فيه يدية بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي كزينب وسعاد، وما فيه ألف التأنيث كحبلى، وصحراء؛ فإن التاء لا تلحق ذلك، ومثله الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس كخمس، ونحوه في عدد المؤنث إذ لو لحقته لالتبس بعدد المذكر، وكشجر، وبقر إذ لو لحقته لالتبس بتصغير وشجرة، وبقرة؛ فإن سمي به مذكر كأذن علم لرجل؛ فالجمهور على أنه لا تلحقه التاء إذا صغر اعتبارا بما آل إليه من التذكير وذهب يونس إلى انها تلحقه اعتبارا بأصله محتجًا بقولهم عروة بن أذينة، ومالك ابن نويرة وعيينة بن حصن، وفيه نظر.

٢٤٦- وَصَـغِّرِ الـبَّابَ فَقُـلْ بُوَيبُ وَالـنَّابَ إِنْ صَـغَّرتَهُ نُيَـيبُ

٢٤٧- لأَنَّ بَابـا جَمْعُـهُ أبْـوابُ وَالـنَّابُ أصـلُ جَمْعِـهِ أَنْـيَابُ

إذا كان ثاني الثلاثي لينا منقلبا عن لين رددته في التصغير إلى أصله لأن التصغير كالجمع يرد الأشياء إلى أصولها؛ فيقال في باب بويت؛ لأن ألفه بدل من واو بدليل جمعه على أبواب، وأصله بوب قلبت الواو ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ويقال في ناب للضرب: نبيب لأن ألفه بدل من ياء بدليل جمعه على أنياب، وأصله نيب قلبت ياؤها ألفا كما تقدم، وإنما يرجع فيهما إلى الأصل لزوال موجب البدل، وهو انفتاح ما قبل حرف العلة؛ فإن جهل أصل الألف ردت إلى الواو كعاج، وصاب اسم لنبت كريه الطعم فتقول عويج، وصويب، ويقال في ثوب وبيت ثويب وبيت بلا قلب بخلاف نحو: ريح وقيمة فيقال فيهما: رويح وقويمة بالواو لأنها الأصل المنقلب عنه.

وشذ في نحو عيد عييد لأنه من عاد يعود وإنما قالوا: ذلك كراهية التباسه بتصغير عود.

ما يستدرك على الحريري في نظمه:

وإذا كان ثالث الثلاثي ألفا كفتى، وعصى، أو واوا كدلو وجب قلبه ياء، وإدغام ياء التصغير فيها فيقال: فُتي، وعُصي ودُلي، و لم يتعرض له في النظم.

ولما فرغ من تصغير الثلاثي المجرد أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه فقال:

تصغير ما زاد على الثلاثي

٢٤٨- وَفَاعِـلٌ تَـصْغيرُهُ فُـوَيْعِلُ كَقَـوْلِهِم في رَاجِـلٍ رُوَيْجِـلُ

أي إذا كان ثاني الثلاثي المزيد عليه ألفا زائدة فيصغر على فويعل بقلب ألفه واوا

لانضمام ما قبلها فتقول في ضارب وعامر وصاحب ضويرب، وعويمر وصويحب ومثله نحو: آدم مما ألفه مبدلة من همزة لكراهية اجتماع همزتين فتقول في تصغيره أويدم كما تقول في جمعه أوادم، وأما الرباعي المجرد؛ فإنه يصغر على فعيعل كجعيفر ودريهم في تصغير جعفر، ودرهم، ولم يتعرض له في النظم:

٢٤٩- وَإِنْ تَجِـد مِنْ بَعْدِ ثَانيةٍ أَلِف فَاقْلِبْهُ يـاءً أَبَدًا ولا تَقِـفْ

٢٥٠- تَقُـولُ كَـمْ غُـزَيِّلٍ ذَبَحتُ وَكَـمْ دُنيـنيرٍ بـهِ سَـمَحتُ

٢٥١- وَقُـل سُـرَيحينٌ لِسَرْحَانَ كَمَا تَقُـولُ في الْجَمْـعِ سَـرَاحِينُ الحِمَى

٢٥٢- ولا تُغَـيِّر في عُثَـيمَانَ الألِفْ ولا سُـكَيْران الَّـذي لا يَنْـصرِفُ

٢٥٣- وهكَـذَا زُعَيْفَـرانُ فاعتَبِـرْ بِـهِ الـسُّداسيَّاتِ وافقـه مـا ذُكر

إذا صغر ما ثاله أو رابعه ألف وجب قلب ألفه ياء وإدغام ياء التصغير فيها، وذلك نحو: كتاب وغلام، وغزال، ومفتاح، ودينار، ومثقال، فتقول: كتيب وغليّم وغزيّل ومفيتيح ودنيْنير، أما سرحان وسلطان فتقول فيها: سريحين وسليطين، وإن كان لا يجمع على ذلك لم تغير ألفه اسما كان أو صفة كعثمان وعمران وسكران فتقول فيها عثيمان وعميران وسكيران، ومثله نحو: زعفران مما الألف والنون فيه يعد أربعة أحرف؛ فإنه إذا صغر لا يغير ألفه فتقول فيه زعيفران وقس عليه كل سداسي آخره ألف ونون كثعلبان ومرطبان وهذا معنى قوله فاعتبر به السداسيات:

تصغير ما حذف منه حرف برده المحذوف:

٢٥٤- وارْدُدْ إِلَى المَحْذُوفِ مَا كَانَ حث مِـنْ أَوّلِـهِ حَتَّـى يعـود مُنتَصِفْ

٢٥٥- كَقَـوْلِهِمْ في شَـفَةٍ شُـفَيهَهْ وَالـشَّاةُ إِنْ صَـغرْتَهَا شُـوَيهَهْ

إذا صغر ما حذف منه حرف وجب رد المحذوف إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين مذكرا كان كأب، وأخ أو مؤنثا كيد وشفة محذوف الفاء والعين واللام فتقول في تصغير كل وخذ، وعد أعلاما أكيل وأخيذ، ووعيد برد الفاء وفي مذ علما وسنة منيذة، وسنيهة برد العين.

وفي أب، وأخ، وشفة، وشاة، أُبَيّ، وأُخيّ وشُفيهه وشُويهة، يرد اللام، وإنما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعيل فيكون رباعيا له نصف صحيح؛ فإن بقي بعد

الحذف على أكثر من حرفين صغر على لفظه، ولم يحتج إلى رد المحذوف لأن بناء فعيل ممكن بدونه كما يؤخذ من التعليل كقولك في هار[١] وشار[٢] وخير وشر هوير وشوير وخيير وشرير.

تصغير أخت وبنت:

وإذا صغر نحو أخت وبنت رد إليهما المحذوف كما في شفة فتقول أخية وبنية ولا يعتد بالتاء كما لا يعتد بهمزة الوصل في نحو: اسم وابن.

(١) «هار» أصله: هائر، هاره بالأمر هورًا، أزنه، وبكذا ظنه به، والاسم منهما الهورة - بالضم- ، وعن الشيء صرفه، وعلى الشيء حمله عليه، والقوم مثلهم، وكب بعضهم على بعض، فالرجل غشه، والشيء حرزه، وفلانا، صرعه، كهوره، والبناء هدمه فهار، والرجل هار، اهـ [القاموس المحيط] وهار وهيار، ضعيف. اهـ ويقال أيضا: زن عصبه - ييس، وفلان بخير أو شر ظنه به كأزنه وأزننته بكذا اتهمته به. اهـ [القاموس المحيط].

(٢) «شار» أصله شائر، شار العسل شورًا، وشيارا، وشيارة، ومشارًا، ومشارًا، ومشارة: استخرجه من الوقبة، والشور: العسل المنثور اهـ [القاموس المحيط].

والوقبة: نقرة في الصخرة يجتمع فيها الماء كالوقب، أو نحو البئر، في الصفا، تكون قامة أو قامتين، وكل نقرة في الجسد كنقرة العين والكتف. اهـ [القاموس المحيط].

بابُ: الْحُرُوفِ الزَّوَائِد

٢٥٦- وَأَلْـقِ فِي التَّـصْغيرِ مَـا يُسْتَثْقَلُ زائِـدُهُ أَوْ مَـا تَـرَاهُ يَـثْقُلُ

٢٥٧- والأَحَـرفُ الـلاتي[1] تُزَادُ في الْكَلِمْ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ «يا هَوْلُ استنم»[2]

٢٥٨- تَقُـولُ في مُـنْطَلِقٍ مُطَلِـيْقُ[3] فَـافْهَمْ وَفي مُرتَـزِقٍ مريْـزِقُ

٢٥٩- وَقِـيلَ فِي سَـفَرْجَلٍ سُـفَيْرِجُ وَفِي فَتًـى مُـسْتَخْرِجٍ مُخَيْـرِجُ

قد سبق أن للتصغير ثلاثة أبنية:

١- فعيل. ٢- وفعيعل. ٣- وفعيعيل.

فالأول للثلاثي المجرد والثاني للرباعي المجرد، والثالث للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد كمصباح.

تصغير الخماسي:

فإذا كان الاسم خماسيا مجردا من الزيادة أو مزيدا فيه حرف، ولم يكن قبل آخره حرف مد؛ فاحذف في التصغير من الأول آخره، ومن الثاني زائده ليعود رباعيا؛ فيتوصل إلى بناء فعيعيل فتقول في نحو سفرجل، ومدحرج، سفيرج، ودحيرج؛ لأن بقاءهما يستثقل؛ فإن اشتمل الاسم على زيادتين ولإحداهما مزية على الأخرى حذفت الأخرى كمطلق فتقول فيه مطيلق بحذف النون دون الميم لتصدرها ولدلالتها على معنى اسم الفاعل، وهكذا تقول في مرتزق مريزق بحذف التاء دون الميم لما سبق.

تصغير السداسي:

وإذا صغر السداسي حذف منه حرفان من حروف الزيادة ليتوصل إلى بناء فعيعل كمستخرج فتقول فيه مخيرج بحذف السين والتاء.

أحرف الزيادة:

وقد بين الناظم حروف الزيادة، وهي عشرة في قوله: يا هول استنم أي اسكن،

---

(١) في طبعة ملحة الإعراب طبعة عيسى الباب الحلبي ص ٢٣ «التي».

(٢) ما بين القوسين في طبعة عيسى البابي الحلبي ص ٢٣ بدلا منهما سائل وانتهم.

(٣) ما بين القوسين في طبعة عيسى البابي الحلبي ص ٢٣ بدلا منها مطيلقُ.

وجمعها بعضهم في أمان وتسهيل وبعضهم في تسهيل ومناء، ومعنى كونها زائدة أن الحروف الزائدة على الأصول لا تكون إلا منها لا بمعنى أنها لا تكون إلا زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا، ولمعرفة الزائد من الأصول ضابط مذكور في علم التصريف:

٢٦٠- وَقَدْ تُزَادُ الْيَاءُ للتَّعْوِيضِ وَالْجَبْرِ للمُصَغرِ المَهِيضِ

٢٦١- كَقَوْلِهِمْ إِن المُطَيْلِيقَ أَتَى وَأخْبَار السُّفَيْرِيجَ إِلى فَصْلِ الشتَّا

يعني أنه يجوز أن يعوض مما حذف منه حرف أصلي أو زائد أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر جبرا له وليتوصل بذلك إلى بناء فيعيعل فتقول في منطلق وسفرجل مطيليق وسفيريج وفي مستخرج مخيريج وفهم من قوله، وقد تزاد قلة ذلك وأنه غير لازم وأنه لا يخل ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد.

والمهيض: المكسور، اسم مفعول من هاض العظم إذا كسر.

٢٦٢- وشَذَّ مِمَّا أَصَّلُوهُ ذَيَّا تَصْغِيرُ ذَا ومِثلُهُ اللَّذيَّا

قد سبق أن التصغير من خواص الاسم المتمكن؛ فالأصل أن لا يدخل غير المتمكن لكنهم خالفوا هذا الأصل فصغروا شذوذا أسماء الإشارة والموصول لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف بها قاعدة التصغير فترك أولها على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير وزيد في آخرها ألف عوضا عما فاتها من ضم الأول؛ فقالوا في ذا وتا: ذيّا، وتيّا، وفي الذي، والتي: اللذيا واللتيا.

تصغير أسماء الإشارة:

وقد سمع التصغير في خمسة ألفاظ من أسماء الإشارة:

١- ذو. ٢- تا. ٣- وذان. ٤- وتان.

٥- وأولى؛ فيقال ذيان وتيان، وأوليا بالقصر أو المد على اللغتين[1].

وسمع أيضا في خمسة ألفاظ من أسماء الموصولات الذي والتي وتثنيتها وجمع الذي فيقال: اللذيان واللتيان واللذيون بضم ما قبل الواو رفعا وبكسره جرا ونصبا عند سيبويه.

---

(١) وقد جمعت في قولهم: «سألتمونيها» أو «اليوم ننساها»، «على اللغتين» يقال: فيه هلابا بإبدال الهمزة هاء، وأولاء بضم الهمزتين، وأولاء، بالكسر والتنوين، وأولاء، بإشباع الضمة قبل الواو، وهؤلاء بالهاء، وأولى بالقصر، والتشديد، وهذه الألفاظ يشار بها إلى القريب اهـ [علوي].

تصغير أفعل التعجب:

وقد صغر أيضا أفعل في التعجب وكذا المركب المزجي كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما، وتصغيرهما تصغير التمكن.

من شواذ التصغير:

٢٦٣- وَقَــوْلُهَمْ أَيْــضًا أُنَيْــسِيَانُ شَــذَّ كَمَــا شَــذَّ مُغَيْــرِبَانِ

٢٦٤- وَلَــيْسَ هَــذَا بِمِــثَالٍ يُحْذَى فَاتَّــبِعِ الأَصْــلَ وَدَعْ مَــا شَــذَّا

مما خرج عن القياس فصغر شذوذا قولهم في إنسان وليلة أنيسيان ولييلية بزيادة الياء فيهما، وقياسهما نييسان ولييلة، وفي مغرب وعشاء مغيربان وعشيان بزيادة ألف ونون وقياسهما مغيرب وعشى وفي رجل رويجل وقياسه رجيل، وفي صبية وغلمة وبنون أصيبية، وأغيلمة، وأبينون بزيادة الهمزة في أولها وقياسه صبية، وغليمة وبنيون، فهي تحفظ ولا يحذى عليها أي لا يقاس.

بَابُ النَّسَب [1]

٢٦٥- وكُــلُّ مَنْسُوبِ إلى اسْمٍ في الْعَرَبْ   أَوْ بَلْــدَة تَلْحَقُــهُ يَــاءُ النَّــسَبْ
٢٦٦- فــشد الــيَّاءَ[2] بِــلاَ تَوَقُّــفِ   مِــنْ كُــلِّ مَنْــسُوبٍ إِلَــيْهِ فاعْرِفْ
٢٦٧- وَإنْ يَكُــنْ في الأصل هاء فاحذف   كمــثل مكــيٍّ وهــذا حنفــي[3]
٢٦٨- تَقُــوُل قَــدْ جَــاءَ الْفَتَى البَكْرِيُّ   كَمَــا تَقُــولُ الْحَــسَنُ الْبَــصْرِيُّ

تعريف المنسوب:

إذا أريد النسب إلى أب، أو قبيلة، أو بلدة، أو صنعة زيد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسورة ما قبلها[4] فتصير حرف إعراب فيقال في النسب إلى دمشق دمشقي، وإلى قريش قرشي[5]، وإنما كانت الياء مشددة لتدل على نسبته إلى المجرد عنها.

التغييرات التي تلحق الاسم المنسوب:

وكسر ما قبلها تشبيها بياء الإضافة، وهذا أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه إذ تلحقه ثلاث تغييرات:

١- لفظي: وهو كسر ما قبل الياء.

٢- وانتقال الإعراب إليها، ومعنوي: وهو صيرورته اسما لما لم يكن له.

٣- وحكمي، وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة كمررت برجل

---

(١) راجع في هذا الموضوع المراجع التية: الكتاب (٣/٣٣٥)، المقتضب (٣/١٣٤)، شرح جمل الزجاجي (٢/٣٠٩)، خزانة الأدب (١٢/٦٠٨)، علل النحو للوراق ص: (٧٠٦) بتحقيقي.

(٢) في طبعة عيسى الباب الحلبي وشركاه ص ٣٤ رواية البيت هكذا:

وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَىَ   أو وَزْنِ دَنيا أَوْ عَلَى وَزْنِ مَتَى

والمعنى: وإن يكن المنسوب إليه متصورا مما على وزن فتى نحو رحى وعصا، أو على وزن دنيا نحو موسى وعيسى، أو على وزن متى نحو قفا، وقنا.

(٣) في طبعة ملحة الإعراب ص ٣٣ بدلا من فشد الياء، وتحذف الهاء.

(٤) الكتاب لسيبويه (٣/٣٣٥) هذا باب الإضافة، وهو باب النسب، الأصول لابن السراج (٣/٦٣)، التكملة لأبي علي الفارسي ص: (٢٣٨)، المقتضب (٣/١٣٣).

(٥) الكتاب (٣/٣٣٥)، المقتضب (٣/١٣٣).

قرشي أبوه كأنك قلت منسوب إلى قريش أبوه، ويطرد ذلك فيه، وإن لم يكن مشتقا، وإذا كان آخر المنسوب إليه تاء التأنيث، وجب حذفها للنسب فيقال في مكة مكي والبصرة بصري حذرا من ادع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو مكية وبصرية إذ لو بقيت لقيل مكتبة وبصرتية.

قال أبو حيان: وقول الناس درهم خليفتي لحن، ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدا نحو قرقرى في قرقريّ وحثيثى في حثيثي أو رابعة في اسم متحرك الثاني كجمزى في جمزي.

فإن كان ساكنا كحبلى فحكم ذلك ما أشار إليه مع غيره بقوله:

النسب إلى المقصور:

٢٦٩- وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا عَلَى وَزْنِ فَتَى أَوْ وَزْنِ دُنْيَا أَوْ عَلَى وَزْن فَتَى

٢٧٠- فَأَبْدِلِ الْحَرْفَ الأخيرَ وَاوَا وعَاصِ مَنْ مَارَي ودَعْ مَنْ نَاوَي

٢٧١- تَقُولُ هَذَا عَلَوِيٌّ مَعْرِقُ وَكُلٌّ لَهْوِ دُنْيَوِيٌّ مُوبِقُ

يعني إذا كان المنسوب إليه ثلاثيا مقصورًا قلبت ألفه واوا سواء كانت بدلا منها كعصا أو من الياء كفتى أو مجهولة كمتى فتقول عصويٌّ وفتويّ ومثويّ، وإنما قلبت في فتى واوا، وإن كان أصلها ياء كراهية اجتماع الكسرة والياآت وأما نحو دنيا كحبلى مما هو رباعي مقصور ثانيه ساكن فيجوز في ألفه الحذف والقلب فتقول دني وحبلي، ودنيوي وحبلوي والحذف أرجح وليس القلب متعينا كما توهمه عبارة الناظم ويقال في النسب إلى فعيل معتل اللام كغنيّ وعليّ غنويّ وعلويّ بحذف الياء الأولى وفتح ما قبلها وقلب الثانية واوا أي بعد قلبها ألفا ومنه قول الناظم هذا علويّ نسبه إلى علي لاإلى علا كما توهمه عبارته أيضا.

النسب إلى المنقوص:

وإذا نسبت إلى المنقوص؛ فإن كانت ياؤه ثالثة كشبحى وعمى فتح ما قبلها وقلبت واوا فتقول شجوي وعموي، وإن كانت رابعة كقاضي جاز حذفها وقلبها واوا والحذف أحسن فتقول في قاضٍ قاضي وقاضوي، وإن كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها كمعتديّ في معتد ومستعليّ في مستعل.

النسب إلى الممدود:

وإذا نسب إلى الممدود فإن كانت همزته للتأنيث قلبت واوا كصحراوي أوأصلا سلمت من القلب غالبا نحو: قرائي في قراء وهو الرجل الناسك أو بدلا من أصل نحو: كساء جاز الوجهان نحو كسائي وكساوي بالواو رجوعا إلى الأصل.

النسب إلى المركب:

وإذا نسب إلى المركب فإن كان التركيب إسناديا كتأبط شرًا أو مزجيا كبعلبك نسب إلى صدره فتقول تأبطي وبعليّ وكذا إذا كان إضافيا كامرِئي في امرئ القيس إلا إذا كان الإضافي كنية كأبي بكر، وأم كلثوم، أو معر فاصدره بعجزه كابن عمرو، وابن الزبير فإنك تنسبه إلى عجزه فتقول بكري وكلثومي، وعمري وزبيري وربما ألحق بهما ما خيف فيه لبس كقولهم في عبد الأشهل أشهلي، وفي عبد منــــافي منافي.

٢٧٢- وانــسُبْ أخَا الْحِرْفَةِ كالْبَقَّالِ وَمَــــنْ يُــــضَاهِه إلىَ فَعَّــــالِ

أي قد يستغنى من ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعال وذلك غالب في الحرف كبزاز ونجار وعطار.

شواذ النسب[١]:

وشذّ قوله[٢]:

ولَيس بِذِي سَيْف وَلَيْس بِنَبَّالِ[٣]

---

(١) ينظر هذا الموضوع في: الكتاب (٢/٦٩، ٧٠، ٨٦، ٧٢) (ط بولاق).

(٢) قائله: امرؤ القيس.

(٣) قال الجوهري في الصحاح (٥/١٨٢٣ نبل).

النبال - بالتشديد- صاحب النبل ثم ذكره. يعني وليس بذي نبل، وكان الوجه أن يقول: وليس بنابل، مثل لابن وتامر.

والنابل الذي - يعمل النبل، وكان من حقه أن يكون بالتشديد، والفعل النبالة بالكسر.

صدره:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ

البحر: الطويل.

قال الشيخ خالد في التصريح (٥/٢٢٧)، شاهد رقم (٥٤٥) في باب: النسب فصل: وقد يستغنى عن

أي بذي نبل وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[1] وقد يصاغ أيضا على فاعل، أو فعل بمعنى ذي كذا؛ فالأول كتامر ولابن وطاعم، وكاسٍ والثاني كطِعم ولبن ونهر.

.... لستُ بليليٍّ ولكنّ نهِرُ[2]

أي عامل في النهار.

وهذه الأبنية ليست مقيسة وإن كان بعضها كثيرًا هذا مذهب سيبويه.

=

ياءي النسب بصوغ المنسوب إليه: «فقال» بفتح أوله، وتشديد ثانيه- وذلك غالب في الحرف جمع حرفة كبزاز - بزايين معجميين- لبياع البز، ونجار- بالنون والجيم لمن حرفته التجارة. وعوّاج لبياع العاج. وعطار: لبياع العطر.

ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله: وشذ قوله:.. وذكره.

المصادر:

الكتاب لسيبويه (٢/٩١)، ديوان امرئ اقيس ص ٣٣، المقتضب (٣/١٩٢) العيني (٤/٥٤٠)، الأشموني (٤/٢٠٠)، شرح الكافية الشافية (٤/١٩٦٣).

(١) سورة فصلت آية (٤٦).

(٢) البحر: الرجز.

ويليه:

لا أُدْلِجُ الليْلَ ولَكِنْ أبْتَكِرْ

أنشده سيبويه (٢/٩١)، أي: ولكني نهاري، أي: عامل بالنهار.

المعنى: يقول: إنه يعمل بالنهار لجلب رزقه فهو ممن يكدح، وقد يكون أراد أنه إذا عمل عملا عمله في وضح النهار بحيث يطلع عليه الناس، ولا يعمله في الظلام مستترًا عن أعين المراقبين، وهذه كناية عن ظهور أمره، واتضاحه وانكشافه.

بابُ التَّوَابع

٢٧٣- والْعَطْــفُ وَالتَّوْكِيدُ أَيْضًا وَالْبَدَلْ تَوَابِــعٌ يُعْــرَبْنَ إِعْــرَابَ الأُوَلْ

٢٧٤- وَهَكَذَا الْوَصْفُ إِذا ضَاحَى الصِّفَهْ مَوْصُــوفُهَا مُنَكَّــرًا أَوْ مَعْــرِفَهْ

تعريف التوابع:

التوابع: جمع تابع وهو المشارك لما قبله في إعرابه، الحاصل والمتجدد غير خبر.

أقسام التوابع:

وهو أربعة:

١- عطف. ٢- وتوكيد. ٣- ونعت. ٤- وبدل.

ومن فصل في العطف جعل التوابع خمسة ومن فصل في التوكيد جعلها ستة والأولى أن يبدأ منها بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك كما في «التسهيل»[1].

العامل في المتبوع:

والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل؛ فالعامل فيه مقدر.

إعراب المتبوع:

وكلها تعرب إعراب ما قبلها كما أشار إلى ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قوله:

٢٧٥- تقُــولُ خَــلِّ المــزحَ والمُجُــونَا وَأَقْــبَلَ الحُجَّــاجُ أَجْمَعُــونَا

٢٧٦- وامْــرُرْ بِــزَيْدٍ رَجُــلٍ ظَــرِيفِ واعْطِــفْ عَلَــى سَــائِلِكَ الضَّعِيفِ

مثال للعطف.

ومثال للتوكيد واستفيد منه جوازا التوكيد بأجمع من غير تقدم كل (وامرر بزيد رجل ظريف) مثال للبدل واستفيد منه جواز إبدال النكرة من المعرفة.

(واعطف على سائلك الضعيف) مثال للوصف، وأفهم قوله أولا وهكذا الوصف إلى آخره أن المعرفة لا تنعت بنكرة ولا العكس وهو كذلك وقد اختصر الناظم أحكام هذه

---

(١) تسهيل الفوائد لابن مالك.

التوابع، ولا بأس بذكر جمل منها فنقول: أما العطف فهو قسمان. عطف نسق، وعطف بيان وسيأتي:

تعريف عطف البيان:

وعطف بيان، وهو: «تابع جامع موضح أو مخصص لمتبوعه وشرطه موافقة متبوعه في تعريفه وتنكيره وتأنيثه وتذكيره وإفراده، وتثنيته وجمعه فهو كالنعت يوافق متبوعه في أربعة عشرة كما سيأتي كـــ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[1] وهذا خاتمٌ حديد ومنه نحو: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[2].

أقسام التوكيد

وأما التوكيد فهو قسمان أيضا:

١- توكيد لفظي وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقة اسما كان أو فعلا أوحرفا أو جملة.

---

(١) البحر: الرجز المشطور.

قائله: رؤبة وهذاخطأ، والصواب أعرابي.

لأن رؤبة لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وبعده:

مَامَسها من نعتٍ ولا دَبَرْ
فاغْفِرْ لَهُ اللهُمَّ إنْ كانَ فَجَرْ

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٣٨٣) رقم (٤٠) عقبه.

فقدم الكنية وهي أبو حفص» على الاسم، وهو عُمر.

وسبب أنشاد ذلك: أن قائلهاقال لعمر - رضي الله عنه- إن ناقتي قد نقبت فاحملني، فقال له عمر: كذبت، وأبى أن يحمله، وحلف على ذلك فانشد ذلك.

يقال: نقب البعيد: ينقب - بكسر القاف في الماضي، وفتحها في المضارع، إذا رَّق خُفُّه، ودبَرَ البعيرُ إذا حفى، فكأنه تفسير له. ويقال: «فَجَرَ» إذا حَنَثَ في يمينه.

انظر: العيني (١/٣٩٢)، خزانة (٢/٣٥١)، شرح ابن يعيش على المفصل (٣/٧١)، وابن عقيل (٢/٢٠١) شذور الذهب ص ٤٣٥ في باب عطف البيان الأشموني (١/١٢٩) باب: العلم، ولسان العرب (ن ق ب) (٢/٢٦٣)، فجر (٦/٣٥٤).

(٢) سورة النور آية: (٣٥).

٢- وتوكيد معنوي وهو «إتباع الاسم المعرفة، بألفاظ معلومة، وهي:
١- النفس. ٢- والعين وكلا وكلتا وكل وجميع وأجمع وجمعاء وجمعهما.

شرط الإضافة:

ولا بد من إضافة النفس والعين وكلا وكلتا وكل إلى ضمير مطابق للمؤكد وإذا اجتمعت النفس والعين وجب تأخير العين عنها كجاء زيد نفسه عينه وإذا أكد بهما مثنى أو مجموعًا أو ما في معناهما[1] جمعا على أفعل بضمّ العين كحاء الزيدان أنفسهما وجاء الزيدون أنفسهم ويؤكد بكلا وكلتا المثنى أو ما في معناه إن صح[2] وقوع المفرد موقعه واتحد معنى المسند[3] كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ويؤكد بكل غير المثنى إن كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه كجاء القوم كلهم وبعت السيد كله والأول كلها.

تعريف البدل:

وأما البدل فهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة.

أقسام البدل:

وهو أربعة أقسام:

١- بدل كل من كل «وهو ما كان مدلوله مدلول الأول كجاء زيد أخوك وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه فيما لايطلق عليه.

٢- كل وبدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله جزء الأول كبعت العبد نصفه وأكلت السمكة رأسها.

٣- وبدل اشتمال[4] وهو ماكان بينهما تعلق بغير الكلية والجزئية وكان البدل بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة لذكره نحو: سلب زيد ثوبه وأعجبني بكر حسنه.

٤- وبدل غلط وهو ما لم يكن جامعا للأمرين نحو: جاء زيد غلامُه حمارُه.

---

(١) «أو في معناهما» وهما المتعاطفان كجاء زيد وعمرو أنفسهما، وجاء زيد وعمرو وبكر أنفسهم.

(٢) «إن صح» فلا يقال: اختصم الزيدان كلاهما.

(٣) «واتحد معنى المسند» فلا يقال مات زيد، وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند.

(٤) «وبدل اشتمال» نحو: ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى٢٥، ٥٣].
ونحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَائِقَ﴾ [النبأ: ٣١]. ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ما يشترط في البدل:

١- ولا يشترط في البدل موافقته للمبدل منه في التعريف والتنكير ، ولا في الإظهار والإضمار.

ما يبدل منه:

١- فتبدل المعرفة من المعرفة.

٢- ومن النكرة.

٣- والنكرة من النكرة.

٤- ومن المعرفة.

٥- ويبدل الظاهر من الظاهر[١].

٦- ومن المضمر[٢].

٧- والمضمر من المضمر[٣].

٨- وكذا من الظاهر[٤] عند الجمهور.

٩- ويبدل الجملة من الجملة[٥] ومن المفرد.

تعريف النعت:

وأما النعت: فهو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ منعوته.

فائدة النعت:

وفائدته:

١- توضيح. ٢- أو تخصيص. ٣- أو مدح.

٤- أو ذم. ٥- أو ترحم. ٦- أو توكيد.

---

(١) ويبدل الظاهر من الظاهر نحو: جاء زيد عمرو.

(٢) ومن المضمر أي ويبدل الظاهر من المضمر نحو:ضربته زيدا.

(٣) «والمضمر من المضمر» نحو: رأيتك إياك.

(٤) «وكذا من الظاهر» أي وكذا يبدل المضمر من الظاهر نحو: رأيت زيدا إياه.

(٥) «ويبدل الجملة من الجملة» نحو: أمدكم بما تعلمون أمدكم بأموال وبنين. [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣].

ما يتبع فيه النعت متبوعه:

ويتبع متبوعه في اثنين من خمسة حقيقيا كان أو سببيا: في واحد من أوجه الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير وعلى هذه الخمسة اقتصر الناظم.

رفع ضمير النعت:

ثم إن رفع ضمير المنعوت يتبع منعوته في اثنين أيضا من خمسة في واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد وفرعيه فيصير بهذا مع مامر مطابقا له في أربعة من عشرة ويسمى حينئذ حقيقيا وإن رفع ظاهرا أو ضميرا بارزا فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل الحال محله فيفرد لرفعه ذلك.

النعت السببي:

ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمةٍ أمُّهما، وبرجال قائمٍ آباؤهم ويسمى حينئذ سببيا.

جواز قطع النعت:

ويجوز قطع النعت إن علم منعوته بدونه إلى الرفع بتقدير هو وإلى النصب بتقدير أعني مثلا.

وأما عطف النسق فهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها ويجرى في الأسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله:

ما يجوز في العطف:

٢٧٧- والْعَطفُ يدْخُلُ فِي الأَفعَالِ كَقَوْلِهِمِ ثِبْ واسْمُ للمِعَالَي

أي يجوز أن يعطف الفعل على الفعل كما يجوز ذلك في الاسم وذلك كثير لا قليل لكن يشترط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية نحو ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ﴾[1] ومنه نحو: ثِبْ واسمُ للمعالي، وقد يقال وهو من عطف

(١) سورة الفرقان آية: ٤٩.

الجمل أو اختلف نحو: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾[١] ويجوز أيضا عطف الاسم على الفعل والعكس وعطف المفرد على الجملة وبالعكس في الأصح بالتأويل بأن يكون الاسم يشبه الفعل والجملة في تأويل المفرد نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾، ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ﴾[٢]. ونحو: ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾ ﴿بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[٣].

---

(١) سورة الفرقان آية: ١٠.

(٢) سورة العاديات آية:٣.

(٣) سورة يونس آية: ١٢.

بَابُ حُرُوفِ العطفِ[1]

٢٧٨- وَأَحْرُفُ الْعَطْفِ جَمِيعًا عَشَرَة ... مَحْصُورَةٌ مَأْثُورَةٌ مُشْتَهِرَه[2]

٢٧٩- الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ لِلْمَهَلْ ... وَلاَ وَحَتَّى ثُمَّ أَوْ وَأَمْ وَبَلْ

٢٨٠- وَبَعْدَهَا لَكِنْ وَإِمَّا إِنْ كُسِرْ ... وَجَاءَ فِي التَّخْيِيرِ فَاحْفَظْ مَا ذُكِرْ

عدد حروف العطف:

ذكر في هذه الأبيات أن حروف العطف عشرة محصورة بالعدد منقولة عن العرب مشتهرة عند علماء هذا الفن ولعله قصد بذلك الرد على من أنكر إن إما المسبوقة بمثلها عاطفة، وأن العطف بالواو التي قبلها.

ونقل عن ابن عصفور دعوى الإجماع على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصا من دخول عاطف على عاطف وإنما ذكرت في باب العطف لمصاحبتها لحرفه.

أقسام حروف العطف

وحروف العطف قسمان:[3]

١- قسم يقتضي التشريك في الإعراب والحكم وهو سبعة:

١- الواو.	٢- والفاء.	٣- وثم.
٤- وحتى.	٥- وأو.	٦- وإما وأم.

٢- وقسم يقتضي التشريك في الإعراب فقط وهو ثلاثة[4] بل[5]،

---

(١) ينظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: اللمع ص: (١٧٤، ٧١٤)، المقتصد (٢/٩٣٧، ٩٦١)، اللباب في علل البناء والإعراب (١/١٦)، علل النحو للوراق ص: (٥١٦) بتحقيقي.

(٢) في طبعة عيسى البابي الحلبي (ص ٣٦) مسطرة.

(٣) انظر: المقتصد (٢/٩٤١)، الجنى الداني (١٢١)، الأزهية (ص: ٢٤١)، حروف المعاني للرماني ص: ٤٣)، الفصول الخمسون (ص: ٢٣٧).

(٤) أو: انظر: اللمع ١٧٥، المقتصد (٢/٩٤٢)، الأزهية ص: (١١١)، رصف المباني ص: (١٣١)، اللباب للعكبري، (١/٤٢٢)، علل النحو للوراق ص: (٥٣١)، بتحقيقي.

(٥) «بل» انظر: اللمع (١٧٦)، المقتصد (٢/٩٤٦)،الفصل الخمسون ص: (٢٣٧)، الجني الدان ص: (٢٥٣)، الأزهية ص: (٢١٩)، رصف المباني ص: (١٥٣) علل النحو للوراق ص: (٥١٦).

ولكــــن[١]، ولا وإنمـــا تعـــددت حروف العطف لتعدد معانيها فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا تفيد ترتيبا ولا معية بدليل صحة نحو: اشترك زيد وعمرو فيعطف بها سابق[٢] ولاحق[٣].

ومصاحب[٤]، والفاء للترتيب والتعقيب فيعطف بها لاحق متصل نحو: تزوج زيد فولد له إذ لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته، وثم للترتيب والمهلة أي التراخي في الزمان فيعطف بها لاحق منفصل نحو: غاب زيد ثم حضر ويعطف بلا بعد مثبت لنفي الحكم عن تاليهاوقصره على متلوّها نحو: زيد كاتب لا شاعر، ويعطف بحتى بعض على كل ولو تقديرا نحو: أكلت السمكة حتى رأسها وقوله:

أَلْقَــيَ الــصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالــزَّادَ حَتَّــى نَعْلَــهُ أَلْقَاهَـــا[٥]

---

(١) «لكن» انظر: الكتاب (١/٤٣٥)، هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك، المقتضب (١/١٢)، باب: حروف العطف بمعانيها، علل النحو للوراق ص: (٥٢٠).

(٢) «فيعطف بها على سابق» نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾. [الشورى: ٣].

(٣) «ولاحق» نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٩].

(٤) ومصاحب نحو: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥].

(٥) البحر: الكامل. قائله: نسبه الشيخ خالد الأزهري في التصريح (٢/١٤١)، والحلل لابن السيد البطليوس ٨٩، خزانة الأدب للبغدادي (٣/٢١، ٢٢، ٩/٤٧٢)، للمتلمس في شواهد المغني للسيوطي (١/٣٧٠)، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٥٣، وبلانسبة وكذا في همع الهوامع (٢/٢٤)، والزجاجي في الجمل (٦٩)، وابن الدهان في شرح اللمع (١/١٨٦)، السلسيلي في شفاء العليل (٢/٦٦٧)، الرضي في شرح الكافية (١/٤٥٥، ٤/٢٧٣)،وابن مالك في شرح التسهيل (٣/١٦٧)، ابن مالك في شرح الشافية (٣/١٢١١)، ابن السراج في الأصول (١/٤٢٥)، ابن فرخان في المستقى (٢/٤٤)، الصيمري في التبصرة والتذكرة (١/٤٢٣)، سيبويه في الكتاب (١/٩٧)، الأشموني (٢/٢١٤)، المرادي في الجني الداني ص ٢٤٧، ٥٥٣، المساعد (٢/٤٥٢)، أبو حيان في تذكرة النحاة (٢٩٩)، وابن يعيش في شرح المفصل (٨/١٩) وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (١/٥١٩). قال الشنقيطي:استشهد به على أن حتى إذا دلت قرينة على دخول ما بعدها عمل بها، والبيت من شواهد سيبويه والرضي. قال البغدادي: علىأن «حتى»، وإن كانت يستأنف بعدها اللام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف فلم يكن الرفع بعدها أولى فهي كسائر حروف العطف يعني أنه يجوز في فعله النصب، والرفع، أما النصب فمن وجهين: أحدهما نصبه بإضمار فعل يفسره ألقاها كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف. ثانيها: أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة، وحتى بمعنى الواو، كأنه قال: ألقى الصحيفة حتى =

أي ألقى ما يثقله حتى نعله، ولا يكون المعطوف بها أولا اسما ظاهرا غاية لما قبلها في شرف أو إهانة أو قوة أو ضعف نحو: مات الناس حتى الأنبياء وغلبك الناس حتى النساء، وقوله:

قهــرناكم حَتَّــى الكمــاة فأنْــتُم ... تهابُونَــنا حَتَّــى بَنِيــنَا الأَصَــاغِرَا[1]

أداة العطف بأو[2]:

ويعطف بأو لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب:

١- التخيير بين المتعاطفين نحو: تزوج زينب، أو أختها.

٢- أو الإباحة نحو: تعلم فقها أو نحوا، والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير وبعد الخبر إما الشك من المتكلم كجاء زيد أو عمرو.

٣- والتشكيك للسامع أي إيقاعه في الشك ويعبر عنه بالإيهام نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[3].

٤- أو التقسيم نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف، أو الإضراب نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[4] ومثل أو في إفادة ما تقدم سوى الإضراب إما المقرونة بالواو

=

نعله يريد، ونعله، وأما الرفع فعلى الابتداء، وجملة ألقاها هو الخبر فحتى على هذا الوجه الأول من وجهين النصب حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة.

(١) البحر: الطويل.

قال السيوطي:

«حتى» هي كالواو لمطلق الجمع، وقيل: هي للترتيب قال ابن مالك، وهي دعوى بلا دليل، وذكر الشاهد همع الهوامع (٢/١٣٦).

وقال ابن هشام في مغني اللبيب (١/١١١).

«حتى» حرف يأتي لأحد ثلاثة معان انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء . . وذكر الشاهد.

انظر: الدرر اللوامع (٢/١٨٨)، الأشموني (٣/٩٧).

(٢) انظر هذا الموضوع: الكتاب (٣/١٦٩)، اللباب في علل البناء والإعراب (٢/٣٧٠)، المقتضب (٣/٢٨٦)، هذا باب أم، وأو، الجنى الداني ص: (٢٢٥، ٢٤٥)، علل النحو للوراق ص: (٦١٠)، بتحقيقي.

(٣) سورة سبأ آية: (٢٤).

(٤) سورة الصافات آية: (١٤٧).

المسبوقة بمثلها، واقتصر الناظم على التخيير لكونه أشهر معانيها وقيدها بقوله: وإما إن كسر للاحتراز عن أما المفتوحة فإنها غير عاطفة بل حرف متضمن لمعنى الشرط مؤول عند سيبويه بمهما يكن من شيء.

مواضع العطف بأم

١- ويعطف بأم بعد همزة التسوية نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[١].

٢- وبعد همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو: أزيد عندك أم عمرو، والمعنى أيهما عندك، ولهذا يجاب بتعيين أحدهما لا بضدي أحدهما لأنه معلوم للسائل، وتسمى حينئذ متصلة فإن وقعت بعد غير ذلك كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[٢] أي بل هل.

مواضع العطف ببل[٣]:

ويعطف ببل بعد النفي أو النهي لتقدير حكم متلوها، وإثبات نقيضه لتاليها نحو: ما جاءني زيد بل عمرو، ولا تضرب زيدا بل عمرا.

شروط العطف بلكن[٤]:

ومثلها في ذلك لكن:

١- ويشترط في العطف بها إفراد معطوفها.

٢- ووقوعه بعد نفي أو نهي.

٣- وعدم اقترانها بالواو فإن تلتها جملة أو تلت واوا ووقعت بعد إثبات فهي حرف ابتداء وإن وقعت بل بعد الإيجاب كانت لنقل الحكم من متلوها وصيرورته كالمسكوت عنه وإثباته لتاليها نحو: جاءني زيد بل عمرو، وٱضربْ زيدا بل بكرا.

---

(١) سورة البقرة آية: (٦).

(٢) سورة الرعد آية: (١٦).

(٣) انظر: أحكام «بل» في المراجع الآتية: الكتاب (٢١٦/١)، المقتضب (١٥٠/١)، المقتصد (٩٤٦/٢)، علل النحو للوراق (ص: ٥١٩) بتحقيقي.

(٤) انظر: أحكام لكن في المراجع الآتية : الكتاب (٤٣٥/١)، المقتضب (١٢٩/١)، علل النحو للوراق (ص: ٥٢٠)، بتحقيقي.

باب ما لا ينصرف [1]

٢٨١- هَذَا وَفي الأَسَمَاءِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ فَجَـــرُّهُ كَنَـــصْبِهِ لاَ يَخْـــتَلِفْ
٢٨٢- وَلَـيْسَ للتَّـنْوِينِ فِيْهِ مَدْخَلُ لِـشِبْهِهِ الْفِعْـلَ الّـذِي يُـستَثْقَلُ

الاسم المعرب: إما منصرف أولا، فالمنصرف ما دخله الصرف أي تنوين التمكين وجر بالكسرة وغير المنصرف ما منع منهما، وجر بالفتحة، والغالب في الأسماء أن تكون مصروفة كما يومئ إليه قوله: هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف، أي خذ هذا المذكور من الإعراب فإنه حكم غالب الأسماء، وفي الأسماء ما لا ينصرف.

وحكمه: أن نصبه وجره بالفتحة لا يختلفان، وإنما منع من التنوين والجر بالكسرة لشبهه بالفعل كونه فرعا من جهتين بوجود علتين فيه أو ما في معناهما كل واحدة فرع لشيء، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين اشتقاقه من الاسم وافتقاره إليه فلما شابهه في ذلك ثقل فحمل عليه في الحكم فمنع مما منع منه الفعل وهو الجر والتنوين، وعلل منع الصرف تسعة يجمعها قوله:

٢٨٣- اجْمِعْ وَزِنْ عَادِلا أَنِّثْ بِمعرفةْ رَكِّبْ وَزِدْ عَجْمه فالوصفُ قَدْ كَمُلا

وتسمية كل واحدة منها علة بمعنى أن لها مدخلا في العلية ففيه تجوز والعلة في الحقيقية مجموع شيئين منها أو ما قام مقام ذلك.

أقسام الممنوع من الصرف

واعلم أن ما لا ينصرف قسمان:

١- قسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة وهو خمسة أنواع.

٢- وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع.

أنواعُ الأَسْمَاءِ المَنْوعةُ منْ الصَّرف

٢٨٤- مِـثَالُهُ أَفْعَـلُ فِـي الصِّفَاتِ كَقَـوْلِهمِ أَحْمَـرُ في الـشيانِ

فمجموع الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعًا.

---

(١) ينظر هذا الموضوع المراجع الآتية: الكتاب (٥/٣٦٨- ٣٧١)، علل النحو للوراق (ص ٦١٣) بتحقيقي، شرح الكافية للرضي (١/٣٠، ٣١)، خزانة الأدب (١٢/٥٧٩)، وكتاب ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج.

القسم الأول:

وبدأ منها بالقسم الأول فقال: أي مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن أفعل في الصفات كأحمر وأبيض في الشيات أي في الألوان، وأفعل وأحسن في غيرها، والمانع له من الصرف الصفة ووزن الفعل لكن يشترط فيه بالنسبة إلى الصفة أمران.

أحدهما: أن يكون وصفا في الأصل بأن يكون من أول الأمر دالا على الوصفية ليخرج ما وضع اسم للعدد ثم عرضت له الوصفية ولهذا صرف أربع في نحو: مررت بنسوة أربع لأنه وضع اسما للعدد فلم يلتفت إلى ما طرأ له من الوصفية.

والثاني(١) أن لايقبل التاء إما لأنه لا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة، وآدر لمن بخصيته نفخ أوله مؤنث لكنه على وزن فعلاء، أو فعلى كأحمر وحمراء وأفضل، وفضلى، بخلاف نحو: أرمل فإنه يقبل التاء فيقال أرملة فهو منصرف وأما أدهم، وأرقم، وأبطح ونحوها فغير مصروفة كما يعلم مما مر فإنها وقعت صفات فلم يلتفت إلى ماطرأ لها من الاسمية، وربما اعتد بعضهم بأسميتها فصرفها.

القسم الثاني:

ما كان على وزن فعلى:

٢٨٥- أَوْجَاءَ فِي الوَزْنِ مِثَالَ سَكْرَى ... أَوْ وَزن دُنــــيَا أَوْ مِـــثَالِ ذِكْـــرَىَ

هذا هو النوع الثاني من القسم الأول، وهو مما جاء مماثلا في وزنه فعلى مثلث الفاء كسكرى ودنيا وذكرى، ونحو ذلك مما آخره ألف التأنيث المقصورة نكرة كانت كما تقدم أو معرفة كرضوى مفردا كما مر، أو جمعا كجرحى جمع جريح اسما كما مر وصفه كحبلى، والمانع له من الصرف ألف التأنيث وحدها، وإنما استقبلت المنع لأنها زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه وكونها للتأنيث علة ولزومها لبناء ما هي فيه حتى كأنها من أصول الكلمة بمنزلة علة أخرى بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال.

هذا هو النوع الثالث وهو مما جاء مماثلا في وزن فعلان بفتح أوله بشرط كونه وصفا في الأول، وكونه غير قابل التاء إما لأنه لا مؤنث له كلحيان لكثير اللحية ورحمان أو له مؤنث لكن على فعلى كسكران وغضبان والمانع له من الصرف الصفة وزيادة الألف

(١) أي القسم الثاني.

والنون، ومن اشتراط وجود فعلى كالناظم صرف نحو: رحمان لانتفاء وجود فعلى، قال «صاحب المتوسط» والحق انتفاء وجود فعلانة لأن وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات انتهى، فلو كان فعلان غير صفة كسرحان أو وصفيته عارضة كصفوان بمعنى قاس، أو مؤنثه على فعلانه كندمانه انصرف وقوله ما أنفثه أي: ما ألفظه لك من فمي؛ ومن النوع الثاني ما أشار إليه بقوله:

ما كان على وزن فعلاء أفعلاء:

٢٨٦- أَوْ وزنْ فَعْلانَ الّذي مؤَنَّثُهْ فَعْلَى كَسَكْرَانَ فَخُذْ مَا أَنْفُثُهْ

٢٨٧- أَوْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَأفعِلاَءَ كَمَثْلِ حَسْنَاءَ وَأَنبِيَاءَ

أي أو جاء مماثلا في وزنه فعلاء كحسناء أو أفعلاء كأنبياء، ونحوهما مما فيه ألف التأنيث الممدودة نكرة كحمراء أو معرفة مفردا أو جمعا اسما أو صفة ومنه: ﴿**لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ**﴾[1] إذ أصله فعلاء بخلاف ﴿**إِنْ هِيَ إِلا أَسْمَاءٌ**﴾[2] والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة واستقلت بالمنع لما تقدم، وأشار إلى الرابع بقوله:

ما كان على وزن مَفعل:

٢٨٨- أَوْ وزن مَثْنَى وَثُلاثَ في الْعَدَدْ [فَاسِغ يَا صَاحِ إلى قَوْل السّدد]

أي أو جاء مماثلا في وزنه مفعل بفتح أوله أو فعال بضم أوله من الواحد إلى الأربعة باتفاق ومن الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك وجماعة كموحد وأحاد ومثنى وثلاث وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة وأصل جاءني القوم أحادَ جاءوا واحدا واحد وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتا نحو: ﴿**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**﴾[3] أو إخبارا نحو: «صلاة الليل مثنى مثنى»[4] أو أحوالا نحو: ﴿**فَانْكِحُوا مَا**

---

(١) سورة المائدة آية: (١٠١).

(٢) سورة النجم آية: (٢٣).

(٣) سورة فاطر الآية: (١).

(٤) الحديث: متفق عليه.

أخرجه البخاري ١٤ كتاب الوتر ١- باب: ماجاء في الوتر، مسلم (٥١٦/١، ٥١٩) ٦- كتاب: صلاة المسافرين وقصرها. ٣- باب: صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل (١٤٥) مالك (١٢٣/١) ٧- كتاب: صلاة الليل ٣- باب: الأمر بالوتر (١٣)، أبو داود (٣٠٥/١) كتاب: الوترباب: الوتر،

طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[1] والمانع لهذا النوع من الصرف الصفة والعدل وإذا سمي بهذا النوع كمثنى وثلاث بقي على منع صرفه كما اقتضاه كلامه فيما بعد خلافا للأخفش وأبي العباس؛ لأن الصفة، وإن زالت بالتسمية خلفتها العلمية والعدل باق فما يوجد في بعض النسخ بدل قوله فاصغ إلى آخره.

إذْ مَا رَأى صَرْفَهَا قطُّ أحَدْ[2]

فيه نظر بالنسبة إلى نفي الخلاف والإصغاء استماع القول، والسدد الصواب، وإضافة القول إليه منباب إضافة الموصوف إلى الصفة، ويا صاح منادى مرخم، وأشار إلى الخامس بقوله:

٢٨٩- وَكُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ ثَانِيهِ أَلِفْ وَهْوَ خُمَاسِيٌّ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

٢٩٠- وَهكَذَا إِنْ زَادَ في الْمِثَالِ نَحْوُ دَنَانِيرَ بِلاَ إِشْكَالِ

أي وكل جمع خماسي أو سداسي موازن مفاعل أو مفاعيل في كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن وما يلي الألف مكسورا لفظا أو تقديرا فإنه لا ينصرف كمساجد ومصابيح ولا يشترط أن يكون أوله ميما كدراهم ودواب لأن المعتبر موافقته لمفاعل أو مفاعيل في الهيئة لا في الحروف ويسمى الجمع المتناهي والجمع الذي لا نظير له في الآحاد وإنما استقل بالمنع لقيام الجمع فيه مقام علتين فكونه جمعا علة، وخروجه عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة أخرى؛ لأن هذين الوزنين يختصان بالجمع أو بما نقل عنه كحضاجر للضبع، وإذا كان هذا الجمع معتل الآخر كجوار وغواش، أجرى في الرفع، والجر مجرى المنقوص المنصرف كقاض في حذف يائه ويبوت تنوينه نحو: ﴿مِنْ

=

الترمذي، ٢- كتاب: الصلاة، باب: ما جاء أن صلاة الليل مثنى مثنى (٤٧٣). النسائي (٣/١٨٥)، ٢٠- كتاب: قيام الليل، باب: كيف صلاة الليل، باب: كيف الوتر بواحدة.

- ابن ماجه (٢/٦٢) بتحقيقي ٥- كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. ١١٦- باب: ما جاء في الوتر بركعة (١١٧٤)، (٢/١٣٧) بتحقيقي ٥- كتاب: إقامة الصلاة الصلاة والسنة فيها (١٧١- باب: ما جاء في صلاة الليل ركعتين (١٣١٩).

(١) سورة النساء آية: (٣).

(٢) هذه رواية الشطر الثاني وهي في المطبوع من الملحة.

فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[١] ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ﴾[٢].

وفي النصب مجرى الصحيح كدراهم في سلامة آخره وظهور فتحه من غير تنوين نحو: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾[٣] لكن تنوين قاض تنوين صرف ونحو: جوار تنوين عوض، وجر قاض بكسرة مقدرة وجوار بفتحة مقدرة، وإنما قدرت مع خفتها لنيابتها عن الكسرة.

٢٩١- فَهٰذِهِ الأَنْواعُ لَيستْ تَنْصرِفْ   في مَوطِنْ يَعْرِفُ هَذَا الْمُعْتَرِفْ

يعني أن هذه الأنواع الخمسة لا تنصرف في محل تنكير ولا تعريف فهي لا تنصرف أبدا فإذا سمي بشيء منها بقي على منع صرفه كما لو سمى شخص بالجمع المتناهي كحضاجر علما للضيغ أو بأفعل الوصف كأحمر مسمى به أو بفعلان الوصف كسكران مسمى به نظرا إلى أصله وقد مر أن بعضهم يصرف نحو: أدهم مما استعمل استعمال الأسماء، وعن الأخفش وأبي العباس أنهما يصرفان نحو ﴿مَثْنَى وَثُلاثَ﴾[٤] إذا سمى بهما، وذلك لزوال الوصف والعدل فليس فيهما إلا التعريف خاصة ورد بأن هذا لا نظير له إذ لا يوجد لنا ما لا ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس.

واعلم أن هذه الأنواع إذا نكرت بعد التسمية لم تنصرف أيضا إلا أفعل التفضيل إذا سمي به مجردا من من ثم نكر فإنه ينصرف بالإجماع لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذ لم يستعمل فيه إلا بمن ظاهرة أو مقدرة فإن سمي به مع من ثم نُكر منع قَوْلاً واحِدًا.

هذا هو القسم الثاني، وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع:

أنواع المعرفة الممنوعة من الصرف:

٢٩٢- وَكُلُّ مَا تأنيثُهُ بِلاَ أَلِفِ   فَهْوَ إِذَا عُرِّف غَيرُ منصرفْ

٢٩٣- تَقُولُ هَذا طَلْحَةُ الجَوادُ   وَهَلْ أَتتْ زَيْنَبُ أَمْ سُعَادُ

٢٩٤- وَإِنْ يَكُنْ مُخَفَّفا كَدْعْدِ   فاصْرِفْهُ إِنْ شِئْتَ كصرفِ سعَدْ

بدأ منها بما تأنيثه بغير الألف فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية امتنع صرفه

(١) سورة الأعراف آية: (٤١).

(٢) سورة الفجر آية: (١).

(٣) سورة سبأ آية: (١٨).

(٤) سورة فاطر آية: (١) وسورة النساء آية: (٣).

للعلمية والتأنيث سواء كان علماء لمؤنث كفاطمة أم لمذكر كحمزة زائدا على ثلاثة أحرف أم لا محرك الوسط أم لا عجميا أم لا منقولا من مذكر إلى مؤنث أم لا، لكن يشترط لتحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمورأربعة إما زيادة على ثلاثة أحرف كزينب أو تحركالوسط كسقر أو العجمة كبلخ اسم بلدة أو النقل من مذكر إلى مؤنث كزيد اسم امرأة.

وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن كهند يجوز فيه الصرف نظرا إلى خفة اللفظ والمنع وهو أولى نظرا إلى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه وهذا هو المراد بقوله، وإن يكن مخففا إلى آخره.

وأوجب بعضهم الصرف في نحو: هند نظرا إلى أن سكون الوسط قابل إحدى العلتين فتساقطتا فبقي بلا سبب.

وقيل يجوز الوجهان أيضا في نحو: زيد اسم امرأة.

وأشارإلى النوع الثاني بقوله:

الأعلام الممنوعة من الصرف والتي جاءت على وزن الفعل.

حكم الأعلام الأعلام التي على وزن الفعل من التصريف:

٢٩٥- وَأجْـرِ مَـا جَاءَ بِوزْنِ الْفعلْ مُجْـرَاهُ فِي الحُكـمِ بغَـيرْ فَـصْلِ

٢٩٦- فَقَـوْلُهُمْ أحْمَـدُ مِثْلُ أَذْهَبُ وَقَـوْلَهُمْ تَغْلِـبُ مِـثْلُ تَـضْرِبُ

يعني أن ما جاء من الأعلام على وزن الفعل كأحمد وتغلب يجرى في الحكم من عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل مجرى المؤنث من غير فرق، لكن يشترط في وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة:

شروط منع الاسم الذي على وزن الفعل من الصرف

١- إما أن يختص بالفعل كشمر اسم فرس بالتشديد وضرب بالبناء للمفعول، وانطلق أعلاما أو يكون غالبا فيه لكونه فيه أكثر كإثمد وأصبع وأبلم فإن وجود أوزانها في الفعل أكثر منه في الاسم أويكون مفتتحا بزيادة هي بالفعل أولى كأحمد ويعلى ثم لا بد مع ذلك أن يكون لاما باقيا في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل كما قرر في محله، فإن كان الوزن خاصا بالاسم أو غالبا فيه لم يؤثر في منع الصرف وكذا لو كان فيهما على السواء، وأما قوله:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وطلاع الثنايا ....(١)

(١) عجزه:

متى أضَعِ العَمَامة تَعْرِفُونِي

قائله: سحيم بن وثيل الرباحي.

اللغة: «جلا» أصل فعل ماض، فسمي به كما سمي بيزيد ويشكر.. فهو الآن علم. وقبل، أهو باق على فعليته، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف. والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها.

وقيل: هو «جلا» بالتنوين مصدر أصله المد فقصره.

والأصل: أنا ابن جلاد وليس في آباء سحيم من سمي أو لقب بذلك.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، وبأنه لا يهاب أحدًا، ولا يخافه وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لصعابها.

الإعراب:

«أنا» ضمير منفصل مبتدأ. ابن: خبر المبتدأ، وابن مضاف، وقوله: «جلا» مضاف إليه، مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي.

«وطلاع» الواو حرف عطف طلاع معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وطلاع مضاف. وقوله: «الثنايا» مضاف إليه، مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

«متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول: فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، مجزوم بمتى، وعلامة جزمه حذف النون، وواوالجماعة فاعله، مبنى على السكون في محل رفع، والنون الموجودة، هي نون الوقاية وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «متى أضع العمامة تعرفوني» حيث جزم بمتى فعلين أولهما: «أضع» والثاني: «تعرفوني» على أن الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر، كما عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون، وهذا النون المذكورة ليست نون الرفع. ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعا لقال: «تعرفونني» بنونين أولاهما نون الرفع وثانيتهما نون الوقاية.

المصادر: شرح قطر الندى (ص ١١٨- ١٢٠) رقم (٢٦). الكتاب ٧/٢، المعاني الكبير لابن قتيبة (٥٣٠)، الطبري (٢١٠/٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١، ٦١)، ٥٩/٣، ٦٢، ١٠٥/٤)، خزانة =

فهو جملة محكية أو صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا وأشار إلى الثالث بقوله:

المانع الثالث للصرف: العدل:

٢٩٧- وَإنْ عُـدَلْتَ فَـاعِلاً إلَى فُعَلْ لَـمْ ينْـصَرِفْ مُعَـرّفا مِـثْلُ زُحَلْ

العدل صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر؛ فإذا عدل عن صيغة فاعل إلى صيغة فعل بضم الفاء امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية كعمر وزفر وزحل فكل منها ممنوع الصرف للعلمية والعدل في الأول عن عامر، وفي الثاني عن زافر وفي الثالث عن زاحل تقديرا لورودها ممنوعة الصرف وليس فيها ظاهرا إلا العلمية وهي لا تستقل بمنع الصرف فحكم بتقدير العدل لإمكانه وتعذر غيره فإن ورد فعل العلم ممنوعا من الصرف وفيه مع العلمية ما منع لم يجعل معدولا نحو: طوى فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف غيره مع إمكانه وإنما عدلوا عن عامر مثلا حال إرادة التسمية به إلى عمر اختصار ولئلايتوهم إرادة الوصف المنقول عنه، وأشار إلى النوع الرابع بقوله:

النوع الرابع: المانع للصرف: الاسم الاعجمي:

٢٩٨- وَالأَعجمـيُّ مِـثْلُ ميكَائيلاَ كَـذَاك في الحُكْـمِ وَإسْـمَاعيلاَ

أي والاسم الأعجمي وضعا كميكائيل وإسرافيل وإبراهيم، وإسماعيل مثل طلحة، وزينب، وأحمد، وزحل في الحكم وهو عدم الصرف لكن بشرط زيادته على ثلاثة أحرف وكونه علما في اللغة العجمية كما مثل بأن تنقل الكلمة وهي علم في العجم إلى لسان العرب فحينئذ تمنع من الصرف للعجمة والعلمية بخلاف ما نقل في لسانهم، وهو نكرة كلحام أو ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في أول أحواله علما في العربية كبندار فينصرف لانتفاء علميته في لغة العجم ومثله الاسم الأعجمي الثلاثي فينصرف وإن كان علما في العجمية كشتر ونوح.

تعريف العلم الاعجمي:

والمراد بالأعجمي كل ما نقل إلى لسان العرب من لسان غيرها سواء كان من لغة

=

الأدب (١/١٢٣، ٢/٣١٢، ٤/١١٢)، التصريح (٢/٢٢١)، الهمع (١/٣٠)، الدرر اللوامع (١/١٠) الأشموني (٣/٢٦٠)، الأصمعيات (١٦).

الفرس، أم الروم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم غير ذلك.

كيفية معرفة الأعجمي:

وتعرف عجمية الاسم بخروجه عن أبنية العرب كإسماعيل وبنقل الأئمة أعجميته، وبأن يجتمع فيه ما لا يجتمع في لغة العرب كالجيم والصاد كصولجان أو كالجيم والقاف لمنجنيق أو واو الكاف كسكرجة وبغير ذلك مما ذكروه جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجيمة إلا أربعة محمدا ﷺ وصالحا وشعيبا وهودا وألحق بها في الصرف من أسماء العجم نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرف ويجمعها قوله:

تَذَكــر شُــعَيبًا ثُــمَّ نُــوحًا وصَالِحًا وهُــودًا ولَــوْطًا ثُــمَّ شِيثًا مُحَمَّدا[1]

وأشار إلى النوع الخامس بقوله:

النوع الخامس: الاسم المركب:

٢٩٩- وهَكَــذَا الأسْمَــانِ حِينَ رُكّبَا كَقَــوْلِهمُ رَأيْــتُ مَعْــدِي كَــرِبَا

أي: ومثل ما تقدم من الأعلام في الحكم، وهو عدم الصرف الاسمان إذا ركبا تركيب مزج كمعديكرب وبعلبك لكن بشرط أن يكون معرفة بالعلمية و لم يختم بويه فيمنع حينئذ من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف ما ختم بويه كسيبويه وما ركب من الأعداد كخمسة عشر ومن الظروف نحو تأتينا صباح مساء، والأحوال نحو: هو جاري بيت بيت؛ فإنه مبني على الكسر في الأول وعلى الفتح في الثاني، وبخلاف المركب الإضافي نحو: عبد الله فمصروف والإسنادي نحو: شاب قرناها فمحكي والأفصح في المركب المزجي أن يعرب ثاني جزئيه إعراب ما لا ينصرف ويبنى الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن وأشار إلى السادس بقوله:

٣٠٠- وَمِنْــهُ مَــا جَــاءَ عَلَى فعْلاَنَا عَلَــى اخْــتلافِ فائِــه أحْــيَانَا

٣٠١- تَقُــولُ مَــرْوَانُ أتــى كرْمَانَا وَرَحْمَــةُ اللهِ عَلَــى عُــثْمَانَا

أي ومن غير المنصرف العلم المزيد في آخره الف ونون الجائي على وزن فعلان مثلث الفاء كمروان وكرمان وعثمان، وإنما أورد هنا ثلاثة أوزان مختلفة، و لم يورد في الصفة إلا

(١) لم أقف عليه.

وزنا واحدا وهو مفتوح الفاء كسكران لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه يقبل التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لا يوجد وزنه في الصفات ولايختص العلم المزيد في آخره ما تقدم بوزن فعلان فمن أوزانه: أفعلان كأصبهان، وفعلان كعطفان وفعالان كخراسان.

والمقصود أن ما فيه من الأعلام ألف ونون مزيدتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة ويحكم بزيادهّما إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين؛ فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعفا فلك اعتباران إن قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادته فالنون أصلية كحسان وعلان وحيان؛ فإن جعلتها من الحس والعل، والحياة فوزنها فعلان فلا تنصرف أو من الحسن والعلن والحين فوزنها فعال فينصرف ومثلها شيطان هل هو من الشيط أو من الشطن.

٣٠٢- فَهـــذِهِ إنْ عُرِّفَتْ لاَ تَنْصَرِفِ وَمَـــا أَتَـــى مُنَكَّــرًا مِـــنْهَا صُـــرِفْ

أي فهذه الأنواع الستة المتقدمة إن قصد بها التعريف بالعلمية أي بكل منها لم تنصرف لوجود العلتين كمررت بطلحة، وأحمد، وعمر، وإبراهيم، ومعدي كرب، ومروان، وإن قصد بهما التنكير صرفت لزوال العلمية تقول: رب طلحة وأحمد، وعمر، وإبراهيمٍ، ومعدي كرب، ومروان لقيتهم بالجر والتنوين.

٣٠٣- وإنْ عَـــرَاهَا أَلِـــفٌ وَلاَمُ فَمَـــا عَلَـــى صَـــارِفِهَا مَـــلاَمَ

٣٠٤- وهكــذَا تُــصْرَفُ بِالإِضَافَةْ نَحْـــو صـــخما بأطـــيب الـــضِّيَافَةْ

يعني أن الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع من الصرف فتجر بالفتحة إذا لم يدخلها أل أو بدلها أو تضف لشبهها حينئذ بالفعل فإن دخلها أل أو بدلها سواء كانت معرفة أم موصولة أم زائدة وجب جرها بالكسرة كمررت بالأفضل ﴿**وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ**﴾[1] وكذا إذا أضيفت ولو تقديرا نحو: ﴿**فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾[2] وسخى بأطيب الضيافة لكن هل هي حينئذ منصرفة أم باقية على منع صرفها فيه خلاف فذهب جمع منهم الناظم إلى الأول؛ لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم أعني أل والإضافة

---

(١) سورة البقرة آية: (١٨٧).

(٢) سورة التين آية: (٤).

قابل شبه الفعل فرجع إلى أصله من الصرف وهو الجر بالكسرة وهو ضعيف.

وقيل بالثاني بناء على أن الكسرة لم يزل عما لا ينصرف إلا تبعا لزوال التنوين بالعلتين فلما كان زواله هنا لأجل اللام والإضافة لا لأجل العلتين زال موجب منع الكسر فدخل وهذا هو قول الأكثرين والذي اختاره كثير من المتأخرين أنه إن زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بأل صرف وإلا فلا:

حكم أسماء الأماكن والبلدان من الصرف وعدمه

٣٠٥- وَلَيْسَ مَصْرُوفًا مِنَ الْبِقَاعِ إلاَّ بِقَاع جِئْنَ فِي السَّمَاعِ

٣٠٦- مِثْلَ حُنَيْنٍ وَمِنَى وَبَدْرِ وواسِطٍ وَدَابِقٍ وَحِجْرِ

أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنى فإذا أريد بها البقعة أو الخطة منعت من الصرف، أو المكان أو البلد صرفت كالأسماء التي ذكرها لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأولها بما ذكر غلب عليها منع الصرف فكان أكثرها لا ينصرف وقد يتعين اعتبار المكان أو البقعة فالأول كبدر ونجد والثاني كدمشق وجلق[١] وقد يستوي الأمران كسبا وحراء ومناء وقباء وبغداد، ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل فإن أريد باسم القبيلة الأب كمعد وتميم أو الحي كقريش وثقيف صرف أو الأم كباهلة أو القبيلة كمجوس ويهود منع للتأنيث مع العلمية.

أحكام الضرورة في الممنوع من الصرف

٣٠٧- وَجَائِزُ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفِ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لاَ يَنْصَرِفْ

إذا اضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف صرفه لأن الضرورة ترد الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصرف؛ كما تقدم لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف لأجل إقامة الوزن كقوله[٢]:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنيزةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلاتِ إِنَّكَ مُرْجلِي[٣]

---

(١) «جلق» بالتشديد، وكسر الجيم واللام. موضع بالشام [مختار الصحاح].

(٢) القائل: هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي أمير شعراء الجاهلية، والبيت من معلقته المشهورة.

(٣) اللغة:

«الخدر» الهودج، والجمع الخدور، ويستعار للستر، والحجلة، وغيرهما.

=

وقد لا تكون موجبة كقوله:

أَعِــدْ ذِكْــرَ نُعْمــانَ لَنَا إنَّ ذِكْرَهُ هُــوَ الْمِــسْكُ مَــا كَررتُه يَتَضَوَّعُ[1]

إذ لو بقي نعمان على منع الصرف لم ينكسر الوزن إلا أنه يكون فيه الزحاف المسمى بالكف[2]، وهو قبيح عندهم فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن ومنع جمع صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة لتأديته إلى حذف ساكن وهو الألف وإثبات لشيء آخر وهو التنوين فلا فائدة وأجازه بعضهم وهو ظاهر إطلاق النظم فقد يكون فيه فائدة بأن ينون فليتقي ساكنان؛ فيكسر فيكون محتاجًا إلى ذلك وبه جزم الدماميني ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب نحو: ﴿سَلاسِلَ وَأَغْلالا﴾[3] ﴿وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾[4] وقد يكون التصغير سببا للصرف أيضا نحو حميد وعمير في أحمد وعمر لزوال أحد السببين بالتصغير، وأما منع المصروف من الصرف فمذهب البصريين المنع مطلقا لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فإنه رجوع إلى الأصل، وجوزه بعضهم مطلقا وبعضهم في الشعر.

و«عنيزة» عشيقته، وهي ابنة عمة، وقيل: هو لقب لها. واسمها فاطمة. وقيل: اسمها عنيزة وفاطمة غيرها. «الويل» شدة العذاب. وزعم بعضهم أنه دعاء منها له في معرض الدعاء عليه، والعرب تفعل ذلك صرفا لعين الكمال عن المدعو عليه.

«مرجلي» يقال: رجل الرجل يرجل رجلا في راجل، وأرجلته أي جعلته يسير على رجليه، أو يصير رجلا.

المعنى:

يوم دخلت هودج عنيزة، فدعت عليَّ، أو دعت لي في معرض الدعاء عليَّ. وقالت: إنك تصيرني راجلة لعقرك ظهر بعيري. يريد أن هذا اليوم من محاسن الأيام الصالحة التي نلنها منهن أيضا.

الشاهد فيه:

صرف عنيزة لضرورة الشعر، وهي لا تنصرف في غير الشعر للتأنيث والتعريف. شرح المعلقات السبع ص ١٠، ١١، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الروزني طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م.

(١) لم أقف عليه.

(٢) «الكف» حذف السابع الساكن مثل حذف نون مفاعيلن ليبقى مفاعيل، ويسمى مكفوفا [التعريفات (ص: ١٦٢)] طبعة مصطفى الحلبي سنة (١٣٥٧)هـ ـ سنة (١٩٣٨م).

(٣) سورة الإنسان آية (٤).

(٤) سورة نوح آية (٢٣).

باب العدد

٣٠٨- وَإِنْ نَطَقْـتَ بِالْعُقُودِ فِي الْعَدَدْ   فَانْظُـرْ إِلَـى المعْـدُودِ لقيتَ الرّشَدْ

٣٠٩- فَأَثْـبُتِ الْهَـاءَ مَـعَ الْمُذَكَّرِ   وَاحْـذِفْ مَـعَ الْمـؤَنَّثِ الْمُـشْتَهِرِ

٣١٠- تَقْـوْلُ لِي خَمْسَةٌ أَثْوَابٍ جُدَدَ   وَازْعِـمْ لَهَـا تِـسْعًا مِنَ النُّوقِ وَقُدْ

حد العدد:

«ما وضع لكمية آحاد الأشياء» قاله ابن الحاجب، فالواحد والاثنان يجريان على القياس يذكران مع المذكر نحو واحد، واثنان ويؤنثان مع المؤنث نحو: واحدة، واثنتان ولا يجمع بينهما وبين المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان لأن رجلا يفيد الجنسية والوحدة وكذلك رجلان يفيدان الجنسية والزوجية فلا حاجة إلى الجمع بينهما وما ورد من ذلك فضرورة.

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما فيجب الجمع بينهما وبين المعدود إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما ثم إن قصد بها المعدود جرت على خلاف القياس من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث كما مثل به من خمسة أثواب وتسع من النوق.

والمراد بالهاء تاء التأنيث واستفيد من تمثيله أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك.

ولذلك يقال ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات بالتاء فيهما، ولا يقال ثلاث بتركها خلافا للكسائي والبغداديين.

وقد مر أن مميز الثلاثة ونحوها يجوزها جره بالإضافة وبمن كما نطق به الناظم.

أحكام العدد المركب

٣١١- وَإِنْ ذَكَـرْتَ الْعَـدَدَ الْمُرَكّبا   وَهْـوَ الـذّي استْوجَبَ اَنْ لاَ يُعْرَبا

٣١٢- فَأَلْحِـق الْهَـاءَ مَـعَ المؤَنّثِ   بِآخِـرِ الثّانِـي ولاَ تَكْتَـرِثِ

٣١٣- مِـثَالُهُ عِـنْدِي ثَلاثَ عَشَرهْ   جَمَانَـةٌ مَـنْظُومَة مَـعُ دُرَّهْ

العدد المركب المستوجب للبناء هو المؤلف من الآحاد السابقة مع العشرة كأحد عشر إلى تسعة عشر بإدخال الغاية فالآحاد من الثلاثة إلى التسعة على حكمها السابق من

إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث وما دون ذلك على القياس إلا أنك تأتي بأحد وإحدى مكان واحد وواحدة وتبنى الجمع بعد التركيب على الفتح إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالمثنى وإلا ثمان عشر فلك فتح الياء وإسكانها ونقل حذفها مع بقاء كسرة النون وفتحها.

وأما العشرة فعلى القياس فتلحق بها الهاء مع المؤنث دون المذكر وتبنيهما على الفتح مطلقا فتقول في المذكر عندي أحد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الأول وفي المؤنث إحدى عشرة أمة واثنتا عشرة جارية بتأنيثها وثلاث عشرة جارية بتذكير الأول والشين في التذكير مفتوحة وفي التأنيث يجوز إسكانها وكسرها والأول أفصح.

وإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول: عندي عشرون عبدا وثلاثون أمة.

باب نواصب الفعل المضارع وجوازمه

٣١٤- وقـد تناهى القول في الأسماء　　　علـى اختـصار وعلـى اسـتيفاء

٣١٥- وَحَـقٌّ أنْ نشْرَحَ شَرْحًا يُفْهِمُ　　　مَـا يَنـصِبُ الْفِعـلُ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

أي قد انتهى قولنا في الأحكام المتعلقة بالأسماء على اختصار وإيجاز في العبارة واستيفاء لكل ما يهم أمره في إرشاد المبتدي،ووجب علينا أن نشرع في إتمام المقصود ببيان نواصب الفعل المضارع، وجوازمه لما تقدم أنه لا يعرب من الأفعال سواه، وأنه لا يدخله من أنواع الإعراب الرفع، والنصب، والجزم، أمارفعه فلا خلاف أنه إذا تجرد من ناصب أو جازم و لم تباشره نونا التأكيد ولا نون الإناث يكون مرفوعا بحركة أو حرف لفظا أو تقديرا. وإنما الخلاف في رافعه والأصح أنه التجرد عن الناصب والجازم لا مضارعته للاسم ولا حلوله محله ولا حروف المضارعة.

وأما نصبه فإذا أدخل عليه ناصب والنواصب له على ما ذهب إليه الناظم تبعا للكوفيين تسعة وهو ضعيف والأصح أنها أربعة وهي: أن ولن وإذن وكي، وما عداها فالفعل بعدها منصوب بأن مضمرة.

عوامل نصب الفعل المضارع

وإلى عوامل النصب أشار بقوله:

٣١٦- فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ السَّلِيمَ أنْ وَلَنْ　　　وَكَـيْ وَإِنْ شِـئْتَ لِكَـيْلاَ وَإِذَنْ

فهذه الأربعة هي نواصب الفعل باتفاق ولا فرق فيه بين أن يكون صحيح الآخر أو معتله غير أن المعتل منه بألف لا تظهر فيه الفتحة بل تقدر كما سيأتي، ولهذا قيد الفعل بالسليم أي الصحيح الآخر للاحتراز عنه، وكان الأولى تركه، وشرط النصب بأن أن تكون مصدرية غير مسبوقة بعلم نحو: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا﴾[1].

فإن سبقت بعلم وجب إهمالها وتسمى مخففة من الثقيلة نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[2].

(١) سورة النساء آية: (٢٧).

(٢) سورة المزمل آية: (٢٠).

وإن سبقت بظن جاز إعمالها وإهمالها وقد قرئ بالرفع والنصب نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(١).

وشرط النصب بكي أن تكون مصدرية وعلامتها تقدم اللام عليها لفظا أو تقديرا نحو: ﴿لِكَيْ لا تَأْسَوْا﴾(٢) ﴿كَيْ لا يَكُونَ﴾(٣) فإن ظهرت اللام بعدها أو أن المفتوحة نحو: جئتك كي لتكرمني أوكي أن تكرمني تعين كونها جارة والفعل بعدها منصوب بأن لكنها مضمرة في الأول مؤول بمصدر مجرور بكي.

فإن لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً﴾ أو ظهرتا معا كقوله:

أردتُ لِكَيْمَا أنْ تَطيرَ بِقِرْبَتِي(٤)

---

(١) سورة المائدة آية: (٧١).

فالنصب بـ «أن» والرفع على أنّ «أن» مخففة من الثقيلةن أي: وحسبوا أنه لا تكون فتنة. انظر: الكتاب (٤٨١/١)، والمقتضب (٣٢/٢)، الأصول (٢٠٩/٢)، والإيضاح (٧/٣، ١٣٢)، الخصائص (٤٢٤/٢)، ابن يعيش (٧٧/٨) الهمع (٨٩/٤).

(٢) سورة الحديد آية (٢٣).

(٣) سورة الحشر آية: (٧).

(٤) البحر الطويل.

عجزه:

.... فَتتركَها شَنًّا ببيداءَ بَلْقَعِ

اللغة:

«لكيما» حاصله زائدة. «القربة» بكسر القاف معروفة. «ببيداء» جار ومجرور متعلق بالترك، أو هو المفعول الثاني. «شنا» حال. و «بلقع» بالجر صفة بيداء. الشن: بفتح المعجمة وتشديد النون: القربة الخلق. «البيداء» الفلاة التي يبيد من يدخلها، أي يهلك. والبلقع: القفر.

الشاهد فيه: قال ابن الأنباري في الإنصاف (٥٨٠): ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار «أنْ» بعد كي توكيدًا لكي. وذهب بعضهم إلى أنَّ العامل في جئت لكي أن أكرمك، اللام، وكي، وأن توكيدان لها. وقالوا: يدلُّ على جواز إظهارها النقل. وانظر رأي البصريين في الإنصاف، وخزانة الأدب (٤٨٤/٩، ٤٨٥) الشاهد رقم (٦٥٣).

المصادر: معاني القرآن للفراء (٢٦٢/١)، ابن يعيش (١٩/٧، ١٦/٩)، التصريح (٢٣١/٢)، الأشموني (٢٨٠/٣)، العيني (٤٠٥/٤)، المغنى (١٧٢).

جاز كونها مصدرية وكونها جارة.

وشرط النصب بإذا أن تكون مصدرة في أول الكلام المجاب به والفعل بعدها مستقبل متصل بها، أو منفصل بقسم أو بلا النافية نحو: إذ أكرمك أو:

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيْهِمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشيبِ[1]

وإذا للا أفعل، واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء، وابن عصفور الفصل بالظروف وشبهه.

٣١٧- وَاللامُ حِينَ تَبْتَدِي بِالْكَسْرِ كَمِثْلِ مَا تُكْسَرُ لاَمُ الْجَرِّ

أي وتنصب الفعل المضارع اللام المكسورة سواء كانت للتعليل نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾[2] أو للعاقبة والصيرورة. نحو: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[3] أو للجحود وهي المسبوقة بكون ماض منفي نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[4] ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[5] أو كانت مؤكدة نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[6] فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم وعند غيره وهو الراجح بأن جوازا لا بعد لام الجحود فوجوبا فإن اقترن الفعل بعد اللام بلا نافية كانت أو مؤكدة وجب إظهار أن كراهة اجتماع لامين نحو: ﴿لِئَلا يَكُونَ﴾[7] لئلا يعلم.

٣١٨- والْفاءِ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ النّهى وَالأمْرِ وَالْعَرْضِ مَعًا والنَّهىْ[8]

---

(١) البحر: الوافر. قائله: حسان بن ثابت الأنصاري.

الشاهد فيه: قوله: «إذن والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرمي بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: والله.

المصادر: شرح شذور الذهب ص ٣٥٦، رقم ١٤٥، شرح التصريح (٢/٢٣٥)، همع الهوامع (٢/٧)، الدرر اللوامع (٢/٥)، الأشموني (٣/٢٨٩)، العيني (٤/٣٠٦)، مغني اللبيب الشاهد رقم (٣٢٧).

(٢) سورة الفتح آية: (٢).

(٣) سورة القصص آية: (٨).

(٤) سورة الأنفال آية: (٣٣).

(٥) سورة النساء الآية: (١٦٨).

(٦) سورة الأنعام الآية (٧١).

(٧) سورة النساء آية (١٦٥).

(٨) في الملحة المطبوعة النفي. بدلا من النهي.

٣١٩- وَفي الجَوابِ لَيْتَ لِي وَهلْ فَتىً وَأَيْـــنِ مغـــناك[1] وَأَنَّـــى وَمَتَـــى

أي وينصب الفعل المضارع أيضا الفاء السببية الواقعة في جواب نفي محض أي خالص من معنى الإثبات نحو: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[2] أو طلب من نهي نحو: ﴿وَلا تَطْغَوْا فيه فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبي﴾[3] أو أمر بالفعل نحو:

يــا نَــاقُ سِــيرِي عَــنَقًا فَــسيحًا إِلَـــى سُـــلَيْمَانَ فَتَـــسْتَرِيحَا[4]

أو دعـــاء كـــذلك نحـــو: «اللـــهم تب علي فأتوب»[5] أو استفهام بالحرف نحو: ﴿هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[6] أو بالاسم نحو: من يدعوني فأستجيب له، أين بيتك، فأزورك، وكيف تكون فأصحبك وشرطه أن لا تكون بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فـــلا يجوز هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه، أو عرض نحو قوله:

يَــابْنَ الْكِــرامِ ألاَ تَدْنُــو فَتُبْصَرَ مَا قَــدْ حَدَّثُــوكَ فَــارَاءٍ كَــنْ سَمعَا[7]

(١) في الملحة: «مغذاك» بدلا مغناك.

(٢) سورة فاطر الآية (٣٦).

(٣) سورة طه الآية (٨١).

(٤) البحر: الرجز.

قائله: أبو النجم العجلي، واسمه: الفضل بن قدامة.

اللغة: «ناق» مرخم ناقة. «عنقا» بفتح العين، والنون جميعا، ضرب من السير السريع.

«فسيحا» واسع الخطى. «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان. «فتستريحا» نلقى عنا تعب السفر.

المعنى: يأمر ناقته أن نسرع السير به حتى يصل إلى ممدوحه، ليعطيه العطاء الجزيل الذي يرتاح بعده من عناء الأسفار لتحصيل المال.

الشاهد فيه: قوله: «فستريحا» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو نستريح، بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله: سيرى.

(٥) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٤٦٢/١٣).

(٦) سورة الأعراف الآية (٥٣).

(٧) البحر: البسيط.

اللغة: «الكرام» جمع كريم. ويراد به الجواد، كما يراد به الأصيل.

«تدنو» تقرب، وأراد به هنا التروك عليهم.

«راء» اسم فاعل فعله رأى بمعنى أبصر.

أو تحضيض نحو: هلا اتقيت الله فيغفر لك الله أو تمن نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[١] أو تربح عند القائل به نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾[٢] ﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب في قراءة حفص عن عاصم، ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار أن وجوبا بعد الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر وقصد به الجزاء جزم جوابا لشرط مقدر نحو قوله: تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وقول الشاعر:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ....[٣]

=

المعنى: يقول المخاطبة: لقد حدثك الناس عنا، وزعموا لك أنا تزورنا،وتلم بدارنالنعرف حقيقة ما سمعته من أفواه المتحدثين عنا، ولتكون عارفا بحالنا معرفة أكيدة، فإن المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة والمشاهدة.

الشاهد فيه:

قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو تبصر بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب العرض المدلول عليه بقوله: «ألا....».

المصادر:

شرح شذور الذهب ص (٣٧٥) رقم (١٥٢)، قطر الندى رقم (٢١)، وابن عقيل رقم (٢٢٦)، شرح التصريح (٢/٢٣٩)، الأشموني (٣/٣٠٢).

(١) سورة النساء الآية (٧٣).

(٢) سورة غافر الآية (٣٦).

(٣) عجزه:

بِسِقْطِ الِّوَي بَيْنَ الدَخُولِ فَحَومَلِ

قائله: امرئ القيس.

اللغة:

«قفا» فعل أمر من الوقوف، خاطب به اثنين كانا يسيران معه، أو خاطب به واحدا فنزله منزلة اثنين، لجريان عادة العرب على أن تكون الوفقة ثلاثة فما فسوف، أو خاطب به واحدًا، وهذه الألف ليست ضميرا، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة إجراء الوصل مجرى الوقف.

«تبك» مضارع من البكاء.

«منـــزل» أراد به المكان الذي كان ينـــزل أحبابه فيه.

«يسقط اللوى» السقط – بكسر السين أو ضمها أو فتحها– ما تساقط من الرمل.

=

وشرط صحة الجزم بعد النهي عند غير الكسائي صحة حلول إن لا محله مع صحة المعنى نحو: لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف لا تدن منه يأكلك فإنه بالرفع.

٣٢٠- والوَاوُ إنْ جَاءَتْ بِمعْنَى الجمعِ في طَلَبِ المأْمُورِ أوْ في المنْعِ

أي: ونصب المضارع أيضا الواو التي بمعنى مع في:

١- جواب نفي محض. ٢- أو طلب من أمر. ٤- أو نهي. ٥- أو دعاء.

٦- أو استفهام. ٧- أو عرض. ٨- أو تحضيض. ٩- أو تمنّ.

١٠- أو ترجّ كالفاء فلا وجه لاقتصار الناظم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع مثال النفي نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾(١) والأمر نحو(٢):

فقلتُ ادْعِي وَادْعُو إنَّ أنْدى لِصَوت أن يُنَادِي دَاعِيَانِ(٣)

=

واللوى: بكسر اللام. المكان الذي يكون رمله مستهدفا.

«الدخول» بفتح الدال، وضم الخاء- اسم مكان بعينه.

«حومل» بفتحتين بينهما سكون بزنة جعفر- اسم مكان معين أيضا.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه علىالبكاء عند منازل أحبابه التي كانت يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

الشاهد فيه:

قوله: «تبكِ» فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء، وقد سبقه فعل أمر، وهو قوله: قفا، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء سببا عن الوقوف.

ولذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر، فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره وهذا الحذف هو أمارة الجزم، مع أنه لا مانع في الكلام في ذلك، لأنه يصح لك أن تقول إن تقفا نبك. شرح قطر الندى (ص ١٠٩، ١١٠) الشاهد رقم (٢٤)، الكتاب لسيبويه (٤٢٦/١)، خزانة الأدب (٦/١١)، رقم (٨٨٧)، الإنصاف ص (٥٣١).

(١) سورة آل عمران آية: (١٤٢).

(٢) قول الأعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش أبو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري، أو دثار بن شيبان النهري فيما زعم ابن بري. شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري (٢٣٩/٢).

(٣) البحر: الوافر. قال الشيخ خالد الأزهري رحمه الله في شرح التصريح (٢٣٩/٢): فادعو: مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو، وأندى: أفعل من الندى بفتحتين، وهو بعد الصوت، ولصوت: بكسر اللام متعلق به. وأن ينادى: بفتح الهمزة، وكسر الدال خبر إن وداعيان تثنية واع فاعل ينادي.

المعنى: فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك، فإن أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا، وعلق =

والنهي نحو:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ(١)

والدعاء نحو: اللهم ارزقني بعيرا وأحجّ عليه.

والاستفهام نحو قوله(٢):

تبيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وَأَبِيتُ مِنْكَ بِلَيلةِ المَلْسُوعِ(٣)

=

الدنوشري على قول الشيخ خالد الأزهري - رحمهما الله «وهو بعد الصوت.. إلخ» قال: فقال العيني: وهو بعد ذهاب الصوت. فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت. والشارح حذفه فليتأمل أ، وأقول: إنما حذفه الشارح لظهور إن معنى بعد الصوت بعد ذهابه، وليس هذا مما يحتاج لتأمل.

(١) عجزه:

.... عارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

وقبله:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلاَّ لنفسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
ابْدأ بنفْسِكَ فانْهَهَا عنْ غَيِّها فإذا انْتَهت عَنْهُ فأنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ ويُشْتَفى بالْقَوْلِ مِنْكَ ويَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

البحر: الكامل.

قائلها: أبو الأسود الدؤلي.

الشاهد فيه:

قوله: «وتأتي» فإن هذه الكلمة التي هي تأتي مسبوقة بواو دالة على المعية، ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولا معه؛ لأنها فعل، وليست باسم، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يسمى الاسم المؤول من أن والفعل مفعولا معه، لأنهم يشترطون في المفعول معه أن يكون اسما صريحًا.

انظر: الكتاب (٤٢٤/١)، شرح شذور الذهب ص (٢٩٦) رقم (١١٤)، قطر الندى رقم (٢٣)، أوضح المسالك رقم (٤٩٩) جمهرة الأمثال للعسكري (٢٧٩/٢)، العقد الفريد لابن عبد ربه (٣٠/٢)، ابن عقيل رقم (٣٣٤).

(٢) المولدين.

(٣) صدر البيت هكذا في همع الهوامع (٩٠/٢):

أهون علي إذا امتلأت من الكرى

البحر: الكامل.

انظر: الدرر اللوامع للشنقيطي (١٢٠/٢).

والعرض نحو: ألاتقوم وأقوم معك، والتحضيض نحو: هلا اتقيت الله ويغفر لك. والتمني نحو: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١] في قراءة النصب[٢] والترجي نحو: لعلي أراجع الشيخ ويفهمني.

مواضع النصب بعد الواو

قال ابن هشام: و لم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة النفي، والنهي، والأمر، والتمني، والاستفهام، وقاسه النحويون في الباقي، ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع منصوب أيضا بإضمار أن وجوبا بعد الواو لا بها ولا بالمخالفة خلافا لمن زعم ذلك.

٣٢١- وَيُنْصَبُ الْفِعِلْ بِأَوْ وَحَتَّى وَكُلٌّ ذَا أُودِعَ كُتْبًا شَتَّى

من النواصب عند الناظم رحمه الله تعالى: «أو» الصالح في موضعها إلى أن أو إلا أن نحو: لألزمتك أو تقضيني حقي أي إلى أن تقضيني حقي. وقوله[٣]:

وَكُنْتُ إِذَا غَمِرتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[٤]

أي إلا أن تستقيم، والصحيح أن أو عاطفة والنصب بإضمار أن وجوبا بعدها

---

(١) سورة الأنعام آية: (٢٧).

(٢) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (٤٨٩/١)، قرا حمزة وحفص عن عاصم بنصب الباء والنون، وقرأ ابن عامر برفع الباء ونصب النون، وقرأ الباقون برفعهما، انظر: السبعة ٢٥٥، والتيسير (١٠٢)، والنشر (٢٥٧/٢)، والكتاب (٤٢٤/١، ٤٢٧) المقتضب (٢٥/١)، الإيضاح (٣١٤، ٣١٥).

(٣) القائل: زيد الأعجم.

(٤) البحر: الوافر.

اللغة: غمزت: الغمز: حبسي باليد يشبه النخس. قناة: أراد الرمح. كعوبها: الكعوب جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز. تستقيما: تعتدل. المعنى: قال الشمني: اختلف في معنى البيت، فقيل: المعنى أن من لم تصلح له الملاينة توليناه بالمخاشنة، لا أن يستقيم. وقيل المعنى: إذا هجرت قومًا أبيدهم بالهجاء إلا أن يتركوا هجائي.. إلخ.

الشاهد فيه: قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع – وهو قوله: تستقيم- بأن المضمرة بعد أو التي بمعنى إلا، وتلخيص المعنى، كسرت كعوبها في كل حال إلا في حال استقامتها.

مصادر الشاهد: الكتاب لسيبويه (٤٢٨/١)، أوضح المسالك رقم (٤٩٨)، وقطر الندى رقم (١٧)، وشرح قطر الندى رقم (١٤٧)، مغني اللبيب رقم (٩٨) مبحث أو، وابن عقيل رقم (١٣٩).

والفعل مؤول بمصدره معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها.

ومن النواصب أيضا عنده حتى نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[١]، ﴿حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ﴾[٢] والصحيح أن حتى جارة والنصب بإضمار أن وجوبا بعدها والفعل مؤول بمصدر مجرور بحتى لأنه قد ثبت جرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص، ويشترط لإضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلا أو مؤولا به وذلك بالنظر إلى ما قبلها كما مثلنا، وإن لم يكن مستقبلا بالنظر إلى زمن التكلم كما في ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[٣] في قراءة غير نافع؛ فإن قول الرسول مستقبل بالنظر إلى زلزالهم، وإن كان ماضيا بالنظر إلى زمن التكلم، وحيث انتصب المضارع بأن بعدها فالغالب أن تكون للغاية كما مثلنا وعلامتها صلاحية إلى موضعها، وقد تكون للتعليل نحو: «أسلم حتى تدخل الجنة»[٤] وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملها نحو: ﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾[٥] وقد تكون حتى ابتدائية وعلامتها أن تدخل على جملة مضمومة غاية لشيء قبلها كقوله:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمِجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[٦]

---

(١) سورة طه آية: (٩١).

(٢) سورة الأعراف آية: (٨٧).

(٣) سورة البقرة آية: (٢١٤).

(٤) سورة الحجرات آية: (٩).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) البحر: الطويل.

قائله: جرير.

اللغة: «القتلى» جمع قتيل. «تمج» تقذف، يتعدى إلى مفعول واحد يقال: مجَّ الرجلُ الماءَ من فيه مجًا.

«رجله» بفتح الدال، وكسرها: النهر الذي يمرُّ ببغداد.

لا ينصرف للعلمية والتأنيث. والباء بمعنى في.

الشاهد فيه: على أن فائدة «حتى» الابتدائية هنا التعظيم والمبالغة، وهو حمرةً مختلطة ببياض، والشُّكلة كالحمرة وزنا ومعنى. لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذ من أشكل الأمرُ، أي التبس.

المصادر: الأزهية ٢٢٥، ابن يعيش (١٨/٨)، الهمع (٢٤٨/١، ٢٤/٢)، ديوان جرير (٤٥٧)، الأشموني (٣٠/٣).

ولا يكون الفعل معها إلا حالا أو مؤولا به، وقد تقدم أيضا أنها تكون عاطفة، وأشار بقوله: «وكل ذا أو دع كتبا شتى» إلى أن هذه النواصب كانت متفرقة في كتب شتى فجمعها في هذه الأبيات، وقربها على الطالب فجزاه الله خيرا، وقد أشار إلى أمثلتها مجموعة زيادة في البيان بحسب ما اتفق بقوله:

٣٢٢- تَقُولُ أبْغي يَا فَتى أنْ تَذْهَبَا وَلَنْ أزَالَ قَائمًا أوْ تَرْكَبَا

٣٢٣- وَجْئتُ كَيْ تُوْلِيني الكَرَامةْ وَسِرتُ حَتَّى أدْخُلَ الْيَمَامَةَ

٣٢٤- وَأقتَبس الْعِلْمَ لِكَيْما يُكْرَمَا وَعَاصِ أسْبَابْ الْهَوَى لِتَسْلَمَا

- (تَقولُ أبْغي يَا فتى أن تذهبا) مثال للنصب بأن.
- (ولن أزال قائمًا أو تركبا) مثال للنصب بلن وبأو.
- (وجئتُ كي توليني الكرامة) مثال للنصب بكي المصدرية إن قدرت اللام قبلها وإلا فالفعل منصوب بإضمار أن وكي جارة وقوله:
- (وسرت حتى أدخل اليمامة) مثال لحق.
- (واقتبس العلم لكيما تكرما) مثال أيضا لكي وأفاد بذكره أن اتصال ما بها لا يكفها عن العمل.

٣٢٥- ولا تُمَارِ جَاهِلاً فَتَتْعَبًا ومَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتُعْتَباَ

٣٢٦- وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقصِدَهُ وَلَيْتَ لي كَنْزَ الْغِنَى فأَرْفِدَهُ

٣٢٧- وَزُرْ لتلتذ بِأصْنَافِ القِرَى ولا تُخاصِم فتسمى المحْضَرَا

«وعاص أسباب الهوا لتسلما» مثال للام كي.

مثال من النصب:

«ولاتمار جاهلا فتتعبا» منالتعب مثال للفاء في جواب النهي.

«وما عليك عتبه فتعتبا» مثال لهاء في جواب النفي وقوله فتعتبا بوزن فتضربا مبنيا للمفعول من العتب يقال: أعتبه يعتبه إذا لامه على قبيح وقوله: «وهل صديق مخلص فأقصده» بكسر الصاد مثال لها في جواب الاستفهام «وليت لي كنز الغنى فأرفده» بكسر الفاء من رفده كضربه إذا أعطاه مثال لها في جواب التمني:

«وزرْ فتلتذ بأصناف القرى» بكسر القاف أي: الضيافة مثال لها في جواب الأمر.

«ولا تحاضر وتسيء المحضر» مثال للواو التي بمعنى مع في جواب النهي أي لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس.

٣٢٨- وَمَنْ يَقُلْ إِنِّي سأَغْشَى حَرَمَكْ   فَقُلْ لَهُ أَنْتَ إِذَاَ أُحْتَرِمَكَ

٣٢٩- وَقُلْ فِي الْعَرضِ يَا هَذَا أَلاَ   تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَأْكَلاَ

مثال للنصب بارز وفي بعض النسخ إني إذا أحترمك والنصب في مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة كقوله:

....   إِنِّي إِذًا أُهْلِكَ أَو أَطِيرَا[1]

٣٣٠- فَهَذِهِ نَوَاصِبُ الأَفْعَالِ   مَثَّلْتُهَا فَأْخُذْ عَلَى بِمِثَالِي

(فهذه نواصب الأفعال) أشار إلى الأدوات التسع السابقة، وقد علمت أن النواصب في الحقيقة أربع منها وقوله:

(مثلتها) أي صورتها.

(فأخذ على بمثالي) أي فقس على تصويري، ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم بقوله:

٣٣١- وَإِنْ يَكُنْ خَاتِمَةُ الْفِعْلِ أَلِفْ   فَهْيَ عَلَى سُكُونِهَا لا تَخْتَلِفْ

---

(١) البيتُ هكذا:

لا تتركني فِيْهُم شَطِيرَا   إنِّي إذَن أهلك أوْ أطيرَا

الشاهد فيه: على أن الفعل جاء منصوبا بإذن مع كونه خبرًا عمًّا قبلها، بتأويل أن الخبر هو مجموع إذن أهلك، لا أهلك وحده، فتكون إذن مصدرة، ونصب أهلك ضرورة أو الخبر محذوف أي أنني أستطيع ذلك.

وقال الأندلسي: يجوز أن يكون خبر إنَّ محذوفًا، أي إني لا أحتمل ثم ابتدأ فقال: إذن أهلك، والوجه الذي رفع أهلكُ، وجعل أو بمعنى إلاَ.

قال البغدادي في خزانة الأدب (٤٥٧/٦) الشاهد رقم (٦٤٩)، وأماقول الأندلسي، وعليه اقتصر ابن هشام في المغني، فهو تخريج السيرافي قال في شرح الكتاب: هذا البيت شاذٌ ولايحتجُّ به، لأنّ قائله مجهول لا يحتجُّ بقوله: فإن صحَّ فإما أن يقال: إنه لغة محمل فيها إذن على لنا، وهي لا تكفي، بحال، أو نقول: خبر إن مقدر، أي إني لا أقدر على ذلك، وجملة إذن أهلك مستأنفة، وإذن فيها مصدرة انتهى.

انظر: معاني القرآن للفراء (٢٧٤/١، ٣٣٨/٢)، الأنصاف (١٧٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١٧/٧) المقرب (٢٦١/١)، العيني (٣٨٣/٤)، التصريح (٢٣٤/٢)، الهمع (٧/٢)، اللسان: شطر، ومع نسبته إلى رؤبة لم يوجد في ديوانه.

٣٣٢- تَقُولُ لَنْ تَرضى أبو السُّعُودِ حَتَّى يَرى نتائجَ الوُعُودِ

الأمثلة الخمسة التي يحذف حرفها الأخير في النصب

٣٣٣- وَخَمسةٌ تَحْذِفُ مِنْهُنَّ الطَّرَفْ[1] في نَصْبِهَا فَأَلْقِهِ وَلاَ تَخَفْ

٣٣٤- وَهْيَ لَقِيتَ الْخَبْرَ بفعلان وَتفعلان فاعْرِفِ المَبَانِي

٣٣٥- وتَفعلُونَ ثُمَّ تفعلونا وَأَنْتِ يَا أَسْمَاء تَفْعَلِينَا

٣٣٦- فَهذِهِ تَحْذَفُ مِنْهَا النُّونُ فِي نَفْسِهَا لِيظْهَرَ السُّكُونُ

أي إذا كان آخر المضارع ألفا فنصبه بالفتحة لا يظهر في آخره لتعذر ظهور الحركة على الألف لوضعها على السكون، ولهذا قال: فهي على سكونها لا تختلف، نحو: لن يرضى حتى يرى فتقدر فيه الفتحة كما تقدر فيه الضمة في حالة الرفع.

وأما إذا كان آخره واوا كيدعو أو ياء كيرمي فله حكم الصحيح من ظهور النصب في آخره كما علم مما مر وتقدر فيه الضمة للاستثقال، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل فجزمه بحذف آخره.

يعني أن خمسة أمثلة من الأفعال يكون حذف الطرف أي الأخير منها علامة لنصبها، وهي بالمضارع المتصل به ضمير اثنين المخاطب أو غائب نحو: أنتما تضربان، والزيدان يضربان أو ضمير جمع كذلك نحو: أنتم تضربون والزيدوني ضربون أو ضمير المؤنثة

---

(١) «وخمسة تحذف منهن الطرف... إلخ» اعلم أنهم لما أعربوا المثنى، والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرها من الأفعال. وهو هذه الأمثلة، ولا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها الجازم، وهي ضمائر، ولا الإتيان بحرف علة آخر لئلا يلتقي ساكنان معها، فيحذف ثانيا فرفعوها بالنون لشدة شبهها بأحرف العلة، ولنا تدغم فيها نحو: ﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، وتبدل ألفا في الوقف على نحو إذن، ثم حذفت للجزم كأحرف العلة، ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الأسماء لتآخيهما في إعراب الفضلات، حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع، ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل لإمكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة. ولو قدرت هنا لفات إعرابها بالحروف، وكسرت النون بعد الألف تشبيهًا بالمثنى، وفتحت بعد أختيها تشبيهًا بالجمع وللخفة.

ولما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليها، وبها يلغز فيقال: أي إعراب يفصل من الكلمة بمعمولها أو أي كلمة يفصل بين الكلمة وإعرابها اهـ (خضري).

المخاطبة نحو: أنت تضربين فهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وخمسة في التقدير وهذا معنى قوله؛ فاعرف المباني وإن اعتبرت الألف والواو علامتين على لغة أكلوني البراغيث بلغت هذه الأمثلة بالاستقراء إلى ثمانية وسميت أمثلة خمسة لأنها ليست أفعالا بعينها كالأسماء الستة وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، وأشار إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله:

٣٣٧- تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ لَنْ تَنْطَلِقَا ... وَفَرْقَدَ السَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا

٣٣٨- وَجَاهِدُوا يَا قَومِ حَتَّى تَغْنَمُوا ... وَقَاتِلُوا الكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا

٣٣٩- وَلَنْ تَطِيبَ العَيْشُ حَتَّى تُسْعِدِي ... يَا هِنْدُ بِالْوَصْلِ الَّذِي يشفَى الصَّدى

أي أن هذه الأمثلة الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة كما مثل ومنه: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[1] ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ وأما نحو: ﴿إِلا أَنْ يَعْفُونَ﴾[2] فالواو أصل والفعل مبني على السكون ونحو: ﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾[3] فالمحذوف منه نون الوقاية لانون الرفع وقوله ليظهر السكون أي بعد الحذف فيما اتصل بها من الألف والواو والياء إذا وصل النون بها ربما أخفى الكسون، وقد تحذف هذه النون لتوالي الأمثال نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[4] وحذفها لغير ذلك شاذ والأصل فيها السكون، وإنما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الألف على أصله وفتحت بعد الواو والياء طلبا للخفة وقبل تشبيها للأول بالمثنى، والثاني بالجمع، وقوله: لن تنطلقا بتاء الخطاب والفرقدان نجمان صغيران هما أول بنات نقش الصغرى ويشفى بفتح التاء وضمها والصدى الظمآن وقد مر أن هذه الأمثلة ترفع بثبوت النون وسيأتي أنها تجزم بحذفها أيضا.

(١) سورة آل عمران الآية (٩٢).
(٢) سورة البقرة الآية (٢٣٧).
(٣) سورة الأنعام الآية (٨٠).
(٤) سورة آل عمران الآية: (١٨٦).

باب جوازم الفعل المضارع

٣٤٠- وَيُجْـزَمُ الْفِعْـلُ بِلَمْ فِي النَّفْيِ وَالـلاَّمِ فِي الأَمْـرِ وَلاَ فِي النَّهْـيِ

٣٤١- وَمَـنْ حُرُوفِ الجَزْمِ أَيْضًا لَمَّا وَمَـنْ يَـزِدْ فِـيهَا يَقُـلْ أَلَمَّـا

٣٤٢- تَقُـولُ أَلم أسمع كَلاَمَ مَنْ عَذَلْ وَلاَ تُخَاصِـمْ مَـنْ إِذَا قَـالَ فَعَـلْ

٣٤٣- وَخَالِـدٌ لَّمـا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ وَمَـنْ يْـوَدَّ فَلْيُوَاصِـلْ مَـنْ يَـوَدُّ

الجازم قسمان:

قسم يجزم فعلا واحدا، وقسم يجزم فعلين، وبدأ بالأول فقال:

أي: ويجزم المضارع بالسكون أو بحذف حرف إذا دخل عليه أحد هذه الأحرف الأربعة فأما لم فهي حرف جزم لنفي المضارع، وقلب معناه إلى المضي نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[(١)] ويتصل بها همزة الاستفهام نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[(٢)] ﴿أَلَمْ تَرَ﴾[(٣)] وأما لما فالمراد بها هنا النافية لا الرابطة ولا الإيجابية وهي مركبة من لم، وما ويقال فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلب معناه إلى الماضي نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾[(٤)] فهي تشارك لم في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب إلى المضي وتشاركها أيضا في جواز دخول همزة الاستفهام عليها، وينفرد عنها باتصال نفي منفيها وبتوقعه نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[(٥)] ومن ثم امتنع أن يقال لما يجتمع الضدان وبجواز حذفه: قاربت البلد ولما أي، ولما أدخلها وتنفرد لم عنها بمصاحبة أداة الشرط نحو: إن لم ولو لم ويجوز انقطاع نفي منفيها نحو: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾[(٦)] ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان. وأما الأمر فهي موضوعة لأمر الغائب ولامها مكسورة نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[(٧)] فإن تقدم عليها فاء أو واو سكنت على المختار نحو: ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي

---

(١) سورة الشرح الآية: (١).

(٢) سورة الفجر الآية: (٦)، سورة الفيل الآية: (١).

(٣) سورة الإخلاص الآية (٣).

(٤) سورة عبس، آية (٢٣).

(٥) سورة ص الآية: (٨).

(٦) سورة الإنسان الآية: (١).

(٧) سورة الطلاق الآية: (٧).

عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ﴾[١] ﴿وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾[٢] ومثلها أيضا لام الدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٣].

وأما لا الناهية فنحو: ﴿لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾[٤] ﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ﴾[٥] ومثلها أيضا لا الدعاية نحو: ﴿لا تُؤَاخِذْنَا﴾ ﴿وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا﴾ ﴿وَلا تُحَمِّلْنَا﴾[٦] وأفهم قوله في الأمر، وفي النهي أنهما قد يأتيان لغير ذلك فهذه الأحرف الأربعة تجزم فعلا واحدا كما تقدم وأمثلتها في النظم ظاهرة، والمراد بمن إذا قال فعل أرباب الشوكة والولاية.

٣٤٤- وَإِنْ تَلاهُ أَلِفٌ وَلامُ ... فَلَيْسَ غَيْرُ الكَسْرِ وَالسَّلامُ

٣٤٥- تَقُولُ لاَ تنْتَهِي المِسْكِينَا ... وَمَثْلُهُ لَمْ تَكُنِ الذينا

أي: وإن تلا المضارع المجزوم بالسكون ساكن كلام التعريف كسر آخره وجوبا لالتقاء الساكنين كما مثل جريا على القاعدة ويكون السكون مقدرا في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص وقوله: لم يكن الذينا أصله يكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين.

أشار إلى مسألتين:

٣٤٦- وَإِنْ تَرى الْمُعْتلَّ فِيهَا رِدْفًا ... أَوَاخِرَ الْفِعلِ فَسُمْهُ الحَذَفَا

٣٤٧- تَقُولُ لاَ تَأْسَ وَلاَ تودَ وَلاَ ... تَقُلْ بِلاَ عِلْمٍ وَتَخْسُ الطّلاَّ

إحداهما: أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط بأن كان حرف العلة قبل آخره وهذا معنى قوله ردفا من ردف الراكب وجزم بالسكون لدخول الجازم فاطب الحذف للردف الذي هو الوسط أي احذفه؛ لأنه يلتقي حينئذ ساكنان وهما سكون الآخر للجزم وسكون الردف أو اجعل الحذف سمة له فقوله فسمه الحذفا بضم السين أو كسرها

---

(١) سورة البقرة الآية: (٢٨٢).

(٢) سورة النساء الآية: (٩).

(٣) سورة الزخرف الآية: (٧٧).

(٤) سورة لقمان الآية: (١٣).

(٥) سورة طه الآية: (٨١).

(٦) سورة البقرة الآية (٢٨٦).

من السوم أو السمة، وقد مثل للردف بقوله: لا تقل ولا تبع أصلهما تقول، وتبيع حذفت الضمة ثم حرف العلة لما تقدم ومثلهما لا تخف.

والثانية: أن حرف العلة إذا كان آخر المضارع فاحذفه للجازم واجعل حذفه علامة للجزم، وقد مثل لذلك رحمه الله تعالى بقوله: لا تأس، أي: لا تحزن على ما فات، ولا تؤذ أي أحدًا من خلق الله، ولا تحس الطلا بكسر الطاء أي لا تشرب الخمر، ولا تهو المنا أي لا تحب الأماني الكاذبة، ولقد صدق فيما قاله رحمه الله تعالى فهذه الأفعال الأربعة مجزومة بحذف آخرها وكون حرف العلة يحذف للجازم هو المشهور.

٣٤٨- وَأَنْـتَ يَـا زَيْـدُ فَلاَ تَهو المنى ... وَلاَ تَـبعْ إلاَّ بِـنَقْدٍ في مِنَـى

٣٤٩- وَالْجَزمُ في الخَمْسَةِ مِثْلُ النَّصْبِ ... فَاقْـنَعْ بِإِيجَـازِي وَقُـلْ لِي حَسْبِي

وأما قوله:

أَلَـمْ يَأْتِـيكَ وَالأَنْـبَاءُ تَنْمِـي ... بِمَـا لاَقَـتْ لَـبُونُ بَـنِي زِيَـادِ[(1)]

فضرورة أو إجراء له مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم كما تحذف له الملفوظة وهي لغة لبعض العرب كما أشار إلى ذلك في «التسهيل» وعليها خراج قراءة قنبل ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[(2)]. والجزم في الخمسة مثل النصب فاقنع بإيجازي وقل لي حسبي.

---

(١) البحر: الوافر. قائله: قيس بن زهير بن يذيمة بن رواحة العبسي أورده سيبويه في كتابه (١/١٥)، (٢/٥٩) على أنه أثبت الياء في حال الجزم ضرورة، لأنَّهُ إذا اضطر ضمها في حال الرفع شبيها بالصحيح، قال الأعلم: وهي لغة ضعيفة، فاستعملها عند الضرورة اهـ.، وقال الصفار في «شرح الكتاب» قال: إثبات حرف العلة في المجزوم ضرورة، نحو: ألم يأتيك، وقيل: إنه لغة، يعرب بحركات مقدرة، والصحيح أنه ليس لغة. وقال ابن خلف: هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات، لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر. وإنما موضع الضرورة مالا يجد الشاعر منه بدًا في إثباته، ولا يقدر على حذفه لئلا ينكسر الشعر. وهذا ما يسمى في عروض الوافر المنقوص، أعني إذا حُذف الياءمن قولك: «ألم يأتيك».

المصادر: خزانة الأدب (٨/٣٦١) رقم (٦٣٦)، نوادر أبي زيد (٢٠٣)، الخصائص (١/٣٣٣، ٣٣٧)، المحتسب (١/٦٧، ١٩٦، ٢١٥)، المنصف (٢/٨١، ١١٤، ١١٥)، سر صناعة الإعراب (١/٨٨)، أمالي ابن الشجري (١/٨٤، ٨٥، ٢١٥)، ابن يعيش (٨/٢٤)، (١٠/١٠٤).

(٢) سورة يوسف الآية: (٩٠).

يعني أن الأمثلة الخمسة السابقة جزمها بحذف النون نيابة عن السكون كنصبها نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾(١) ﴿وَإِنْ يَتفَرَّقَا﴾(٢)، ﴿وَلا تَخَافِي وَلا تَحْزَنِي﴾(٣) والإيجاز هو الاختصار. ولما فرغ من القسم الأول وهو ما يجزم فعلا واحدا أخذ في بيان ما يجزم فعلين فقال:

الأدوات التي تجزم فعلين

٣٥٠- هَذَا وَإِنْ فِي الشَّرْطِ وَالَجزَاءِ تَجْـزِمُ فِعْلَـيْنِ بِـلاَ امْتِـرَاءِ
٣٥١- وَيَلْـوُهَا أَيُّ وَمَـنْ وَمَهْمَـا وَحَيْـثُمَا أَيْـضًا وَمَـا وَإِذ مَـا
٣٥٢- وَأَيْـنَ مِـنْهُنَّ وَأَنَّـى وَمَتَى فَـاحْفَظْ جَمِـيعَ الأَدَواتِ يَـا فَتَى

فذكر أن الأدوات التي تجزم فعلين عشرة والإشارة بهذا إلى القسم الأول أي خذ هذا. ثم ما يجزم فعلين على ثلاثة أقسام:

١- ما هو حرف باتفاق: وهو إن وهو موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط.

٢- وما هو حرف على الأصح: وهو إذ ما وهو كإن في الدلالة على مجرد التعليق وما هو اسم على الأصح، وهو مهما وهو موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط.

٣- وما هو اسم باتفاق: وهو من وهو موضوع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط.

٤- وما وهو كمهما وحيثما، وأين، وأنى، وهي موضوعة للدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط، ومتى وهو موضوع للزمان ثم ضمن معنى الشرط، وأي، وهو بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل وللزمان والمكان والفعلان المجزومان بهذه الأدوات أي بكل منها يسمى أولهما فعل الشرط، وثانيهما جواب الشرط فإن كانا مضارعين نحو: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾(٤)، فالجزم للفظهما أوماضيين نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾(٥) فالجزم لمحلهما وإن كانا مختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فلكل منهما حكمه

(١) سورة البقرة الآية: (٢٤).
(٢) سورة النساء الآية: (١٣٠).
(٣) سورة القصص الآية: (٧).
(٤) سورة الأنفال الآية: (١٩).
(٥) سورة الإسراء الآية: (٨).

نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾[١].

ومن يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له.

وإذا كان الجواب جملة اسمية فالجزم لمحل الجملة ويجب اقترانها بالفاء أو بإذا الفجائية وكذا كل جواب امتنع جعله شرطا فإنه يجب اقترانه بالفاء.

مواضع زيادة «ما» :

٣٥٣- وَزَادَ قَــومٌ فَقَالُــوا إِمَّــا وَأَيْــنَمَا كمــا تَلَــوْا أَيَّامَــا

أشار إلى أنَّ إن وأين وأيا تزاد عليها ما جوازا لتأكيد معنى الشرط نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٢] ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾[٣] ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾[٤] ومثلها متى، وأفهم كلامه أن الجزم بحيثما وإذا ما مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به، وهو الأصح وبقية الأدوات لا تلحقها وقد تخرج إن عن الشرط وكذا من وما وأيٌّ كما يشعر به قوله في الشرط والجزاء فتقع استفهاميات أو موصولات وكذلك يقع أين ومتى استفهاما وكذلك أنى بمعنى متى نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[٥] وبمعنى من أين نحو: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[٦] وبمعنى كيف نحو: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[٧].

ما يستدرك على الفاكهي:

و لم يذكر من الجوازم أيان لقلة الجزم بها، وكثرة ورودها استفهاما، ولا كيفما لعدم السماع بذلك.

٣٥٤- تَقُــولُ إِنْ تَخرُجْ تُصَادِفْ رُشدَا وَأَيْــنمَا تَــذْهَبْ تُــلاَقِ سَــعْدَا

٣٥٥- وَمَــنْ يَــزُرْ أَزُرْهُ بِاتِّفــاَقِ وَهَكَــذَا تَــصْنَعُ فِي الْبَوَاقِــي

---

(١) سورة الشورى الآية: (٢٠).

(٢) سورة مريم الآية: (٢٦).

(٣) سورة النساء الآية: (٧٨).

(٤) سورة الإسراء الآية: (١١٠).

(٥) سورة البقرة الآية: (٢٢٣).

(٦) سورة آل عمران الآية: (٣٧).

(٧) سورة البقرة الآية: (٢٥٩).

ومن أجاز الجزم بها فالقياس على غيرها، ولا إذما لأن الجزم بها خاص بالشعر، وقد مثل الناظم لبعض الأدوات بقوله:

أتى بثلاثة أمثلة لا إن وأين، ومن وأحال بقية الأمثلة على الطالب كي يتمرن على استخراج المثال بقوله: وهكذا تصنع في البواقي أي: تصنع في بقية الأمثلة مثل هذا الصنع مثال أي نحو: أي جهة تجلس أجلس وأيّ الدواب تركب أركب، ومهما نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[1].

وحيثما كقوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[2]

وما نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[3].

و«إذ» ما نحو:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[4]

و «أنى» نحو:

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ[5]

---

(١) سورة الأعراف الآية: (١٣٢).

(٢) البحر: الخفيف.

اللغة: «تستقيم» تعتدل، وشر في الطريق القويم. «يقدر» يريد يبلغك، ويوصلك. «نجاحا و ظفرا بما تحب، ونيلا لما تريد. «غابر الأزمان» باقيها.

الشاهد فيه: قوله: «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم بحيثما فعلين.

أولهما: قوله: «تستقم»، وهو فعل الشرط.

وثانيهما: قوله: «يقدر» وهو جواب الشرط وجزاؤه.

المصادر: شرح شذور الذهب ص ٤٠٧، رقم ١٧١، قطر الندى رقم (٣٨)، ابن عقيل رقم (٣٣٨)، الأشموني في جوازم المضارع.

(٣) سورة البقرة الآية: (١٩٧).

(٤) البحر: الطويل.

المصادر: العيني (٤/٤٢٥)، الاشموني (٤/١١).

(٥) البحر: الطويل.

الشاهد فيه: في قوله: «أنى تأتياني تأتيا» حيث جزم بأنى فعلين أولهما: قوله: «تأتياني» وهو فعل الشرط، =

و «متى» نحو:

مَتَــى تَأْتِــهِ تَعْــشُو إِلَى ضَــوْ نَارِهِ تَجِــدْ خَيْــرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقِدِ[1]

٣٥٦- فهــذِهِ جَــوَازِمُ الأَفْعَــالِ حَلَــوْتُهَا مَــنْظُومَةَ الــلآلي

٣٥٧- فاحْفَظْ وَقِيتَ السَّهْوَ مَا أَمْلَيْتُ وَقِــسْ عَلَــى المَذْكُــورِ مَــا أَلْغَيْتُ

هذه الإشارة إلى الأدوات العشرة السابقة وشبهها بالعروس المحلاة باللآلئ المنظومة، وأمر الطالب بحفظ ما أملاه، لأن الحفظ يعينه على ما هو بصدده وبقياس ما أهمل ذكره على ما ذكر.

=

وثانيهما: قوله: «تأتيا» وهو جواب الشرط وجزاؤه قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - رحمه الله- «ولا يقال: إنه قد اتحد هنا الشرط، والجواب فيكون كترتب الشيء على نفسه، لأنا نقول: الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

انظر: شرح شذور الذهب (ص ٤٠٧)، رقم (١٧٠) وهو من شواهد ابن عقيل رقم (٣٣٩).

(١) البحر: الطويل.

قائله: الحطيئة. قال سيبويه - رحمه الله- في الكتاب (٨٦/٣): هذا باب ما يرتفع بين الجزمين، وينجزم بينهما. «ومما جاء مرتفعا قول الحطيئة.. وذكره». وقال ابن الشجري في أماليه (٢٧٨/٢) المجلس الحادي والسبعون يتضمن الكلام في الحال. «وأما الجملة الفعلية فلا يخلو الفعل أن يكون حاضرا أو مستقبلا، أو ماضيا، فإن كان حاضرًا، حسن وقوعه في موضع الحال كقولك: جاء زيد يسرع، ومنه...وذكر الشاهد». انظر: مجالس ثعلب (٤٦٧)، وابن يعيش (٦٦/٢)، (١٤٨/٤)، (٤٥/٧، ٥٣)، العيني (٤٣٩/٤)، ديوانه (٢٥)، المقتضب (٦٥/٢).

باب المبنيات

٣٥٨- ثُـمَّ اعلمنَ أَنَّ فِي بَعْضِ الْكَلِمْ   مَـا هُـوَ مَبْنِـي عَلَـى وَضْع رُسِمْ

٣٥٩- فـسَكِّنُوا مِنْ إِذ بَنَوْهَا وَأَجَلْ   وَمُـذْ وَلَكِـنْ وَنَعَـمْ وهـل وبـل

اعلم أن من الكلام ما هو معرب وهو الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد من نوني التأكيد، ونون الإناث، وقد سبق الكلام عليهما، ومنه ما هو مبني على وضع لازم كلزوم البناء موضعه؛ فلا يختلف عما رسمته العرب باختلاف العوامل، والأصل في كل مبني اسما كان أو فعلا أو حرفا أن يبنى على السكون لأنه أخف، ولأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع، وألقاب البناء أربعة: ضم، وفتح، وكسر، وسكون. ولأصالة السكون بدأ الناظم به ولخفته دخل على الأسماء والأفعال، والحروف؛ فممَّا يبنى عليه من الأسماء: من وكم، وعلة بناءيهما شبههما بالحرف في الوضع. ومن الحروف: لكن، وهل، وبل، ومذ في لغة من جر بها، وأجل، ونعم، وهما حرفا جواب وسيأتي المبني على السكون من الأفعال.

٣٦٠- وَضُـمَّ فِي الْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ   بَعْـدُ وَأَمَّـا بَعْـدُ فافقـه واسْـتَبِنْ

٣٦١- وَحَـيْثُ ثُـمَّ مُـنْذُ ثُمَّ نَحْنُ   وَقَـطُّ فاحْفَظْهَـا عَـدَاكَ اللَّحْـنُ

أتبع السكون الضم، والأولى تأخيره عن الفتح، والكسر؛ لأنه إذا عدل إلى الحركة قدم الأخف فالأخف، وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم، ويكون في الأسماء لا في الأفعال، ولا في الحروف إلا في منذ في لغة من جرها.

فمما بني على الضم من الأسماء حيث من ظروف المكان، وقط بالتشديد وهو ظرف لما مضي من الزمان ونحن من الضمائر المنفصلة، وكذا قبل، وبعد، وإذا حذف المضاف إليه، ونوى معناه نحو: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[1] ومنه قولهم: أما بعد؛ فإن صرح بالمضاف إليه، أو حذف، ونوى ثبوت لفظه أو حذف، ولم ينو ثبوت لفظه، ولا معناه

(١) سورة الروم آية: (٤).

أعرب نصبا على الظرفية أو خفضا بمن نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾(١) ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾(٢) ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾(٣) ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ﴾(٤). وقد قُرِئ: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾(٥) بالخفض من غير تنوين(٦) وتقول: جئتك قبلا وبعدا، أي في زمن من الأزمان ومنه قوله:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغُصُّ بالماءِ الفُراتِ(٧)

ومثلهما في ذلك أسماء الجهات الست، وأول، ودون، وحسب، وسميت قبل، وبعد، وما في معناهما غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطًا.

٣٦٢- وَالْفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَّانَ وَفِي ... كَيْفَ وَشَتَّانَ وَرُبَّ فاعْرِفِ

---

(١) سورة الحج آية: (٤٢).

(٢) سورة الأعراف آية: (١٨٥).

(٣) سورة التوبة آية: (٧٠).

(٤) سورة القصص آية: (٤٣).

(٥) سورة الروم آية: (٤).

(٦) قال العلامة جار الله الزمخشري في الكشاف (٣/٢١٤) طبعة دار المعرفة بيروت. «من قبل ومن بعد» أي في أول الوقتين، وفي آخرهما حيث غلبوا، وحين يغلبون، كأنه قيل: من قبل كونهم غالبين، وهو وقت كونهم مغلوبين، ومن بعد كونهم مغلوبين، وهو وقت كونهم غالبين، يعني أن كونهم مغلوبين، أولا وغالبين آخرا ليس إلا بأمر الله. وقضائه «وتلك الأيام نداولها بين الناس» وقرئ: من قبلِ ومن بعدِ على الجر، من غير تقدير مضاف إليه، واقتطاعه كأنه قبل: قبلا، وبعدًا بمعنى أولا، وآخرًا.

(٧) البحر: الوافر.

قائله: عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعف، وأن صحة روايته هكذا:

صَاغَ لِيَ الشَرَابُ وكُنْتُ قَبْلاً ... أكادَ أَغُصُّ بالماءِ الْحَمِيمِ

الشاهد فيه: قوله: «قبلا» فإن الرواية في هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ، ولم ينوِ المضاف إليه لا لفظه، ولامعناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لها نوبة، لأن المنوي كالثابت.

المصادر: شرح شذور الذهب ص (١٤٣، ١٤٤)، رقم (٤٧)، ابن عقيل رقم: (١٧٣٢)، وقطر الندى رقم (٥)، الأشموني رقم (٦٤٣)، في باب: الإضافة. (٢/٢٦٩، ٢٧٠)، أوضح المسالك رقم (٣٤٥)، التصريح (٢/٥٠)، الهمع (١/٢١٠)، الدرر اللوامع (٢/٦١)، ابن يعيش (٤/٨٨)، العيني (٣/٣٥٤).

٣٦٣- وَقَـــدْ بَنَوْا مَا رَكَبْوا في الْعدَدْ   بِفَـــتْحِ كُـــلٍّ مِـــنْهُمَا حِـــينَ يُعَـــدُّ

البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال، والحروف.

فمما بني عليه في الأسماء: أين، وعلة بنائه شبهه بالحرف في المعنى، وهو معنى الاستفهام، أو الشرط، و لم يبن على السكون فرارا من التقاء الساكنين وحرك بالفتحة طلبا للخفة ومثله أيان، وكيف، ومما بني على ذلك منها أيضا شتان، وهو اسم فعل بمعنى افترق، وبني لشبهه بالحروف في كونه عاملا غير معمول، وقيل لوقوعه موقع المبني وحرك بالفتحة طلبا للخفة، والجزآن من العدد المركب كأحد عشر، وكثلاثة عشر، وتسعة عشر، وما بينهما، أما الأول فافتقاره إلى الثاني، وأما الثاني فلتضمنه معنى الحرف إذ أصل أحد عشر مثلا أحد وعشر فحذفت الواو قصدا لمزج الاسمين، وجعلهما اسما واحدا، وحركا بالفتحة قصدا لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب، ومما بني على الفتحة من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك كضرب، واستخرج، ومن الحروف رب، ولعل ولكنَّ بالتشديد.

٣٦٤- وَأُمْـــسِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فَإِنْ   صُـــغِّرَ كَـــان مُعْـــرَبًا عِـــنْدَ الْفَطِنْ

٣٦٥- وَجَبْـــرِ أَيْ حَقًّـــا وَهـــؤلاءِ   كَـــأَمْسِ فِي الْكَـــسْرِ وَفِي الْبِـــنَاءِ

٣٦٦- وَقِـــيلَ فِي الْحَرْبِ نَزَالِ مِثْلَ مَا   قالُـــوا حَـــذَامِ وَقَطَـــامِ في الدمي[1]

البناء على الكسر يكون في الأسماء والحروف ولا يكون في الأفعال فمما بني عليه من الحروف: باء الجر، ولامه، وجير بمعنى نعم وفسرها الناظم بمعنى حقا، والمشهور الأول.

ومن الأسماء: أمس وعلة بنائه شبهه بالحرف، وهو تضمنه معنى لام التعريف وبني على الحركة ليعلم أن له أصلا في الإعراب وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وبناؤه على ما ذكره لغة أهل الحجاز، ومحل بنائه عندهم إذا أريد به معين[2].

(١) في الملحة المطبوعة في «الدُّمى».

وهي جمع دمية، وهي صورة من العاج يعملها اليونانيون، ويجعلونها قبالة المرأة الحاملة إذا أتى عليها ثلاثة أشهر ليأتي الولد على شكلها اهـــ. وهذا الكلام فيه غلط علمي ولا اساس له من الصحة. المحقق.

(٢) «إذا أريد به معين و لم يضف.. إلخ» وقد نظم بعضهم الشروط الخمسة بقوله:

بخمس شروط فابنِ أمس بكسرة   إذا ما خلا من أل ولم يك مصغرا

=

ولم يضف، ولم يعرف بأل، ولم يكسر، ولم يصغر؛ فإن فقد شرط من ذلك كأن صغر فلا خلاف في إعرابه وصرفه وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل على الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها.

ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضا: هؤلاء ونزال وحذام وقطام فأما هؤلاء فهو من أسماء الإشارة يشار به لجمع المذكر والمؤنث والهاء فيه للتنبيه وعلة بنائه تضمنه معنى الإشارة الذي هو من معاني الحروف وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

وأما نزال فهو اسم فعل أمر بمعنى انزل وعلة بنائه ما تقدم في شتان، وخصه بالحرب لكثرة قولهم عند طلب المبارزة نزال، ومثله دراك وتراك؛ فأما حذام ونحوها مما هو على وزن فعال بفتح أوله علما لمؤنث كما أشار إليه بقوله «في الدمي» كوبار، وظفار، وسكاب، وسجاح؛ فأهل الحجاز يبنونه على الكسر[١] مطلقا[٢] تشبيها له بفعال الدال على الأمر في الوزن والعدل التقديري قال الشاعر:

إِذَا قَالَــــتْ حَـــذَامِ فَــصَدِّقُوهَا فَــإِنَّ الْقَــوْلَ مَاقَالَــتْ حَــذَامِ[٣]

=

وثالثها التعيين فاعلمه يا فتـــى وليس مضافا ثم جمعا مكســــرا

(١) «ينبونه على الكسر مطلقا» رفعا ونصبا، وجرا، أي سواء فإن آخره راء أملا.

(٢) «مطلقا» رفعا ونصبا، وجرا، وخصوا ذوات الراء بالبناء على الكسر، لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها.

(٣) البحر: الوافر.

قائله: قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية والصواب كما في لسان العرب مادة «ر ق ش» أنه للجيم بن صعب والد حنيفة، وعجل، وحذام التي يذكرها في البيت هي امرأته.

اللغة: «قالت» من القول.

«صدقوها» نسبوها للصدق، ولا تكذبوها، ويروى في مكان هذه الكلمة «فأنصتوها» ومعناه: استمعوا لها.

الشاهد فيه: قوله: «حذام» في الموضعين، فإن الرواية فيه بكسر آخره، وهو فاعل في الموضعين: فدل ذلك على أنه مبني على الكسر. إذ لو كان معربا للزم أن يرتفع بالفاعلية ظاهرا، فلما لم يرتفع لفظا علمنا أنه مرفوع المحل. وهذا هو البناء.

المصادر: شرح شذور الذهب ص ١٣٢ رقم (٣٨)، ابن عقيل رقم (١٦)، أوضح المسالك رقم (٤٨)،
=

وأكثر بني تميم يوافقهم فيما ختم براء فتبنيه على الكسر مطلقا وتعرب غيره إعراب ما لا ينصرف وغير الأكثر ذهب إلى إعرابه مطلقا إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عند سيبويه وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد وهو الظاهر والدمي بضم الدال المهملة جمع دمية، وهي الصورة المنقوشة على الحائط، وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه.

ويجوز له إسكان الواو والياء المفتوحتين وذلك من أحسن ضرورات الشعر كما قال عامر بن الطفيل:

فمـا سَـوَّدَتْني عامـرٌ عَـنْ وراثةٍ أَبَـى اللهُ أنْ أسْـمُو بـأُمٍّ وَلاَ أبِ[1]

وكقول الشاعر:

تَركْنَ رَاعِيهُنَّ مِثْل الشَّنِ[2]

ويجوز إشباع حركات الإعراب، حتى تصير الحركة حرفا، كقول القائل في إشباع الفتحة.

أَأَنْـتَ مـن الغـواية حِـيْنَ تُدْعى وَمِـنْ ذَمِّ الـرِّجالِ بِمُنْتَـزَاحِ[3]

=

قطر الندى رقم (١)، الأشموني في باب ما لا ينصرف.

(١) البحر: الطويل.

الشاهد: فيه شاهدان أولهما: تسكين الواو من أسمرة. مع الناصب شذوذا.

وثانيهما قوله: «ولا أبِ» حيث عطف بـ «ولا» بعد الإيجاب لما كان في معناه. قال الله لا سم بأم، ولا أبِ.

المصادر:

الحيوان للجاحظ (٩٥/٢)، خزانة الأدب (٣٤٤/٨،٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨، شرح المغني ص (٤٠٤)، شرح شواهد المغني ص (٩٥٣)، شرح المفصل (١٠١/١٠)، الشعر والشعراء ص (٣٤٣)، لسان العرب كلل، المقاصد النحوية (٢٤٢/١)، شرح شافية ابن الحاجب (١٨٣/٣)، المحتسب (١٢٧/١)، مغني اللبيب ص ٦٧٧.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) روى الشطر الأول هكذا:

وأنْتَ مِنَ الغَوائِلِ حِينَ تَرْمى

البحر: الوافر.

قائله: ابن هرمة.

=

أي: بمنتزح.

وكقول الآخر في إشباع الكسرة:

تَنْفِـــي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْـــيَ الدَّرَاهِـــيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[1]

وكقول الآخر في إشباع الضمة:

وأَنَّنِـــي حَيْـــثُما يَسْرِي الهَوى بَصْرِي مِـــنْ حَيْـــثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[2]

الشاهد: فيه قوله: (بمنزاح) حيث أشبع فتحة الزاي، فتولدت الألف، وذلك للضرورة.

المصادر: ديوان ابن هرمة ص ٩٢، الأشباه والنظائر (٢/٣٠)، الخصائص (٢/١٠٦)، (٣/١٣١)، سر صناعة الإعراب (١/٢٥)، (٢/٧١٩)، شرح شواهد الشافية ص (٢٥)، الإنصاف (١/٢٥)، لسان العرب: «نجد، علم، حسن»، المحتسب (١/٣٤٠، ١٦٦)، أسرار العربية ص (٤٥).

(١) البحر: البسيط.

قائله: الفرزدق. ويروي: «نفي الدنانير تنقاد»، «تنفي الدراهم تنقاد»، «تفي الدراهيمَ تنقاد».

«تنفي يداها الحصى»: الضمير للناقة. «الهاجرة» وقت اشتداد الحر، وذلك منتصف النهار. «تنقاد» على وزن تفعال مصدر كترداد، وصف ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول: إن يديها لسرة وقعة تنفيان الحصى فيقرع بعضه بعضا، ويسمع صليل الدراهم إذا انتقدها الصيرف، فنفي رديئها عن جيدها، وخص الهاجر، لتعذر السير فيها و «نفي» مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بتنفي وهو مضاف، و«الدراهيم» مضاف إليه من «إضافة المصدر لمفعوله» «تنقاد» فاعل بالمصدر، وهو مضاف، والصياريف مضاف إليه. أما على رواية نصب الدراهيم وجر تنقاد فقد رواها الكسائي كما في شرح الكافية لابن مالك. وفيه شاهد على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو نفي والمضاف إليه، وهو تنقاد بمفعول المضاف، وهو الدراهيم، بالنصب.

الشاهد: يقول ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٧٦٩ عن الشاهد: «يريد» الصيارف فأشبع كسرة الراء، فتولدت بعدها ياء، فأما «الدراهيم» فإن كان جمع «درهم» فهو كالصياريف، وإن كان جمع «درهام» فلا ضرورة فيه. اهـــ .وقال ابن الشجري في أماليه (٢/٩٣) بعد أن أتى به على رواية: نفي الدراهم قال: وقد روى بعضهم «نفي الدراهيم» وهذا يقوله من يأبى طبعة الزحاف. يعني حذف الثاني الساكن على رواية «نفي الدراهم».

انظر المصادر:

ديوانه ص(٥٧)، سيبويه (١/١٠)، الكامل (٣٢٩)، سر صناعة الإعراب (٢٤، ٢٥) أمالي ابن الشجري (٢/١٥٧)، الإنصاف (٢٧)، العيني (٣/٥٢١)، خزانة الأدب (٢/٢٥٥)، المرزوقي (١٤٧٧)، أمالي ابن الشجري (١/١٤٢، ٢٤١، ٢/٩٣)، الضرورة للقزاز (١٧٧)، شرح الكافية لابن مالك (٢/٩٨٧).

(٢) وفي رواية بدلا من يسري «يثني».

أي: فانظر.

ومنها حذف النون من من ولكن كقول الشاعر:

فَلَــــسَتُ بآتــــيهِ وَلاَ أسْـــتَطيعُهُ ولاك اسْقِني إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فضْلِ[1]

يريد: ولكن.

وكقول الآخر[2]:

وكـــأنَّ الخَمـــرَ المدامـــة الاســـفنـــطِ[3] مَمْـــزُوجَةً بمـــاءِ الـــزُلالِ[4]

=

البحر: البسيط.

قائله: ابن هرمة.

الشاهد: فيه قوله: «فانظور» حيث أشبع ضمة الظاء للضرورة الشعرية.

انظر: ملحق ديوانه ص (٢٣٩)، أسرار العربية ص (٤٥)، الأشباه والنظائر (٢/٢٩)، الإنصاف (١/٢٤)، الجني الداني ص (١٧٣)، خزانة الأدب (١/١٢١)، (٧، ٨)، ٨/٢٢٠، ٣٧٣)، الدرر اللوامع (٦/٢٠٤)، رصف المباني (١٣/٤٣٥)، سر صناعة الإعراب (١/٢٦، ٣٣٨، ٢/٦٣٠)، شرح شواهد المغني (٢/٧٨٥)، الصاحبي في فقه اللغة ص ٥٠، لسان العرب شرى الألف، وا، المحتسب (١/٢٥٩)، الممتع في التصريف (١/١٥٦)، همع الهوامع (٢/١٥٦).

(١) البحر: الطويل. قائله: النجاشي الحارثي.

الشاهد فيه: قوله: «ولك» يريد، ولكن، فحذف النون ضرورة. وفي رواية: «ولك» بدلا «ولاك».

المصادر:

ديوانه ص ١١١، الأزهية ص ٢٩٦، خزانة الأدب (١٠/٤١٨، ٤١٩)، شرح أبيات سيبويه (١/١٩٥)، شرح التصريح (١/١٩٦)، شرح شواهد المغني (٢/٧٠١)، الكتاب (١/٢٧)، المنصف (٢/٢٢٩)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٣٣)، سر صناعة الإعراب (٢/٤٤٠)، شرح الأشموني (١/١٣٦) شرح المفصل (٩/١٤٢)، اللامات ص (١٥٩)، لسان العرب (١٣/٣٩١)، «لكن» همع الهوامع (٢/١٥٦).

(٢) الأعشى.

(٣) الإسْفَنْطُ: اسم من أسماء الخمر كذا قال الجواليقي ثم قال: وروى لي عن ابن السكيت، أنه قال: هو اسم بالرومية معربٌ، وليس بالخمر، وإنما هو عصيرُ عنب المعرب للجواليقي ص ٦٦. لأبي منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن أخضر ٤٦٥- ٥٤٠ هـ تحقيق أحمد محمد شاكر: الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م، دار الكتب المصرية.

(٤) البيت من بحر الخفيف قال ابن منظور: قال أبو عبيد: الإسفنط أعلى الخمر، قال الأصمعي: هو اسم رومي... ثم ذكر الشاهد. ثم قال عقبة بقوله: قال أبو حنيفة: قال أبو حزام الحكلي فهو مما يمدح به =

يريد من الإسفنط.

ويجوز له حذف الواو من هو كقول القائل.

فَبَيْـــنَاهُ يَـــشْرِي رَحْلَـــهُ قَـــالَ قائلٌ   لِمَنْجَمَلُـــرْخو المـــلاطِ نَجِـــيبُ[(١)]

ويجوز له حذف الياءِ من هي كقول الراجز:

دارٌ لسُعْدَي إِذْهِ مِنْ هَوَاكا[(٢)]

ويجوز له حذف الحركة من هاء الضمير كقول الشاعر:

فَظَلْـــتُ لَـــدَى البيت العتيقِ أُخِيلُهُ   وَمِطْـــوَايَ مُـــشْتَاقانِ لَـــهُ أَرِقَـــانِ[(٣)]

=

ويعاب لسان العرب (١٠٦/١). ديوان الأعشى ص ٤١، طبع المكتب الشرق للنشر والتوزيع ببروت شرح وتعليق د/محمد محمد حسين، القصيدة رقم (١) رقم البيت (١٥) المعنى: فكأنها باكرت خمرًا عتيقا قد مزج بماء عذب زلال.

(١) البحر: الطويل.

قائله: العجير السلولي.

الشاهد فيه: قوله: «فبيناه» مريدًا، بينا وهو فسكن الواو ثم حذفها ضرورة، فأرخل ضرورة على ضرورة تشبيها للواو الأصلية بواو الصلة.

المصادر: خزانة الأدب (٢٥٧/٥)، (٢٦٠٠، ٤٧٣/٩)، الدرر اللوامع (١٨٨/١)، شرح أبيات سبيويه (٣٣٢/١)، شرح شواهد الإيضاح ص (٢٨٤) الكتاب (١٤١/١)، لسان العرب (٤٣٥/٣) هديد)، هار، الأنصاف (٥١٢/١)، الخصائص (٦٩/١)، رصف المباني ص (١٦)، شرح المفصل (٦٨/١، ٩٦/٣).

(٢) البحر: الراجز.

البيت بلا نسبة في الكتاب (٢٧/١)، شرح شواهد الشافية (٢٩٠/٤)، الإنصاف (٦٨٠/٢)، التكملة لأبي علي الفارسي (٢٠٨) المسائل العسكرية (١٩٩)، الفصول الخمسون لابن معط (٢٧٤)، شرح الكافية للرضي (٣٠٧/١، ٤١٩/٢، ٤١٣/٣)، الأصول (٤٦١/٣)، نظم الفرائد وحصر الشرائد (١٩٦)، المستوفي لابن فرخان (٧٩/١)، الخصائص (٨٩/١)، ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٠ ضرورة الشعر للسيرافي (١١١)، وفي: «دار لسلمى»، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١٦١/٢) خزانة الأدب (٥/٢)، (١٣٨/٨)، كشف المشكل (٥٥٠/٢)، النكت الحسان (٣٠٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٩٧/٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢٣/٢، ٥٨٨)، الدرر اللوامع (٣٦/١)، الحجة لأبي علي الفارسي (١٠٠/١)، الضرائر لابن عصفور (١٢٦) ارتشاف الضرب (٢٤١١/٥) .

(٣) البحر: الطويل.

قائله: يعلى بن الأحول الأزدي في نظم الفرائد، وحصر الشرائد (٢٠٥)، وخزانة الأدب (٢٧٥/٥)،

=

واختلاس الحركة كقول الشاعر:

ومَالَــهُ مِــنْ مَجْــدٍ تَلِــيدٍ وَمَالَــهُ ... مِنْ الريحِ فَضَلَ لا الجنُوبُ ولا الصبا(١)

يريد بقولــه: لا الجنوب ولا الصبا أي: ماله ندى؛ لأن الجنوب موصوفة بالإنداء، وتأليف سحب الأمطار، وأراد بالصبا: ماله حظ في ترويح المكروب؛ لأن نسيم الصبا مستروح إليه.

ويجوز له حذف الياء من الذي كقول الراجز:

كاللَّذْ تَزَبَّي زَبْيَةً فاصْطِيدَا(٢)

=

وروايته فيها:

فيتُ لَدَى البيت الحرام أشبهَهُ ... ومَطواي من شَوْقٍ لَهُ أرِقَانِ

ومنسوب لرحل من أزد السراة في: الأصول (٣/٤٦١)، وما يجوز للشاعر في الضرورة (٢٠١)، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش (١/٢٨) الفصول الخمسون لابن معط (٢٧٤)، شرح اللمع لابن برهان (٢/٤٨٢)، شرح الكافية للرضي (٢/٤٢١)، المقتضب (١/٤٠٢)، الخصائص (١/١٢٨)، ضرورة الشعر للسيرافي (١١٠)، سر الصناعة (٢/٤٢٧) جمهرة اللغة (٢/٩٢٧)، شرح كتاب سيبوه للسيرافي (٢/١٦٠) النكث الحسان، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٥٨٦)، شروح سقط الزند (١/٤٠)، ارتشاف الضرب (٤/١٠٢)

(١) البحر: الطويل.

قائله: الأعشى.

وفي رواية: حظ بدلا من فضل.

الشاهد فيه: «مالله» حيث حذف واو الضمير الناتجة عن الإشباع ضرورة.

المصادر: ديوان الأعشى (٢٢)، ضرورة الشعر للسيرافي (٢١٩)، الكتاب (١/٣٠)، شرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢/٣٥٢)، النكتب للأعلم (١/١٥٨)، وبلا نسبة في الإنصاف (٥١٦)، الأصول لابن السراج (٣/٤٦٠) ما يجوز للشاعر من الضرورة (١٩٨)، سر صناعة الإعراب (٢/٦٣٠)، الحجة لأبي علي الفارسي (١/١٥٢)، ارتشاف الضرب (٥/٢٤١٠).

(٢) البحر: الرجز.

القائل: رجل من هذيل.

الشاهد فيه: قوله: «اللذا» مرتين، وهو لغة في «اللذي».

المصادر: خزانة الأدب (١١/٤٢١)، شرح أشعار الهذليين (٢/٦٥١)، الأزهية ص (٢٩٢)، الإنصاف (٢/٦٧٤)، خزانة الأدب (٣١٦)، رصف المباني ص (٧٦) شرح المفصل (٣/٤٠)، لسان العرب

=

وحذف النون من تثنية الذي كقول الشاعر:

أَبَـــنِي كُلَـــيْبٍ إنَّ عَمَّـــى اللَّـــذَا قَـــتَلا المُلُـــوكَ وفَككـــا الأغْـــلال[١]

وحذف النون من الذين كقول الشاعر:

فَـــإِنَّ الَّـــذي حَانَـــتْ بِفَلجٍ دمَاؤُهُمْ هُـــمُ الْقَـــومَ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أَمَّ خَالِدِ[٢]

«زبـــي» ما ينصرف وما لا ينصرف ص (٨٣).

(١) البحر: الكامل.

قائله: الفرزدق، وهو همام بن غالب المتوفي سنة (١١٠)، هـــ من أشهر شعراء بني أمية، برع في الفخر، والهجاء، نسبه الشيخ خالد الأزهري للفرزدق، والزمخشري في الأحاجي النحوية ص ٤٠.

الشاهد:

قال الشيخ خالد الأزهري: «أراد اللذان» فحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية، لـــ«إن» و «بني» منادى بالهمزة، و «عمَّيَّ» بالتثنية هما: هذيل بن هبيرة التغلبي، وهذيل بن عمران الأصغر، كان أخاه لأمه.

و«الأغلال» جمع غُلّ، وهو حديد يجعل في العنق من الأساري وغيرهم.

المعنى: أراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير، فإنه من بني كليب بأن عميه قتلا الملوك، وخلصا الأسارى من أغلالهم.

المصادر:

توضيح المقاصد (٢٠٧/١)، ونسبه للأخطل التغلبي، وهو في ديوانه ص (٣٨٧) من كلمة يهجو فيها جريرا.

وممن نسبه للأخطل في كتاب سيبويه (٩٥/١)، والمبرد في المقتضب (١٤٦/٤)، وابن الشجري في أماليه (٣٠٦/٢)، خزانة الأدب (٥٢/١، ٢٩٩/٢)، الدرر اللوامع (٢٣/١)، وورد بلا نسبة في: المحتسب (١٨٥/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٦٢/١، ١٩٢)، الرضى (٤٠/٢)، تعليق الفرائد (١٨٧/٢)، شرح التصريح (٤٢٢/١) بحيري رقم (٤٣).

(٢) البحر: الطويل.

قائله: الأشهب.

قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٤١٧/٢) رقم (٤٩)، الذي مشترك بين المفرد، والجمع على قول الأخفش كما قاله الموضح في شرح اللهجة (٢٦٧/١).

مصادره:

الكتاب (٩٧/١)، المقتضب (١٤٦/٤)، المحتسب (١٨٥/١)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥٥/٣)، ١٥٦) المنصف (١٦٧/١)، لسان العرب: (ف ل. ح)، العيني (٤٨٢/١) وللأشهب أو حريث في الدرر اللوامع (٢٤/١)، وبلانسبة في الرضي (٤٠/٢)، شرح اللمحة(٢٦٧/١)، أما المغني فقد استشهد به مرتين (١٩٤/١)، ٢/(٥٥٢)، وموضع الشاهد.

ويجوز له استعماله الترخيم في غير النداء كقول الشاعر:

لـنِعْمَ الْفَـتى تَعْـشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... طَـريفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَ الْحَصْرِ[1]

يريد طريف بن مالك.

٣٦٧- وَقَـدْ بُنِـي يَفْعَلْنَ فِي الأَفْعَالِ ... فَحَالُـهُ مُغَيَّـرُ بِحَـالِ

٣٦٨- تقُـولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ ... يَـسرحن إلاَّ لِلَّحَّـاقِ بِالـنَّعَمْ

٣٦٩- فَهَـذه أَمْـثَلةُ ممـا بُـنِي ... جَائِلَـهُ دَائـرَةُ فِي الأَلْـسُنِ

٣٧٠- وَكُـلُّ مَبْنِـي يَكُـونُ آخِرُهُ ... عَلَـى سَـوَاءِ فَاسْـتَمعْ مَـا أَذْكُرُهُ

=

مختلف فيهما. ففي الموضع الأول: استشهد به على أن «كل» اسم موضوع لاستغراض أفراد المعرفة التي قبلها في قوله.

«لهم القوم كل القوم» فـ «كل» بعث للمعرفة قبلها وتدل على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثل المنعوت لفظا، ومعنى.

وفي الموضع الثاني ذكر الصدر فقط مستشهدًا به على إطلاق الذي على الجماعة.

ويروي بعضهم البيت: إن التي حانت بفلج دماؤهم، ولا شاهد فيه على الرواية: وقوله: «حانت» الحين: الموت، والهلاك، و«فلج» موضع بين البصرة وضرية «أم خالد» هي رميلة أم الشاعر، وقيل: زميلة بالزاي.

الشاهد فيه:

مجيء الذي مفردًا يؤدي معنى الجمع، فإن عاد الضمير بلفظ الواحد فنظر إلى اللفظ، وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى.

(١) البحر: الطويل.

قائله: امرؤ القيس.

الشاهد: قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (١١٨/٤) رقم (٤٥٣): أراد ابن مالك فرخمه، في غير النداء ضرورة، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه، ونونه على لغة من لا ينتظر.

اللغة: «يعشو» يسير فيه العشاء، وهو الظلام.

و«الحصر» بفتح الحاء والصاد المهملتين، شدة البرد.

المصادر: الكتاب لسيبويه (٣٣٦/١)، شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٩/٣)، شرح الكافية الشافية لابن مالك (١٣٧٠/٣)، العيني (٢٨٠/٤)، الدرر اللوامع (١٥٧/١)، شرح ابن عقيل (٢٧٠/٢)، همع الهوامع (١٨١/١)، الأشموني (١٨٤/٣)، ويروى في المراجع السابقة باستثناء العيني والتصريح، «ليلة الجوع والخصر) بالخاء المعجمة.

تقدم أن المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد، ولم يتصل به نون الإناث كان معربا فذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث بني على السكون نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[1] والنوق يسرحن، وإذا أدخل عليه عامل نحو: «لن يضربن ولم يسرحْن لم يؤثر فيه لفظا، وهذا معنى قوله: فماله مغير بحال، وإلى ذلك أشار بعضهم ملغز حيث قال:

وَمَا نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ أَوْ جَازِمٌ ... ولا حُكْمٌ للإعراب فِيهِ يَشَاهِدُ

ومثله الماضي المتصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربن، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة نحو: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾[2] و﴿لَيَكُونَنْ﴾[3].

ومذهب الجمهور أنه مبني معها على الفتح لتركبه معها تركيب خمسة عشر بدليل أنه لو فصل بينه وبين النون فاصل لم يحكم ببنائه نحو: ﴿وَلا تَتَّبِعَانِّ﴾[4] ﴿وَلا يَصُدُّنَّكَ﴾[5].

وقوله فهذه أمثلة مما بني أشار به إلى أنه لم يستوف المبنيان، وإنما ذكر جملة منها لكونها جائلة بين الناس أي دائرة على ألسنتهم، وأشار بقوله: وكل مبني يكون آخره على سواء إلى الفرق بين المعرب والمبني فالمبني ما يكون آخره سواء أي لازما طريقة واحدة من سكون أو حركة فسكونه وحركته ليسا بعامل دخل عليه حتى يتغير آخره بخلاف المعرب فإنه يتغرب آخره باختلاف العامل فحركته وسكونه يكونان بعامل فيوجدان بوجوده فقد ظهر لك أنهما ضدان، والله أعلم بالصواب.

٣٧١- وَقَد تَقَضَتْ [مُلْحَةُ الإعْرَابِ] ... مُودَعَةً بَدائِعَ الآدابِ

٣٧٢- فَانْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ الْمُسْتَحْسِنِ ... وَحَسنَ الظَّنَّ بِهَا وَأَحسنَ

يشير إلى أن هذه المنظومة الموسومة بملحة الإعراب انقضت شيئا فشيئا مع ما أودع فيها من العلم والآداب؛ فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على جملة جُمل من مهمات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفقه الله لامتثالها وفهم معانيها بلغ الرتبة العليا فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن.

---

(١) سورة البقرة آية: (٢٢٨).

(٢) سورة الهمزة، آية (٤).

(٣) سورة يوسف آية (٣٢).

(٤) سورة يونس آية (٨٩).

(٥) سورة القصص آية: (٨٧).

٣٧٣- وَإِنْ تَجِـدْ عَيْـبًا فَسُدَّ الخَللاَ فَجَـلَّ مَـنْ لا عـيب فـيه وَعَـلاَ
٣٧٤- وَالحَمْـدُ لله عَلَـى مَـا أَوْلَى فَـنِعْمَ مَـا أَوْلَـى وَنِعْـمَ المَوْلَـى
٣٧٥- ثُـمَّ الصلاةُ بَعْدَ حَمْد الصَّمَدِ عَلَـى النَّبِـي الهاشمِـي مُحَمَّـدِ
٣٧٦- وآلـهِ وصـحبةَ الأطهـارِ القـائمين في دجـى الأسـحار
٣٧٧- الأفاضِـل الأخْـيَارِ مَـا انْـسَلَخَ اللـيْلُ مِـنْ الـنَّهَارِ

الشيء لينتفع بها حفظا وقراءة وتفهما فإن من أساء ظنه بشيء لم ينتفع به وأن يحسن ظنه بها ليبلغ بها ما يرتجيه ويؤمله من العلم، وأن يحسن إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليه بها؛ فإنها مشهورة البركة قل أن يشتغل بها طالب إلا وانتفع بها ومنح، والملحة الواحدة من الملح بضم الميم ما يستملح من الكلام، والبديع الشيء الغريب الذي لم ينسج عن منواله.

ولما كان كلامه هذا متضمنا الاغتناء بهذه المنظومة لما أودعته أشار بقوله:

(وإن تجد عيبا فسد الخللا) وإلى أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاد أو اعتراض أن يسد الخلل، وذلك حيث تحققه ولم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن؛ فإن الإنسان محل العيب والنقص، فالكمال لا يكون إلا لله (فجل من لا عيب فيه وعلا) وأصل الخلل الفرج التي يكون بين ألواح الباب.

ثم ختم هذه المنظومة بما بدأ من الحمد العقب بالصلاة فقال:

قد مر الكلام على الحمد، والنبي وآله، والصلاة من صلى إذا دعا بخير، والمراد بها هنا: الاعتناء بشأن المصلى عليه وإرادة الخير له، وقد مر أن إفرادها عن السلام مكروه، والهاشمي نسبة إلى جده هاشم بن عبد مناف، ومحمد علم على نبينا وهو منقول من اسم مفعول حمد كمفضل من فضل، موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة، وصحبه اسم جمع لصاحب عند سيبويه، وجمع له عند الأخفش والصاحب من اجتمع مؤمنا بالنبيﷺ ومات على ذلك، وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم، والدجى جمع دجية بالياء، وهي ظلمة الليل.

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه فلله الحمد سبحانه لا أحصي ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه، وحسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فرغ من تحقيقه ومراجعته الشيخ: محمود بن محمد بن حسن بن نصار الشهير بمحمود

نصار المولود سنة ١٣٨٠ هـ راجيا من الله عزوجل أن يتقبل هذا العمل، فإننا بلغنا الجهد الذي حكم به الوقت، وكان أملنا أن يكون أفضل من ذلك.

اللهم اجعل هذا العمل في ميزان حسناتي، وحسنات والدي الشيخ محمد محمود حسن نصار - رحمه الله تعالى- ، وفي ميزان جدي محمود حسن نصار، تغمد الله تعالى الجميع برحمته، وفي ميزان كل من لهم فضل علينا، وهم أخي إسماعيل محمد محمود حسن نصار، وأخي المهندس طه محمد محمود حسن نصار، أبو علاء، وفي ميزان فضيلة الشيخ المرحوم المهندس حامد إبراهيم أحمد الدوري مؤسس مكتبة المصطفى ﷺ وفي ميزان والده الأستاذ المهندس محمد حسام الدين حامد إبراهيم، والأستاذ النابغ الزاهد الوارع محمد حمدي حامد إبراهيم اللذين يرعيان مكتبة المصطفى ﷺ وهي مفتوحة صباحا ومساء في ١٧ شارع وحدة الدمرداش خلف مستشفى الدمرداش بالعباسية بالقاهرة، وهي وقف لله تعالى لا بيعٌ ولا شراء بها، وتم بها تحضر أكثر من ألفين من رسالة ماجستير ودكتوراه مجانًا دون مقابل، والمكتبة تفتح أبوابها لطلاب العلم الشرع واللغوي لا يبتغي مؤسسوها والرّاعون لها من وراء ذلك إلا ابتغاء مرضاة الله عز وجل.

وإلى الأستاذ محمد السعيد زغلول بسيوني الأبياني أبو هاجر المفهرس الذي اشتغل برهة من الوقت محققًا لكتب التراث الإسلامي وصاحب موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف.

❁ ❁ ❁

فهرس المحتويات